

- قانون العمل والمرأة العاملة المصرية
- السلام والحرب والثورة
- المسئولية الجماعية عن تطور النظرية
- جزء خاص عن:

مرور عام على الانقلاب الدموى فى شيلى

السنة الثالثة

٩

سبتمبر ١٩٧٤

SOCIALISM • СОЦИАЛИЗМ • SOCIALISMUS • CHU NGHIA XAHOI • SOZIALISMUS



الحرية للشعب الشيلى المناضل





مجلة شهرية ● تصدر عن دار الهلال ● السنة الثالثة "٩" ● سبتمبر ١٩٧٤

حـــــول خطـــــة
تطوير الاتحاد الاشتراكى

هانحن أمام وثيقة جديدة من وثائق ثورة ٢٣ يوليو . واذا كان البعض يعتبر هذه الوثائق مجرد عبارات كتبت للاستهلاك المحلى أو الخارجى وليست للتطبيق والممارسة فان الشعب المصرى وملايين العمال والفلاحين والكادحين أساسا ينظرون الى مواقف ثورة يوليو منذ بيانها الاول نظرة مختلفة . ان ثورة يوليو تمثل بالنسبة لهم وبادراك وحس طبقى ووطنى لايخطىء الحياة والعمل والحرية والامل فى مستقبل أكثر سعادة واشراقا لملايين الكادحين ، وتمثل بعد كل ذلك دور الشعب المصرى الذى لم يتوقف يوما فى النضال الذى تخوضه الشعوب العربية والافريقية والشعوب الاخرى التى تواجه نفس ظروفنا ومشاكلنا من أجل تصفية الاستعمار وانهاء استغلال الانسان للانسان وضمان الامن والسلام لعالمنا .

من هذا الموقع وبكل المسئولية والجدية ننظر الى ورقة التصحيح . اننا نعتبرها وثيقة جديدة وهامة لانها تجيب على التساؤل الذى ظل يؤرق القوى التقدمية والثورية فى مصر طوال السنين الماضية وخاصه بعد هزيمة ١٩٦٧ . لقد كان هذا التساؤل يشبه الى حد كبير الموقف الذى طرحه شكسبير على لسان هاملت « تكون أو لا تكون » .

ان الخطة التى طرحها الرئيس السادات لتطوير الاتحاد الاشتراكى تفتح الباب أمام القوى التقدمية والثورية التى لم تتوقف عن النضال والتضحية من أجل مصالح وآمال هذا الشعب سواء قبل ثورة يوليو أو خلال السنين الطويلة التى عاشتها . لقد ظلت هذه القوى ورغم كل ما واجهته حريصة على الا تحول اى تناقض بينها وبين الثورة الى تناقض عدائى مما كان سيعطى الفرصة لاعداء الثورة وأعداء التقدم فى الداخل والخارج للانقضاض عليها والعودة بمجتمعنا ومهما اختلفت الصور التى يقدمونها الى مجتمع ما قبل ١٩٥٢ . وكان هذا هو نفس الاساس الذى دفع الملايين من العمال والفلاحين الى أن يقفوا مع عبد الناصر ومع السادات بعد ذلك فى التصدى لمواجهة الازمات والمخاطر التى هددت الثورة وآخرها هزيمة ١٩٦٧ وفقداننا لجمال عبد الناصر وما تبع وفاته من أحداث .

وتجارب السنين الطويلة الماضيه تؤكد أن القوى التقدمية والوطنية هى التى دفعت دائما وما زالت تدفع حتى اليوم ثمن السلبيات وأن الملايين من العمال والفلاحين والكادحين المصريين كانوا ومازالوا الركيزة الاولى لحماية الثورة وضمان عدم حرفها عن مسارها التقدمى والركيزة الاولى للانتاج وبناء أقتصادنا والصناعة الثقيلة فى وطننا والركيزة الاولى أيضا التى ضحت بدمائها ودماء أبنائها فى معارك التحرير · لقد كانوا وما زالوا حتى اليوم يحملون العبء الرئيسى فى كافة المعارك التى خاضتها ثورة ٢٣ يوليو منذ قيامها وآخرها معارك أكتوبر المجيدة التى خاضتها القوات المسلحة المصرية الباسلة ومن ورائها الشعب المصرى بذل قدراته وامكانياته والتى دفعت حركة التحرر الوطنى العربية دفعة كبيرة الى الامام ·

من هذا الموقع نحن ننظر الى هذه الوثيقة الجديدة بكل الجدية وبكل الامل فى أن تحول الخطوط الرئيسيه التى جاءت بها الى حقائق وأعمال والى حركة تنبض فى حياة الجماهير ·

لقد طرحت ورقة التطوير حلولا جذرية وواقعية لمشاكل أساسية ظلت وطوال السنين الماضية تشل التنظيم السياسى عن الحركه التى تكسب تأييد ومشاركة جماهير شعبنا وتمنعه فى نفس الوقت من أن يستوعب وبأسس ثورية كافة القوى التقدمية والثورية فى وطننا .

ويهمنا هنا أن نسجل الافكار الرئيسية التى طرحها الرئيس السادات فى ورقة التطوير والتى نعتبرها اذا تحمل كل منا مسئوليته خطوات حاسمة لبناء تنظيمنا السياسى بأسس ديمقراطية وثورية فى نفس الوقت·

اسس التحالف

نص الدستور فى مادته الخامسة على أن :

« الاتحاد الاشتراكى هو التنظيم السياسى الذى يمثل بتنظيماته القائمة على أساس مبدأ الديمقراطية تحالف قوى الشعب العامل من الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والراسمالية الوطنية . وهو اداة هذا التحالف فى تحقيق قيم الديمقراطية والاشتراكية ، وفى متابعة العمل الوطنى فى مختلف مجالاته ودفع هذا العمل الوطنى الى أهدافه المرسومة » .

ولهذا كانت صورة الوحدة الوطنية التى تلائم هذه المرحلة من عملنا الوطنى هى صورة تحالف قوى الشعب العامل ، كل القوى التى تعمل على زيادة الانتاج والتى تقبل تصفية الاستقلال فضلا عن رفضها للتبعية أو الخضوع للاستعمار وهكذا يتضح ان مفهوم تحالف قوى الشعب العامل لم يكن وليد فكر مجرد، بل نبع من الواقع وضروراته ولم يكن نقلا عن هذه التجربة أو تلك ، وانما جاء استلهاما للمقتضيات الموضوعية لتقدم مجتمعنا. انه

حقا مفهوم اصيل وضرورى فى الوقت ذاته . وانما تكون صيانة الوحدة الوطنية بالتسليم بامور ثلاثة والعمل من خلالها :

١ ـ ان هناك مصالح وطنية مشتركة يجب تغليبها على غيرها والعمل على تحقيق الاجماع حولهـا ..

٢ ـ ان القوى المختلفة التىتكون التحالف تقر بما بينها من اختلاف فى المصالح قديصل الى حد التعارض ، ولكنها تجمع على امر جوهرى هو التزامها بمعالجة كل الاختلافات وحل كل المتناقضات بالطرق السلمية وفى اطار صيانة مبدأ التحالف .

٣ ـ ان حرية الراى داخل التحالف هى البديل الوحيد لابداء الرأى خارجه ، وهى الاسلوب الرشيد للاجتهاد فى بحث الحلول الكفيلة بتحقيق المصالح المشتركة والمواجهـة الصحية للمصالح المتعارضة .

ان التحالف يمكن آن يتدعم ويتقدم اذاأدركنا هذه الحقائق الوضوعية وسلمنا بها فى صراحة وعالجناها العـــلاج الديموقراطى ، فالتحـــالف اما أن يكون ديموقراطيا واما الا يكون تحالف اصلا .

ولقد قلت ان التحالف هو اطار لمارســـة الديموقراطيةالسياســية ، فكيف يتاتى له ان يكون كذلك اذا افتقدت الديموقراطيـــة داخله .

العمال والفلاحون وموقعهم فى التحالف

ومن وحى المعانى السابقة كان تقرير الوضع الخاص للفلاحينوالعمال داخل التحالف.
ان الفلاحين والعمال هم الاغلبية الكبرىمن ابناء هذا الشعب ، وهم الذين طال حرمانهم قبل الثورة ، وهم أصحاب مصلحة اكيدة فى تقدمها ، ولكن العلاقات الاجتماعية بالرغم من كل ما أدخلته عليها الثورة من تعديل جوهرى لو تركت وشأنها لانخفض صوت العمال والفلاحين داخل التحالف ، فالمثقفون والرأسمالية الوطنية لهم دراية بالعمل السياسى وقدرة على ابداء الرأى ومعرفة بادارة الانتخابات ، ولو تركت الامور دون تحديد لانكمش تمثيل العمال والفلاحين وهم الاغلبية .

ومن هنا كان نص الميثاق الذى أكده نص الدستور ثم ورقة اكتوبر من ضرورة أن يكون لممثلى الفلاحين والعمال ٥٠٪ على الاقل فى كل مستويات الاتحاد الاشتراكى .

وهذا المبدأ تطبيق صادق للديموقراطية لان الفلاحين والعمال يمثلون عدديا النسبة الكبرى من السكان . وهو ضرورة اجتماعية يمليها الحرص على الوحدة الوطنية وحماية البلاد من صراع طبقى دموى عنيف .

العضوية اختيارية

ولا وصاية على النقابات :

ولقد اشرت الى أن التنظيم السياسى الذى يبنى من موقع السلطة من شانه ان يجتذب عناصر نفعية أو انتهازية وهؤلاء هم الاكثر ، عناصر ترى فى الانضمام الى التنظيم مجرد تعبير عن تأييدها للنظام القائم دون رغبـــة حقيقية فى التصدى للعمل العام والاسهام فى حل قضايا المجتمع . ولقد اضفنا الى هـــذا المحظور الذى يكمن فى طبيعة الاشياء، محظورا اخر اشد خطرا ، فنصت كثير من القوانين على أن اشتراط عضوية الاتحاد الاشتراكى ، ليس فقط لممارسة العمـــل السياسى وانما لممارسة العمل النقابى فى التنظيمات النقابية، والعمـــل الاجتماعى فى الهيئات والجمعيات والنوادى ، وفى الحركة التعاونية .. الخ بحيث أصبحت بطاقة العضوية فى الاتحـــاد الاشتراكى لا تطلب فى أحوال كثيرة لذاتها ، وانما لانها وسيلة لا بد منها للاشتغال بانشطة اخرى . وقد ترتب على ذلك تضخم مفتعل فى عضوية الاتحـــاد الاشتراكى ، قابله فى العمل اهمال لهذه العضوية العاملة حيث اقتصر نشاط الاتحاد الاشتراكى واقعيا وفى افضل الظروف على اعضاء لجان الوحدات الاساسية أما القاعدة العريضـــة التى تضمها مؤتمرات الوحدات فلم يكن دورها يظهر الا بمناســـبة الانتخابات ، والاخطر من هذا هو ان العضوية الشاملة على هذا النحو حرمت الاتحـــاد الاشتراكى من ممارسة أول واجبات اى تنظيم سياسى الا وهى الدعوة الى الانضمام اليه واجتذاب القيادات الجماهيرية والنقابية الى عضويته .

ان الاتحاد الاشتراكى هو التنظيم السياسى لحركة الجماهير الشعبية .. ولذلك فانه يجب أن يستهدف جذب اوسع الجماهير لعضويته .. ولا شك ان عدد الاعضاء الذين ينجح فى ضمهم مقياس أساسى لنجاح عمله كله ، ولكن ثمة أمورا لابد من مراعاتها -

١ — لا يمكن أن يتحقق اتساع قاعدة العضوية عن طريق فرض العضوية على المواطنين بطريق غير مباشر .

ولذلك يجب أن نرد لعضوية الاتحاد الاشتراكى طبيعتها الاصلية كعضوية اختيارية . ولكى يتحقق ذلك لابد من الغاء كل النصوص التى تجعل من عضوية الاتحاد الاشتراكى شرطا لتولى منصب أو للترشـــيح لمسئولية انتخابية أو للتصدى لقيادة العمل النقابى أو الاجتماعى.

واجبات العضو

الاولى : انه لن يسعى لعضوية الاتحاد الاشتراكى الا الراغب فى الاشتغال بالقضايا العامة الذى يانس فى نفسه القدرة على العطـــاء للجماهير وليس من يرغب فى السيطرة عليها.
والثانية : ان الاتحاد الاشتراكى يصبح مطالبا بالعمل الحثيث على زيادة عدد اعضـــائه ، ويصبح ضم أعضاء جدد من المقاييس الاســـاسية لنشاط وحداته ومختلف مستويات تنظيمه .

وبعبارة أخرى نرتقى بنوعية العضـــوية وبمستوى العمل السياسى فى الوقت ذاته .

٢ — ونجاح الاتحاد الاشتراكى فى اجتذاب الاعضاء سيتوقف على مدى احساس العضو بجدوى عضويته وبأمن تلك العضـــوية . فالعضوية التى لا تعنى الا حق انتخاب لجنة الوحدة السياسية لا تكفى لاجتذاب العناصر الايجابية ، وانما يجذب تلك العناصر الى

الاتحاد الاشتراكى ان يتيح لها التنظيم فرص عمل سياسى حقيقى يمارسه كل عضو فيه ، وليس المستويات القيادية وحدها .

يجب أن تعنى العضوية أن لصاحبها اطارا تنظيميا يجتمع فى فترات دورية يناقش فيه ما يشغله من قضايا ويبدى داخله ما يعن له من اراء ، كما أن عليه أن يؤدى اعمالا محددة فى خدمة الجماهير وتعبئتها ، ودعم التنظيم السياسى .

وعلى ذلك ، واذا كنا نريد تنظيما سياسيا حيا فلا بد من أن نجعل العضوية ((العاملة)) عاملة بالفعل ، وليست مجرد بطاقة تستدعيها الاشتراكات من وقت لاخر ، ويرتبط بهذا الوثيق الارتباط أن نحيط العضوية بضمانات تنظيمية تحمى العضو من أن يفقدها بسبب رأى أبداه ، أو أن يفصل دون تحقيق أو مواجهة أو حق فى أن يرفع أمره الى مستوى أعلى يعيد النظر فيما اتخذ ضده من اجراءات .

ان شرعية التنظيم الداخلية تقابل سيادة القانون فى المجتمع . والتنظيم السياسى الذى يناضل من أجل سيادة القانون لا بد أن يبدأ باحترامها فى داخله .

الالتزام

ان الالتزام الاساسى لعضو الاتحاد الاشتراكى هو الالتزام بمواثيق الثورة وبفكرة التحالف وحل المتناقضات الاجتماعية حلا سلميا والالتزام بالوحدة الوطنية فى اطار المسيرة نحو التقدم .

اما القضايا الخلافية التى تحتمل الاجتهاد فلا مصادرة للرأى فيها . فاذا ما طرحت قضية على التنظيم كله وبرز من خلال المناقشات اتجاه تتبناه اغلبية واضحة كان على الجميع احترام هذا الاتجاه وتنفيذه دون أن يتخلى العضو فى سبيل ذلك عن رأيه الخاص .

ان عضو الاتحاد الاشتراكى مطالب باسم الديموقراطية أن ينحنى لرأى الاغلبية ، ولكنه غير مطالب ابدا بأن يترك رأيه على غير اقتناع .

وهكذا وبعد أن طرحت ورقة التطوير هذه المسائل الاساسية والمبدئية للمناقشة أصبح السؤال الاول المطروح حاليا هو الطريق الذى يجب أن نسلكه لبناء مثل هذا التنظيم .

اننا نعتبر أن المشكلة الاكثر خطورة التى تعرضت لها ورقة التطوير هى العضوية الاختيارية لمن يأنسوا فى أنفسهم الاستعداد للنضال والتضحيه ، وضرورة بناء التنظيم من القواعد الجماهيرية وبالتمثيل الذى يعبر عن قوتها وليس من أعلى كما كان يحدث فى الماضى . أن التصدى لحل هذه المشكلة يتطلب أول ما يتطلب اعادة انتخابات النقابات العمالية والتعاونيات وتنظيمات الفلاحين ومجالس القرى والنقابات المهنية وتنظيمات الشباب والطلبة بروح جديدة وبأسس جديدة تتفق مع ما جاء فى وثيقة التطوير . ان اعادة الحياة الى التنظيمات الجماهيريه بكامل الحريه ودون وصاية من التنظيم السياسى أو السلطة التنفيذية وبالتزام وحدا منها هو الالتزام بمواثيق الثورة هو الطريق الذى لا طريق غيره لاكتشاف العناصر القادرة على كسب ثقة الجماهير والقادرة فى نفس الوقت على التصدى لمهمة اعادة بناء التنظيم السياسى وللمهام الخطيرة التى يواجهها وطننا فى هذه المرحلة الحاسمة من تاريخنا ومن حياة ثورتنا .

((ابراهيم عبد الحليم))

رسالة خاصة من موسكو

العلاقات السوفييتية الأمريكية وأزمة الشرق الأوسط

بقلم : ايجور بيلاييف

منذ ثلاث سنوات والاحداث العالمية تتطور على أرضية تزايد عمق عملية الانفراج الدولى . وتنحصر السمة الاساسية لهذه العملية الهامة فى أنها تتحول الى عملية أكثر استقرارا وتأخذ طابعا ثابتا لا رجعة فيه . وعلى أية حال فقد بدأ العالم يألف أن أكثر المشاكل الدولية حدة وتعقيدا يمكن حلها عن طريق المباحثات . ويشمل ذلك فى المحل الاول العلاقات بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة الامريكية

ومع تطور الاحداث فى هذا الاتجاه أثيرت فى بعض الدول العربية ضجة شديدة وارتفعت بعض الصيحات تقول ((أمريكا وروسيا تتواطآن على حسابنا)) . ومغزى هذه التصريحات التى تزعم بان الانفراج الدولى يبدو وكأنه يؤثر تأثيرا سلبيا على العلاقات الدولية بما فى ذلك الشرق الاوسط ينحصر فى أنها تصور الامر كما لو أن هناك نوعا من التواطؤ حول تقسيم البلدان العربية حتى الى ((مناطق نفوذ)) مع كل مايترتب على ذلك من نتائج خطيرة .

ولقد أشار بعض المعلقين السياسيين العرب الى أن مثل هذه التأكيدات ليست الا نوعا من المضاربة السياسية . ورغم ذلك يستمر ترويج مثل هذه التصريحات فى عدد من العواصم العربية . وتروج مثل هذه التصريحات رغم أن أصحابها ليس لديهم أى شعور بالعداء نحو الاتحاد السوفييتى . أنهم فقط يستخدمون فى أحاديثهم عن العلاقات الدولية العبارات التى تروجها الدوائر الرجعية فى الغرب .

وأول ماأود أن ألفت اليه نظر القارىء العربى ، هو ان تعمق جذور عملية الانفراج الدولى انما يرتبط فى المحل الاول بالاتفاقيات التى وقعها الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة حول تجنيب حدوث كارثة نووية والحد الجزئى من كميات الاسلحة الاستراتيجية . فمن ذا الذى يتحمل فى البلدان العربية مسئولية القول بأن الاتفاقية السوفييتية الامريكية حول تجنب الكارثة النووية غير مفيدة لكل شعوب العالم بما فى ذلك العرب أنفسهم ؟ اعتقد انه ليس هناك من يريد أن يقول ذلك ، لان المنطق البسيط لاى انسان فى عالمنا يؤكد أن أبعاد خطر الصدام بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة سيقرب البشرية من هدفها الرئيسى وهو الاستبعاد النهائى لخطر اندلاع حرب عالمية جديدة . ويعنى ذلك أن التوصل الى الاتفاقية الخاصة بمنع الكارثة النووية بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة فى العام الماضى ، انما يشكل خطوة هامة على الطريق نحو هذا الهدف النبيل .

ولقد انفق العالم كله ، بما فى ذلك بلدان العالم الثالث ، على الاغراض العسكرية أكثر من ٢٠٠ مليار دولار فى عام ١٩٧٠ ، وهذه المبالغ الضخمة كانت كافية تماما لتأمين الغذاء للبشرية بأسرها لمدة ثلاث سنوات . ولو كان فى مقدور بلدان افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية أن تستخدم كل دخولها دون أية مخاوف ، لاغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وأن تتخلص الى الابد من ضرورة انتاج الاسلحة أو تكديسها لكان مصير شعوبها أكثر سعادة .

ويمكن القول ، ردا على ماأقول ، أن العدوان الاسرائيلى لايزال قائما فى الشرق الاوسط وأن البلدان العربية وخاصة مصر وسوريا مضطرة الى الاحتفاظ بجيوش ضخمة وانفاق أموال طائلة على الاغراض العسكرية . وهذا صحيح . ومن الصحيح فى نفس الوقت أنه لو خلق فى العالم مناخ معاد للحروب بكافة احجامها ، ومعاد للعدوان بجميع اشكاله وفى أى مكان تقع ، لتوفرت للبشرية فى هذه الحال امكانية انفاق جميع الدخول على الاهداف السلمية فحسب ، مما سيساعد بالتأكيد على رفع مستوى معيشة الكادحين .

لقد انقضى ذلك الوقت الذى كانت فيه الولايات المتحدة تشدد فيه سباق التسلح عن عمد اعتقادا منها بأن ذلك سيؤدى الى استنزاف

قدرات الاتحاد السوفييتي والى اجباره هو والبلدان الاشتراكية الاخرى على الاستسلام أمام « الخصم الفنى » . أليس هذا هو الهدف الذى حاول جون فوستر دالاس ان يدفع اليه « العالم الحر » حين اقام نظام الاحلاف ، انها ستجبره على أن ينطوى على نفسه لا يؤثر على العالم الولايات المتحدة تعتقد بعد أن طوقت الاتحاد السوفييتي بمثل هذه الاحلاف ، أنها ستجبره على أن ينطوى على نفسه كى لا يؤثر على العالم بسياسته الخارجية النشطة المحبة للسلام وبنجاحاته التى حققها فى بناء المجتمع الشيوعى . لكن ما الذى حدث عقب ظهور نظام دالاس للاحلاف المعادية للاتحاد السوفييتى ؟ بعد مرور فترة قصيرة اتضح حتى لاعداء الاشتراكية أن نظام دالاس هذا قد أنشىء دون أن تكون له أية ضرورة . فالاتحاد السوفييتى والبلدان الاشتراكية الاخرى لم تهدد أى بلد آخر على الاطلاق . وبعد أن قام حلف السنتو والسياتو والاسيان والانزيوس وغيرها من الاحلاف والتكتلات العسكرية بنشاطها سرعان ما كشف العالم كله أهدافها البشعة التى لا يوجد أمامها أى افق فى المستقبل . واخذت أعداد متزايدة من الناس تدرك أن مئات المليارات من الدولارات تذهب ادراج الرياح . وبدأت البشرية مرة اخرى فى تاريخها تفكر فى امكانية نزع السلاح كى تستطيع التنفس بسهولة وتنصرف الى حل مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والى التخلص من استمرارها كحيوانات تجارب لهؤلاء الذين يحلمون بحرب جديدة كوسيلة لابتزاز مزيد من الارباح .

وفى هذه المرة وجدت أمام البشرية آفاق اخرى أرحب مما كانت فى القرون السابقة ، اذ توجد وتتدعم أسرة البلدان الاشتراكية وطليعتها الاتحاد السوفييتى ويتزايد تأثيرها على العالم ، وقد أصبحت قادرة على الدفاع عن نفسها فحسب ، وانما كذلك على اقتناع الناس فى البلدان الاخرى بأن السلام يتفق وصميم مصالحها . واقتنع بذلك مئات الملايين من الناس الذين يعيشون فى مختلف انحاء المعمورة ، وبدأوا يناضلون ضد الاحلاف والامبريالية والاستعمار الجديد باعتبارها مصدرا لجميع الاضطرابات والامبريالية والاستعمار الجديد باعتبارها مصدرا لجميع الاضطرابات والحروب . وأعطى هذا النضال ثماره اليانعة ، فعارض ملايين الامريكيين الحرب القذرة فى فيتنام ، الحرب التى هزت كيان أقوى دولة رأسمالية من الاعماق . ولم يكن احد يرغب فى أن يذهب الى ساحة الموت الا لان البنتاجون كان يحلم بتحويل هذا البلد الصغير فى جنوب شرقى آسيا الى حقل دائم للتجارب تستخدمه الدوائر العسكرية الأمريكية مرة أخرى بحجة خرافة « الخطر الشيوعى » .

ان زيادة دور وقدرة قوى الاشتراكية : ونضال شعوب العالم ضد خطر نشوب حرب جديدة ، قد أرغما الساسة ذوى النفوذ فى الولايات المتحدة على التفكير فى آفاق المستقبل القريب . لقد أدركوا أن بلادهم

التى كانت آنذاك ذات كلمة مسموعة في العالم الرأسمالى أخذت تفقد موقعا بعد اخر ، كما ادركوا أيضا ضرورة التخلى عن سياسة سباق التسلح ما دامت الولايات المتحدة لم تواجه على الاطلاق ضرورة تدعو اليها . وبالطبع لم يكن الجميع يتفق حول مثل هذه الآراء .

ويزعم بعض الناس أن موسكو تسعى الى حل مشاكلها الداخلية عن طريق تحسين العلاقات السوفييتية الأمريكية . ولو انكرنا الأهمية الايجابية المتبادلة للتجارة بين البلدين لجانبنا الحقيقة بدرجة كبيرة . لكن من الخطأ اعطاء التجارة بين البلدين الأهمية الرئيسية علما بأن بعض الاوساط فى الولايات المتحدة تعرقل توسيع هذه التجارة وكافة أشكال التعاون بين بلدينا .

وتشمل العلاقات السوفييتية الامريكية مجموعة كاملة من المشاكل على النطاقين الدولى والعالمى على حد سواء . وهى تؤثر على مجموع نظام العلاقات الدولية فى العالم المعاصر . ولا يستطيع احد ان ينكر ذلك . لأن أى شخص غير متحيز يمكنه أن يدرك أنه اذا تم التوصل الى اتفاق بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة حول هذه المسألة الهامة او تلك ، فان ذلك يعنى تسهيل حلها على نطاق العالم اجمع . ونحن نقول تسهيل حلها وليس فرضه على باقى العالم . ويصدق ذلك بالنسبة للبلدان العربية فكل منها بلد مستقل ذو سيادة ويستطيع أن يتصرف وفقا لمصالحه القومية . وقد أثبتت التجربة أن الاجراءات الموضوعية التى قام بها الاتحاد السوفييتى خلال الفترة الاخيرة والتى أيدتها الولايات المتحدة لا تضر بمصالح العرب ، وانما تساعد على تعزيز مواقع البلدان العربية . وأصبح هذا أمرا ممكنا فى ظروف عملية الانفراج الدولى .

لقد أعلن الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة عن اهتمامها بالعمل على حل ازمة الشرق الاوسط بالوسائل السياسية . فما الذى يعنيه ذلك ؟ أنه يعنى فى المحل الاول الاشتراك فى مؤتمر جنيف للسلام ، ذلك المؤتمر الذى يجب أن ينعقد من جديد كى يبحث المسائل المتعلقة بتسوية الأزمة . وأكد الاتحاد السوفييتى من جانبه أن أساس تسوية الأزمة يتمثل فحسب فى الانسحاب الكامل للقوات الاسرائيلية من جميع الاراضى العربية المحتلة عام ١٩٦٧ واعادة الحقوق الوطنية المشروعة للشعب العربى الفلسطينى . ويرفض الاتحاد السوفييتى أى بديل آخر للتسوية ، بما فى ذلك ما يسمى « بالتسوية الجزئية » . ويتعارض موقف الاتحاد السوفييتى مع رغبات بعض السياسيين الامريكيين فى اجبار العرب على قبول مثل هذه التسوية الجزئية . **اذن عن أى نوع من « التواطؤ » بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة يدور الحديث ؟ ان مثل هذا التواطؤ لم يوجد ولا يمكن ان يوجد اذا ما وضعنا فى الاعتبار ان الاتحاد السوفييتى دولة اشتراكية بعيدة كل البعد عن أى مخططات توسعية**

فى الشرق الأوسط . وبالاضافه الى ذلك فلم يكن من باب المصادفه ان يشار فى الوثائق الرسميه التى وقعت بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة فى العامين الماضيين ، الى أن الأخيرة تؤيد تنفيذ القرارين ٢٤٢ ، ٣٣٨ الصادرين عن مجلس الأمن ، هو ما تعلنه الولايات المتحده على الاطلاق قبل مباحثات القمة مع الاتحاد السوفييتى . واشارت نفس الوثائق الى مصالح الشعب العربى الفلسطينى الذى أخذت الولايات المتحدة تبدى اهتماما به فما هو اذن تعليل سعى الديلوماسيه السوفييتية الى العمل فى بعض الأحوال بالاشتراك مع الولايات المتحده ؟ انه فى المحل الاول الرغبة فى اضعاف أعمال معارضة التسوية السياسيه العادلة لازمة الشرق الاوسط اضعافا عمليا جديا .

وتدور الان احاديث كثيرة حول مصالح الاتحاد السوفييتى فى منطقة الشرق الاوسط . وهذه المصالح موجوده بالطبع . غير ان مصالح بلادنا فى الشرق الاوسط لا تشبه مصالح الولايات المتحدة التى تسعى الى الدفاع عن مواقع امبراطوريتها البترولية فى هذه المنطقه من العالم . ان الاتحاد السوفييتى يريد ان يرى البلدان العربيه تزدهر وتطور التعاون الاقتصادى والتجارة والعلاقات الثقافية والعلمية . ويعرف الجميع جيدا ما فعله الاتحاد السوفييتى من أجل مساعدة مصر وسوريا وغيرهما من البلدان العربية . ويرتكب خطا فادحا كل من يفكر على نحو آخر .

واذا ما حققت جميع البلدان العربية ، وخاصة تلك التى اختارت طريق بناء الاشتراكية مستقبلا لها ، فى المستقبل القريب نجاحات كبيرة فى بناء الحياة الجديدة فسيكون ذلك بالنسبة للمواطنين السوفييت أسمى مكافاة مقابل مساندتهم للشعوب العربية . فهم يرون فى ذلك تنفيذا لواجبهم الاممى حيال أولئك الذين يتطلعون الى المستقبل المشرف ويسعون فى دأب اليه . وهذا المستقبل تستطيع أن تقدمه وستقدمه الاشتراكية وحدها .

فلماذا اذن يبحثون عن نوايا سيئة فى مخططات الاتحاد السوفييتى حينما يتعلق الحديث بالتسوية السلمية لازمة الشرق الاوسط ؟ والجميع مازالوا يذكرون أن مصر وسوريا حينما أجبرتا على دخول المعركة ضد اسرائيل فى اكتوبر ١٩٧٣ قدم الاتحاد السوفييتى لهما كل مساعدة ممكنة . وتمت تلك المساعدة بالشكل والوسائل التى ساعدت على تبلور واقع سياسى وعسكرى مختلف نوعيا فى الشرق الاوسط . ألم تعد مثل هذه الاعمال الاخوية بالفائدة على شعب مصر وغيره من الشعوب العربية حقا ؟ فى اعتقادى أنها كانت مفيدة وليس فى ذلك أدنى شك ، وليس فى مقدور أحد أن يبرهن على عكس ذلك .

ولا تزال التسوية السياسية لازمة الشرق الاوسط قضية المستقبل وهناك ايضا استئناف اعمال مؤتمر جنيف للسلام بهدف تامين التوصل الى سلام عادل ودائم فى المنطقة . وليس من المستبعد ان تحاول اسرائيل التوصل الى تسوية نهائية على اساس تثبيت حدودها فى جزء من الاراضى

العربية التى احتلتها عام ١٩٦٧ . وسوف يفرض ذلك فى المستقبل نضالا سياسيا ودبلوماسيا غير سهل دفاعا عن حقوق العرب ومصـــالحهم . وسيكون الاتحاد السوفييتى دون شك اقوى حليف لاولئك الذين سيقفون ضد اجراء اية تنازلات لا مبرر لها لصالح الامبريالية والصهيونية . واعتقد انني فى غنى عن توضيح اسباب الموقف السوفييتى اذ انه ينبع بصـــورة عضوية من سياسة الاتحاد السوفييتى الخارجية .»

ومن الواضح حتى الان أن الحكومة الاسرائيلية الجديدة لا تنوى على الاطلاق أن تعيد الاراضى العربية المغتصبة الى أصحابها الشرعيين فقـد أعلنت الحكومة الاسرائيلية أن القدس وشرم الشيخ وقسما من الضـــفة الغربية ومرتفعات الجولان قد أصبحت أرضا اسرائيلية بشكل نهـــائى لا يقبل أى مناقشة .

ومثل هذه السياسة قصيرة النظر بالطبع ، غير أن رابين يصر عـــلى انتهاجها . أما الولايات المتحدة فلا تزال تؤيدها بشكل أو آخر . ولا أود أن اتنبأ مسبقا بموقف الولايات المتحدة فى مؤتمر السلام القادم بجنيف لكننا نفضل أن نقول مع المثل العربى « عش رجبا تر عجبا » ويبدو بوضوح أن موقف الحكومة الاسرائيلية الجديدة سيبقى الان موقفا عدوانيا ، وأنها لا ترغب اطلاقا فى تقديم تنازلات للبلدان العربية فى أى مسألة من المسائل المتعلقة بالتسوية المقبلة للأزمة .

ان الاتحاد السوفييتى يولى اهتماما كبيرا بأن تكون العلاقات السوفييتية الامريكية علاقات سرية . وتهدف هذه السياسة الى تثبيت عملية الانفراج الدولى . وفى نفس الوقت فان بلادنا تسعى بكل ما فى وسعها كى ينتصر السلام العادل فى الشرق الاوسط وهذا الموقف الذى تتخذه أول دولة اشتراكية فى العالم موقف منطقى تماما . فالاتحاد السوفييتى اذ يقـــوم بواجبه الاممى حيال شعوب البلدان النامية فى افريقيا واسيا وأمريكـــا اللاتينية ، ومن بينها البلدان العربية ، انما يساعد بذلك على تعزيز مواقع الاشتراكية العالمية . انه يرى فى « العالم الثالث » الذى يفضل بدرجة متزايدة طريق التطور غير الرأسمالى والاتجاه نحو الاشتراكية ، احتياطيـا ثوريا متزايدا للاشتراكية العالمية . **وتخشى القوى الامبريالية الصداقة السوفييتية العربية ، ولذا نجدها تلجأ الى تلك المحاولات المسعورة لدق اسفين فى العلاقات بين الشعوب العربية وبين الاتحاد السوفييتى .ولتحقيق هذا الغرض نجدهم يروجون للاكذوبة السخيفة حول مايسمى « بالتواطؤ السوفييتى الامريكى » فى الشرق الاوسط على حساب مصالح بلدان هــذه المنطقة .**

ان الجواب على مروجى تلك الافتراءات حول نوايا الاتحاد السوفييتى، هو الاعمال الملموسة التى يقوم بها الاتحاد السوفييتى والبلدان الاشتراكية الاخرى ومساعيها من أجل انتصار السلام والعدالة فى الشرق الاوســط .

●

ملاحظات حول سياسة الانفتاح الاقتصادى

بقلم : على نجيب

فى موجة اللغط الذى أثير حول الانفتاح الاقتصادى فى الشهور السابقة ظهرت كثير من الافكار وتداولت الجرائد كثيرا من الاخبار الاقتصادية فى هذا الشأن - ولقد تصور بعض حسنى النية أو سيئيها أن الانفتاح الاقتصادى فرصة العمر لتحقيق ثروات سريعة . وأنه بعد سنين من التخطيط الاقتصادى والتنمية الموجهة من الدولة ، آن الاوان لعقد الصفقات وابتزاز الاقتصاد القومى بشعارات الحرية الاقتصادية والمبادرة الفردية .

ولعل ما نشر من قرارات حول تسهيلات الاستيراد والقوائم التى تضم كثيرا من السلع مما سمح باستيراده من مدخرات المصريين العاملين فى الخارج والتسهيلات التى يزمع اعطاؤها للمستثمرين من العرب والاجانب مما ساعد على مثل هذه التصورات .

لقد تصور البعض أن سياسة الانفتاح فرصة لنشاط الرأسمال الطفيلى للقيام بعمليات مريبة من نوع تلك التى أصدر فيها القضاء حكمة فى شهر يوليو الماضى :

ومن المحتم انه مع تركالاستيراد حرا مع الاجراءات والتسهيلاتالجديدة فلاشك أن بعض النشاط الطفيلى سوف يجد مجالا للحركة ، وعلى الرغم من الفائدة المحققة لاسترجاع بعض دخول المصريين العاملين فى الخارج باعطائهم قدرا طيبا من الاغراءات لتحويل مدخراتهم فى صورة سلع لازمة سواء منها الخامات أو أدوات البناء وبعض السلع الاستهلاكية فلاشك أن هذه العملية تنطوى على قدر كبير من الفاقد الاقتصادى محسوبا بمصالح المجتمع ككل بصرف النظر عن المتصرفين فى مثل هذه العمليات التجارية فليس كلالمصريين الذين يحققون دخولا يرغبون فى ارجاعها الى مصر ممن يتقنون الاعمالالتجارية كذلك فلاشك أن قدرتهم على الشراء بالكميات والاسعار التى يمكن الحصول عليها بشركات تجارية متخصصة هى قدرة مشكوك فيها تماما وبالضرورة فان سماسرة متخصصين فى جمع هذه المدخرات سوف يجدون فرصة واسعة لتحقيق أرباح طفيلية من هذه العمليات . كذلك فان طبقة من التجار من نوعية شارع الشوأربى سوف يزدهر نشاطهم فى توزيع هذه السلع كما أن كثيرا من الانماط الاستهلاكية سوف تجد مجالا أوسع لتحقيقها فئات ضيقة ممن يحققون دخولا أكبر فى المجتمع .

وقد يكون مناسبا أن تطرح مسالة اعطاء ميزات اكثر اغراء فى سعر العملة عند تحويل مثل هذه المدخرات مما يحفظ كمية النقد الاجنبى الناتج منها سليما تحركه الدولة فى المجالات الاكثر مناسبة وبذلك تحمى أيضا هؤلاء المدخرين الصغار وتقلل الى أقصى حد الفاقد الناتج من هذا النوع من العمليات الاستيرادية المشتتة .

لكن ذلك قضية ليس مجالها هذا التعليق فان قضية العملة متشعبة تحتاج لمعالجة خاصة .

كذلك ملأت بعض الصحف اعمدتها بمبالغات لا حد لها عن الاستثمارات الاجنبية القادمة الى مصر والتى سوف تحيلها الى مجتمع رفاهية فى سنين معدودة وليس هذا مجال مناقشة هذه السذاجات التى لاتدرك أبسط الحقائق الاقتصادية للتنمية ، فعلى الرغم من احتياج اقتصادنا لقدر كبير من النقد الاجنبى اللازم للتنمية وللاحتياجات الاستهلاكية أو الخامات فمن المؤكد ان قدرة اى مجتمع على التنمية مرتبطة بعوامل أكثر تعقيدا من مجرد توفر رأس المال . كذلك فان مصدر رأس المال واتجاهات استثماره والتأثيرات الاقتصادية والاجتماعية بل والسياسية للتعامل معه مما يجعل أى عاقل ينظر الى مثل هذه الاخبار بتحفظ .

ولقد اندفع بعض المتشائمين الى رفض أى تعامل مع رأس المال الاجنبى ،

ولكم اثيرت شائعات عن خط ثورة يوليو الاجتماعى ومايتهدده . غير أن ثورة يوليو تميزت بأنها مع كل انتصار وطنى تحرزه تتقدم خطوة الى الامام فى طريق التقدم الاجتماعى والتحول الاشتراكى وخدمة مصالح أوسع فئات الشعب العامل .

فبعد انتصارها الاول سنة ١٩٥٢ صدر قانون الاصلاح الزراعى ومع جلاء الاحتلال الانجليزى بدأت سياسة التنمية . وبعد انتصار سنة ١٩٥٦ وجد القطاع العام ومع انشاء السد العالى تمت قوانين يوليو المجيدة التى حولت اقتصادنا من السيطرة الرأسمالية الى طريق التحول الاشتراكى .

ولعل للمتشائمين عذرهم فلم تكن مكاسب الشعب مهددة بأكثر مما كانت بعد هزيمة ١٩٦٧ . ولعلهم يخشون أن يتمكن الاستعمار من أن ينفذ من سياسة الانفتاح الى تخريب اقتصادنا القومى وتعطيل تقدمنا الاجتماعى . غير انهم يغفلون أن عام ١٩٧٣ كان عام الانتصار وأن بلادنا مقبلة على قفزة جديدة وليس ذلك فى التنمية فحسب بل أيضا فى التقدم الاجتماعى وخدمة مصالح جماهير الشعب العامل .

من هنا كانت اقوال الرئيس السادات فى الاسكندرية من أهم الاحداث الاقتصادية على وجه التأكيد .

فقد حسم هذا الخطاب بشكل قاطع كثيرا من أهم القضايا التى تواجه الاقتصاد المصرى فى هذه اللحظة الهامة فى تاريخنا .

لقد حدد اولى هذه القضايا بقوله ((نحن اشتراكيون تقدميون نعمل لصالح اوسع الجماهير المصرية على ضوء تجربة وطنية عمرها الان ٢٢ عاما وعلى هدى من تراث هذا الشعب وحضارته وقيمه الراسخة الجذور فى الاعماق)) .

وقال للمتشائمين من ناحية ولمفتعلى التفاؤل ((اقول لهؤلاء ان السماء لا تمطر ذهبا ولا فضة والوعود البراقة تضر ولا تنفع وعلى الشعب أن يدرك ان المستقبل لا يبنيه المال الاجنبى ولا المساعدات الخارجية وحدها ، وانما يبنيه أولا شعبنا بفكره وعرقه وتضحياته))

((ان تصوير الامور للجماهير على ان هناك عصا سحرية يمكن أن تحل

مشاكلهم بين يوم وليلة هو تضليل لها وإعفاء لها من المسئولية »

« وهذا الانفتاح ربما كانت له جوانب تخطف ببريقها الابصار فهناك فئات كثيرة فى مجتمعنا سمحت لها ظروفها المادية أو سفرها الى الخارج أو احتكاكها بمختلف الفئات بأن تتطلع الى صورة الحياة فى البلاد الفنية المتقدمة ، بلاد مايسمونه مجتمع الاستهلاك »

« ان البلاد النامية ــ كل البلاد النامية ــ ربما كان من أكبر امتحاناتها ومن احد عوامل استقرارها أحيانا عدم قدرتها على التوفيق بين تلبية هذه الرغبات مهما كان الامر وبين ضرورة أن تضع أسس تنمية حقيقية تنهض بأساس وجودها وهو القاعدة الشعبية العريضة دون أن تقع فى دائرة الحرمان أو تغلق باب الحوافز التى تدفع الفرد الى العمل »

ولعل فى ذلك رداً حاسماً على كثير من اللغط الذى أثير عن الاتجاهات الاجتماعية فى الانفتاح .

أما كلام الرئيس عن القطاع العام فواضح تماما « ان نجاح القطاع العام فى تحقيق الاهداف الانتاجية أمر حيوى من أجل العبور من الخطة الانتقالية الى معدلات التنمية السريعة فى خطة التنمية ، واذ نؤكد اليوم ايماننا بالقطاع العام وانجازاته وفلسفته وقدرته على العمل المنتج الخلاق لحمل العاملين بالقطاع العام مسئولية استغلال هذه الطاقة الانتاجية الضخمة والاجهزة الفنية والادارية المتخصصة على مستوى عالى من الخبرة العلمية والممارسة العملية التى يحتويها القطاع العام والتى تحملت الدولة والمجتمع كله من أجل انشائها الكثير من المال والجهد »

كذلك فان قول الرئيس « ولا نريد أن نجد أنفسنا بعد سنوات من استقبال العملات الحرة مواجهين بأن علينا أن نحول منها الى الخارج مالا قبل لنا به ونحن حريصون على أن ننفذ مانلتزم به تماما » . لعل فى ذلك ايضاحا حول موقف الثورة من الاستثمارات الاجنبية وخطورة أن تخل بميزان المدفوعات من خلال استنزاف الارباح .

أما الموقف من مصالح الجماهير الواسعة والدفاع عن تلك المصالح فيقول « كيف نستخدم هذه الموارد وفى أى مجال ولتوفير أى سلع وطبقا لاية معايير وأولويات وماهى الاهداف الاجتماعية التى نتوخاها وكيف نحقق دائما حوافز الربح من جهة وعدالة التوزيع من جهة أخرى »

كذلك « فقد آن الاوان لان يكون للرأى العام ولمختلف أجهـــزة الرقابة الشعبية والتنظيمات السياسية دورها الفعال في هذه الرقابة والمتابعة بل وفى الاقتراح والمشاركة والمساهمة . فالفارق الحاسم كما أؤكد فى نجاح أى خطة هو بين أن تقوم بها الدولة بأجهزتها فقط وبين أن يمارسها ويتحمل مسئوليتها الشعب كله »

ولاشك أن خطاب الرئيس قد أوضح الموقف من قضية التحول الاشتراكى والقطاع العام وأسكت كثيرا من الالسنة التى أخذت تحت شعار الانفتاح تدعو الى اهدار كافة المكاسب التى حققها الشعب العامل تحت قيادة ثورة يوليو

كذلك فان مايرد من أخبار الاستثمارات الاجنبية يوضح أن القدر الاعظم منها قروض وتسهيلات أئتمانية تستخدم لتحقيق خطة التنمية وتعمير منطقة القناة وتقوية القطاع العام ..

ان مصر التى حققت أعظم انتصاراتها فى أكتوبر ليست مستعدة لتحطيم البناء الاقتصادى والاجتماعى الذى ثبت فى التطبيق ورغم أى سلبيات أنه قادر أن يتحمل اقصى الهزائم ثم يحقق الانتصار .

ولست أعتقد الا أن التناقضات بيننا وبين الاستعمار لم تخف أو تهبط بالعكس فانه مع مايظهر على السطح من محاولات لحل المشاكل بأساليب سياسية الا أن انتصار أكتوبر يعبر عن تفاقم هذا التناقض العدائى فان حارس المصالح الاستعمارية قد أصيب بهزيمة موجعة والمصالح الاستعمارية نفسها أصبحت أكثر من أى وقت مضى مهددة أن ترجع لاصحابها الاصليين وهم الشعوب العربية . كما يجب أن نلاحظ ايضا أن رد الفعل الاستعمارى لم يهبط بل بالعكس لقد تصاعد سواء تبينا ذلك فى انقلاب قبرص الذى يحولها الى قاعدة أو قاعدتين لحلف الاطلنطى موجهة ضدنا أو فى نشاطه على الصعيد العربى محاولا تفتيت الجبهة العربية الواسعة التى حققت بتماسكها أول انتصار لها على دولة الصهيونية اسرائيل .

المرأة العاملة المصرية في قانون العمل الموحد بين

نظرة التشريع ومحصلة التطبيق

بقلم : امينة شفيق

صدر قانون العمل الموحد عام ١٩٥٩ لينظم فى الاساس علاقات عمل رأسمالية . فحتى ذلك التاريخ ـ عام ١٩٥٩ ـ لم تكن قيادة ثورة يوليو ١٩٥٢ قد اختبرت الى ما لانهاية رغبة وقدرة الرأسمالية المحلية فى تحمل أعباء تحقيق تنمية اقتصادية تهدف الى مضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات . وكان هذا الهدف ((مضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات)) هدفا أساسيا لقيادة الثورة فى ذلك الوقت كما كان فى نفس الوقت هدفا سياسيا يرمى الى حماية الاستقلال الوطنى .

وحتى ذلك التاريخ لم تكن الدولة تمتلك الا الشركات الصناعية والتجارية ، كذلك بعض أنصبة البنوك وشركات التامين التى آلت الى ملكيتها بعد تمصير الممتلكات الفرنسية والبريطانية لحظة وقوع العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ .

فصدر قانون العمل الموحد لعام ١٩٥٩ بهدف تحقيق الاتى :

● توحيد قوانين العمل السارية فى الاقليمين المصرى والسورى (لتوحيد القوانين بعد تحقيق الوحدة السياسية عام ١٩٥٨) .

● تنظيم علاقات الطبقة العاملة مع الطبقة الرأسمالية اعتقادا من القيادة السياسية بأن استمرار الصراع الاجتماعى قد يعوق تنفيذ برامج التنمية الملقى على عاتق الرأسمالية المحلية ومن ثم تنظيم العلاقة بين الطبقتين كفيل ، ومن وجهة نظر القيادة ، بتخفيف حدة الصراع .

● اصدار قانون النقابات وادراجه فى الباب الرابع من قانون العمل . فقد كانت النقابات العمالية تعمل فى ذلك التاريخ تبعا لقانون عام ١٩٤٢ وهو القانون الذى أقر شرعية قيام النقابات .

والذى نناقشه اليوم ليس قانون العمل الموحد كقانون صدر لينظم علاقات رأسمالية وسار تطبيقه على مرحلة تحول غير رأسمالية ، وهى المرحلة التى بدأت عام ١٩٦٠ بتأميم شركات الادوية والنقل العام والتأمين والبنوك والمؤسسات الصحفية . ولكن الذى نناقشه اليوم هو وضع المرأة العاملة فى هذا القانون ، ثم الوضع الذى آل اليه بعد مرور خمسة عشر عاما على صدوره وتطبيقه .

فالمعروف أن أول قانون مصرى يصدر لينظم عمل النساء كان قانون عام ١٩٣٣ . وقد صدر هذا القانون ليواجه حاجة اجتماعية للعاملات اللاتى كن يعملن فى محالج القطن دون أى حماية قانونية . وكانت القوى النسائية حتى عام ١٩٣٣ تتمركز فى شركات محالج ومكابس القطن التى امتلكتها العناصر الرأسمالية البريطانية .

وبعد ذلك جاء قانون عام ١٩٥٩ ليضع الاطار الاكثر اتساعا لحركة المرأة فى العمل المنظم المدفوع الاجر ــ معنى ذلك فى الصناعة والخدمات والتجارة فقط فالمرأة فى الزراعة لم يمسها قانون ١٩٥٩ وانما ترك تحديد أجرها ــ كأجيرة زراعية ــ لقانون الاصلاح الزراعى الصادر فى ٩ سبتمبر عام ١٩٥٢ . أما موظفات الحكومة فسرى عليهن قانون الدولة .

فما هو موقع المرأة العاملة من قانون العمل الموحد لعام ١٩٥٩ .

أولا : جاء فى المادة ٢ الفصل الاول فى الباب الاول التعريف التالى للعامل :

مادة ٢ : يقصد بالعامل كل ذكر أو أنثى يعمل ، لقاء أجر مهما كان نوعه ، فى خدمة صاحب عمل وتحت سلطته أو اشرافه .

ثم جاءت المادة ١٣٠ فى الفصل الرابع الخاص بتشغيل النساء من الباب الثالث لتنص على ما يلى :

مادة ١٣٠ : مع عدم الاخلال بأحكام المواد التالية تسرى على النساء العاملات جميع النصوص المنظمة لتشغيل العمال دون تمييز فى العمل الواحد بينهم .

وبذلك نص القانون صراحة على المساواة . فكلمة « عامل » فى القانون تعنى كل ذكر وأنثى . كما أن تخصيص فصل خاص لتشغيل النساء لايعنى عدم سريان مواد القانون الاخرى عليهن .. بل تؤكد المادتان مساواة المرأة بالرجل فى كافة مواد القانون والبالغ عددها ٢٢٢ (مواد القانون ٢٣٣ وتخص النساء فيها ١١ مادة فقط . وبذلك تصبح المواد التى تشارك فيها المرأة الرجل ٢٢٢ مادة) .

ثم تأتى الى مناقشة المواد من رقم ١٣٠ الى ١٤٠ فى الفصل الرابع من الباب الثالث .. وهو الفصل الخاص بتشغيل النساء .

يسجل هذا الفصل مايلى :

- تحريم اشتغال النساء فى الاعمال الضارة .

- تحريم اشتغال النساء ليلا فى غير الصناعات والاعمال التى يحددها وزير العمل .

- التزام صاحب العمل بتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية للنساء . وهى :

● المقاعد حيثما تستدعى طبيعة العمل ذلك .

● انشاء دور الحضانة حيثما يبلغ عدد العاملات ١٠٠ عاملة فأكثر .

● منح العاملات فترتى ارضاع للأمهات خلال ١٨ شهرا بعد الولادة لا تقل الفترة منها عن نصف ساعة خلال ساعات العمل اليومى (عادة تفضل الام العاملة المرضع تجميع الفترتين ثم الخروج ساعة مبكرة من عملها) .

كما منح القانون للمرأة العاملة الحقوق التالية :

ـ اجازة وضع تعادل ٥٠ يوما منها ٤٠ يوما بعد الوضع (عادة تجمع العاملات الخمسين يوما وتحصل عليها كلها بعد الوضع) .

ـ تحصل المرأة العاملة على ٧٠٪ من أجرها خلال أجازة الوضع .

ـ حرم القانون انهاء عقد أو فصل أى عاملة أثناء حصولها على أجازة

الوضع أو اذا تغيبت بعدها بسبب مرض يتعلق بالحمل أو الوضع لمدة لا يجاوز مجموعها ستة أشهر .

ولا يسعنا هنا الا أن نذكر المكاسب الاخرى التى حصلت عليها المرأة من القانون ٩٢ لعام ١٩٥٩ وهو قانون التأمينات وبالتحديد من التعديلات التى ادخلت عليه عام ١٩٧١ . وهى المكاسب الاتية :

ـ يسمح لاولاد المرأة العاملة بالجمع بين المعاش المستحق لهم عن والدتهم والمعاش المستحق لهم عن والدهم فى حدود ٢٥ جنيها للطفل بشرط ألا يزيد مجموع مايستحق لهم عن ٧٥ جنيها .

ـ يئول نصيب الزوجة العاملة فى المعاش المستحق نتيجة وفاة زوجها الى أولادها منه حتى يزول المانع من استحقاقها له فيرد اليها .

ـ يعود للمرأة المعاش .. الذى ينقطع بسبب الزواج .. اليها اذا ما طلقت بشرط ألا يكون قد مضى على زواجها أكثر من عشر سنوات .

ـ يسمح حاليا للمرأة العاملة بأن تجمع بين مرتبها أو معاشها ، وبين المعاش المستحق لها من زوجها فى حدود ٢٥ جنيها كحد أقصى .

فقانون التأمينات يعامل المرأة العاملة **كمنتجة وكمدخرة** شأنها شأن الرجل وبذلك يطبق مبدأ استقلالية المرأة الاقتصادية كاملة : بجانب ذلك يعطى قانون التأمينات بعض المزايا التأمينية لابناء المرأة العاملة تشجيعا من المشرع للمرأة على استمرارها فى العمل . فطالما يستطيع أبناء المرأة العاملة والمدخرة فى نفس الوقت ، الحصول على مزايا فى المعاش فان ذلك يدفع بالمرأة الى التمسك بعملها .

ونتيجة لذلك زادت نسبة النساء المشتغلات فى الانشطة الاقتصادية الصناعية والتجارية وكذلك فى جهاز الدولة . فقد ارتفع عددهن من عام

١٩٦١/٦٠ الى عام ٧١/٧٠ (١) من ٤٤٢ ألف عاملة وموظفة الى ٨٣٨ الفا . وبذلك ارتفعت نسبة القوى العاملة النسائية الى قوة العمل العاملة فى جمهورية مصر العربية من ٦ر٣٪ عام ٦١/٦٠ الى ٥ر٨٪ عام ١٩٧١/٧٠ . كما أن أعلى نسبة قوة عمل نسائية موجودة فى حقلين اقتصاديين . أولا الخدمات حيث ترتفع نسبتهن الى ٥ر٤١٪ ثم الصناعات التموينية حيث تبلغ ١١٪ . وبذلك تعمل فى الخدمات وفى الصناعات التموينية ٥ر٥٢٪ من قوة عمل النساء فى مصر .

وأمام ذلك التشريع الذى أراد أن يدفع بالمرأة الى سوق العمل المنظم ، وأمام تلك الموجة الصاعدة لحركة عمل المرأة واجهت المرأة المصرية **ثلاثة** افتراءات أساسية ترمى الى وقف ذلك الزحف التحررى لنساء مصر .

أولها : ان حصول المرأة على هذه الفرص فى العمل الانتاجى كفيل بأن يسحب من الرجل هذه الفرص ذاتها .

فقد اعتبر أصحاب هذا الافتراء أن المرأة منافسة للرجل فى الحياة . وطالما أن الرجل هو المسئول عن اطعام الاسرة فلا بد للمرأة من أن تتراجع من أجل أن يعمل الرجل . أما خروج المرأة للعمل فيعنى — من وجهة نظر أصحاب هذا الافتراء — انه توجد أسر تتمتع بدخلين وأسر محرومة من اى دخل .

فأصحاب هذا الافتراء لم يستطيعوا أن يروا سوق العمل الا سوقا واحدة ومتجانسة ، رغم أن سوق العمل — وخاصة التى تتأثر بنتائج التنمية الشاملة وتؤثر فيها — سوقا متباينة تتطلب مهارات **متنوعة ومتجددة ومتطورة ولا نهائية** .. هذه السوق الجديدة لا يمكن أن تصبح حكرا للرجل . فاضطرار الرجل لسوق العمل لايستطيع أن يحقق ديناميكيتها . كما أن تشغيل المرأة هو أحد الوسائل الحاسمة فى أحداث التغييرات السلوكية فى المجتمع والتى تدفع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ..

وحتى أصحاب هذا الافتراء كثيرا مايقعون فاقدى التوازن لحظة مايقدم ابهم ، وخاصة اذا كان شابا حديث التخرج ، على الزواج . فأمام ضغوط الحياة الاقتصادية فانه لا يستطيع الا أن يتزوج من امرأة عاملة .

والا فمن أين له الاحتفاظ بالمستوى الاقتصادى السوى ؟

ثانيها : ان خروج المرأة للعمل يحقق لها الاستقلالية . وبالتالى تخرج

---

(١) المصدر : وزارة التخطيط : الموارد البشرية فى الجمهورية العربية المتحدة ١٩٧١ ص٢٠

بأسرتها من الطابع القديم للمرأة من حيث خضوعها المطلق للزوج وتفرغها الـكامل للأولاد واهتمامها المطلق بالبيت وبالتحديد بالمطبخ . هـــذا هو الافتراء الثانى .

هذا اذا أخذنا الحقيقة من واقع شكلياتها .. أما من حيث مضامينهـا فان الجموع العامة للنساء العاملات يكتسبن مع الوقت ومع تجدد الاجيال قدرات اختيار للزوج وادارة للمنزل وتنشئة للأولاد لا يمكن أن تكتسبها تلك التى لم تمارس العمل المنظم والمدفوع .

فالمرأة العاملة تختار عادة الرجل الذى تتزوجة دون أى ضغط مهما كان شديدا . هنا تصبح شريكة للرجل ، وهى تؤسس معه هذه الشركة لانها تريد ذلك .. وتريد ذلك فقط دون أى ضغوط اقتصادية .

وهى بالاضافة الى ذلك ــ وفى الاغلب الاعم ــ شديدة الاحساس بعامل الزمن وبأهمية النظام . وبالتالى فبيتها يتأثر عادة باحساسها هـذا . أما قضية الابناء فان مطلبها الاساسى والخاص بدور الحضانة سوف يطرح نفسه فى جزء تالى فى هذا المقال . ولكن كل الذى يمكن أن يقال هنا هو أنه فى الوقت الذى يعبر فيه الاولاد سن الطفولة ، ينعكس السلوك المكتسب للأسرة والناتج من كونها أسرة منتجة الجانبين على الاولاد .

ثالثها : ان المراة لا تســـتطيع أن تتخذ من عملها الا مصـــدرا جديدا لاقتصاديات الاسرة أى أن عمل المرأة لا يكمن فى طبيعة أصيلة فيها . ومهما عملت فلن تحوله الى مهمة مستقرة ومجرى للحياة وجزء من عاداتها كما هو الحال بالنسبة للرجل . لذلك فانتاجيتها تنخفض وخاصـــة بعد الزواج والانجاب . بالاضافة الى ذلك لا يعيش الطموح كثيرا مع المرأة العاملة . فهى بالتالى ليست مثابرة ولا دءوبة .

واصحاب هذا الافتراء يتناسون دائما أن وراء الرجل قرون من العمل المنظم . هذه القرون هى التى أكسبته هذا التفوق العددى والنوعى . أما المرأة فلا تملك وراءها الا سنوات التطور الصناعى . فهذه السنوات هى التى شهدت عمل المرأة المنظم والمدفوع . أما قبل ذلك فان الزراعة أخذت الكثير من عرق المرأة ولكن بلا تنظيم وبلا أجر مستقل أو ثابت .

واستنادا على هذه الافتراءات تبلور اتجـاه فى أعوام ١٩٦٣ و ١٩٦٤ يرفض أن يوظف النساء فى الشركات والمؤسسات التى يسيطر عليها .. تحت حجة الانتاجية . فتحت هذه الحجة كاد مبدأ المساواة أن يتحطم ، لولا تدخل القيادات الادارية العليا وفرضها المبدأ ، ثم اصـدارها لاوامر تؤكد وتطالب بعدم التفرقة .

وعندما أقرت الدولة مبدأ تشغيل كل الذين يصلون الى سن العمل .. باتت المرأة تحصل على فرص واسعة ودون أى قيـد . اللهم الا القيـد العام الذى فرضته ظروف حركة التحرر على المجتمع ككل والتى أجبرت الدولة الا تسعى الى التنمية بالمعدلات التى سارت عليها قبل عام ١٩٦٧ . فهذا القيد ــ لا شك ــ له تأثير على نمو قوى العمل النسائية .. كما أن له تأثيره على قوة عمل الرجال .. وعلى اقتصاديات مصر كلها .

وبعد كل ذلك .. ما هى فى النهاية المحصلة لتطبيق قانون العمل منذ عام ١٩٥٩ والى الآن .. وبالتحديد محصلة تطبيق قانون متحرر فى نظرته للمرأة فى ظل سيادة قيم غير متحررة .

● أولا لم تستطيع أى من تلك العناصر المحافظة أن تتراجع ولو بخطوة واحدة عن تحقيق مبدأ المساواة فى الاجر . ففى القطاع العام لا يمكن لاى ادارة مهمـا بلغت درجة محافظتها أو تحفظهـا على عمل النسـاء الا أن تعطى الاجر الذى أقرته الدولة ثم سارت عليه ، للرجل والمرأة على السواء. فكل العاملات يبدأن بالحد الادنى الذى يبدأ به الرجل . وكل خريجـات الشهادات المتوسطة يبدأن كما بدأ الخريج ، وكذلك كل مهنة تبدأ بالمرتب الذى يبدأ به زميلها المعين معها . فعند هذه الدرجة لا يمكن أن يحـدث التلاعب ولا تكون الادارة قد خرقت مبدأ سياسيا للدولة .

● **ثانيا** .. وبعد ذلك يبدأ عنصر عدم التحرر فى فرض وجوده من خلال ما يسمى بالتدريب واتاحة فرص النمو . ويبدو هذا واضحا وسـط العاملات اللاتى يعملن مقابل أجر يومى . وينحصر كثير وسـط حاملات الشهادات المتوسطة والجامعية . ففى الحالة الثانية وضع نظام العلاوات بحيث لا يسمح بالتلاعب بمبدأ المساواة . اما فى الحالة الثانية فيمكن من خلال حرمان العـاملات من فرص التدريب المهنى أن يحـرمن من فرص الترقية وبالتالى النمو الاقتصادى المتكافىء مع الرجل .

وردا على هذه الظاهرة يقول بعض المديرين ان وقت المرأة وظروفهـا العائلية لايسمحان لها بحضور دورات التدريب المهنى التى اعتبرتها لائحة المؤسسات العامة اجبارية وأساسية فى قواعد الترقية . وهذا يقودنا الى مناقشة أهم القضايا التى تواجه المرأة العاملة فى احتكاكها اليومى بالعمـل وبحياتها المنزلية .

ففى الفقرة الثانية من المادة ١٣٩ من الفصل الرابع من الباب الثالث جاء مايلى : « وعليه اذا كان يسـتخدم مائة عاملة فأكثر فى مكان واحـد أن يوفر دارا للحضانة يحدد شروط انشائها ونظامها وما تتحمله العـاملة مقابل انتفاعها بها (قرار من وزير الشئون الاجتماعية والعمل ») .

فاذا كان المشروع قد وضع دور الحضانة فى صلب قانون العمل ايمانا منه بأن الامومة **وظيفة اجتماعية** ولابد أن يقف المجتمع مع العاملة الام ويساندها فى علاقتها بأولادها وخاصة اذا كانوا أطفالا .. ذلك كله بهدف اعطائها أنسب الظروف النفسية من أجل الاستمرار فى عملها وزيادة انتاجيتها ، فان الادارات العامة أهملت هذه الفقرة من المادة ١٣ حتى باتت أمومة المرأة العاملة **عقاب** ينزل عليها لانها اختارت طريق المساهمة فى البناء الاجتماعى .

وحتى لحظة كتابة هذه السطور باتت مشكلة دور الحضانة النظيفة والرخيصة والآمنة مطلبا جماهيريا للنساء العاملات فى مصر ، كذلك باتت مشكلة رعاية أبناء المرأة العاملة مشكلة يومية . خاصة اذا انتمت المرأة العاملة الى الطبقات الفقيرة من المجتمع والتى لا تستطيع أن توفر أجر المربية .. أو تكاليف دور الحضانة الباهظة . ان الانتاج الذى يقدمه أى عامل وأية عاملة لمجتمعهما ماهو الا حالة سلوكية لهما . تلك الحالة التى تتمخض عن مؤثرات عديدة أهمها احساس العامل والعاملة أنهما يقدمان من الواجبات الاجتماعية لانهما فى النهاية يحصلان على حقوق اجتماعية . وللمرأة العاملة الام مطالب من الدولة فى قضايا يومية محددة ..

ما مدى احساسها بالمساواة .

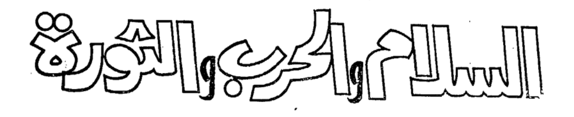
ما مدى ماتقدمه لها الدولة من مساعدات تعينها على انجاز مهمتها الاسرية .

ما مدى الرعاية التى تحيطها الدولة لاطفالها .

وهذه المطالب تمثل مرحلة مرهونة بفترة زمنية محددة ومرتبطة بدرجة تطور المجتمع وكلما حقق المجتمع من تقدم اجتماعى كلما تجددت مطالب المرأة منه .. وفى الغالب ترتفع المطالب الى مستويات الرقى الاجتماعى . ولكن ، وفى النهاية ، لابد للمجتمع أن ينظر بعين الاعتبار لمشاكل المرأة العاملة .. وخاصة أقربها .. تلك التى نص عليها القانون .. وباتت حبرا على ورق .. ذلك لابد للمرأة أن تعمل وسوف تعمل .. ولن تعود مرة أخرى الى موقفها السلبى السابق من قضية المساهمة الجادة فى اثراء مستقبل البشرية ..

●





بقلم : ماكس ريمان

نتج عن التغيرات الكبيرة فى الشئون العالمية فى السنوات الاخيرة واقع تاريخى جديد ، فهناك تحول يجرى من الحرب الى السلام ، من التوتر الى الانفراج الدولى والتعايش السلمى . ويدخل الحياة العامة النشيطة جيل جديد كون مفهومه عن الحرب من آبائه ومن كتاب ذكريات الحرب . وقد يبدو غير مناسب للوهلة الاولى أن يثير أحد شهود الحرب العالمية الاولى ، التى نشبت منذ ستين عاما،واشترك فيها رغم ارادته ، ذكريات مؤلمة .

ولكننا نحن الشيوعيين لا ننظر الى الامر على هذا النحو . فالتحليل التاريخى الواقعى لنشأة تلك الحرب وآثارها ودروسها من زاوية مشكلات العصر الحالى الخاصة بالحرب والسلام والثورة أمر له علاقة بالموضوع لعدة أسباب على الاقل .

أولا : كان النضال المثابر ضد الحروب الامبريالية والتقدم الذى أحرزته فى هذا الشأن الحركات المناهضة للحرب فى كل أنحاء العالم ، مرتبطين دائما ارتباطا وثيقا بالتطور الايجابى للعملية الثورية . ويتضاعف هذا الارتباط اليوم ، عندما لا يكون الهدف هو التخلص من خطــر الصدام العسكرى فحسب ، وكـــذلك تغيير نظـــام العـــلاقات الدولية بشـــكل جذرى ، وجعل الانفراج لا رجعة فيه . والحقيقة أن مستقبل الإنسانية يعتمد الى درجة كبيرة على التحام النضال ضد الحرب مع النضال الثورى . وليس مما يدعو الى الدهشة ان هذه النقطة قد أكدها الاجتماع العالمى للاحزاب الشيوعية والعمالية فى سنة ١٩٦٩ . فقد قال : « تظل الحلقة الرئيسية للعمل الموحد للقوى المعادية للامبريالية هى النضال ضد الحرب ، ومن أجل السلام العـــالمى ، وضد خطر نشوب حرب عالمية نووية حرارية والإبادة الجماعية ، ذلك الخطر الذى لايزال يتهدد البشرية » (١) ولا يثير الدهشة كذلك أن التقدم الظافر لبرنامج السلام الذى أقره المؤتمر الرابع والعشرون للحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفييتى يجد المساندة الحارة من الشيوعيين وجميع الثوريين الحقيقيين ، باعتباره هجوم السلام التاريخى للاشتراكية .

ثانيا : تواصل الامبريالية التى يقع عليها اللوم من النـــاحية التاريخية لاثارة حربين عالميتين وجميع حروب الغزو والحروب غير العادلة ، أذكاء التوترات الدولية ، وهى مصدر سباق التسلح ، الذى ثمنه من عرق الشعوب ، مصدر النزاعات المسلحة وأعمال الثورة المضادة .

ثالثا : لا تقتصر مصالح التقدم الثورى الثابت على مجرد ازالة التهديد المباشر بالحرب أو العدوان أو التقليل منه . فالمفهوم الطبقى الماركسى ــ اللينينى لهذه المصالح يؤدى بشكل حتمى الى ضرورة اجتثاث أسـباب الحرب وعزل أنصار النزعة العسكرية والعدوان ، وازاحة الامبريالية من مسرح التاريخ .

رابعا : يجرى فى عصرنا ، ومحتواه الرئيسى الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية صراع أيديولوجى حاد فى محيط التعايش السلمى والمنافسة بين النظامين حول القضايا التى تتعلق بمستقبل البشرية بأكملها . والتعدد الكبير فى المذاهب البرجوازية المتعلقة بقضايا الحرب ، وآثارها الاجتماعية، يتطلب من الشيوعيين ــ مثلما كان الامر منذ ستين عاما ــ أن يحموا التعاليم الماركسية ــ اللينينية عن الحرب والسلام والثورة ، ويتحقق هـذا كذلك بتحليل ملموس لدروس التاريخ .

وستكون محاولة القيام بكشف كامل لكل القضايا فى نطـاق مقالة واحدة

---

(١) الاجتماع العالمى للاحزاب الشيوعية والعمالية فى موسكو ١٩٦٩ ، دار نشر السلم والاشتراكية ــ براغ ١٩٦٩ ، ص ٣١ .

محاولة عقيمة بالطبع . وكل ما يريده الكاتب هو الاستفادة من الفرصة التى اتاحتها الذكرى السنوية للحرب العالمية الاولى للتعرض لبعض دروسها المفيدة ، وللتذكر ببعض المعتقدات الماركسية ــ اللينينية المعروفة جيدا ولكنها كثيرا ماتهمل أو تشوه .

لقد بدأ الامبرياليون الحرب العالمية الاولى لكى يحلوا تناقضات النظام الامبريالى العالمى على طريقتهم . ولكن الحرب فشلت فى القضاء على أى من هذه التناقضات . وعلى العكس من ذلك ، أصبحت التناقضات فيما بين الدول الامبريالية وداخلها أكثر حدة . وسببت الحرب العالمية الاولى وثورة أكتوبر الاشتراكية فى روسيا أزمة عامة للرأسمالية . وادى ازدياد حدة التناقضات الرأسمالية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، ونمو الحركة الثورية ، الى تعميق الازمة العامة للنظام الرأسمالى ، وانفصل عن المعسكر الرأسمالى عدد من البلدان الاوروبية والآسيوية . فهل يتضمن هذا الامر الثابت تاريخيا وذو العلاقة المصيرية بالامبريالية أن الثورات « تنشأ » حتميا من الحروب ؟ لا ، فالماركسيون ــ اللينينيون لم يقولوا على الاطلاق ان الحرب ولا شىء غير الحرب ، هى التى تؤدى الى ميلاد الثورة . فالحروب والثورات أمور تختلف فى نشأتها اختلافا كاملا . ولا توجد علاقة مباشرة ضرورية بينها ، باعتبارها ظواهر اجتماعية . والحرب فى حد ذاتها ليست على الاطلاق سببا فى الثورة ، حتى ولو صحبها قيام ثورة . والانتفاضة الثورية أمر ممكن عندما تكون الظروف المادية ناضجة لذلك ، أى عندما ينشأ وضع ثورى ويكون العامل الذاتى للثورة ناضجا ــ بدرجة كافية .

حقا ، ان دروس الحربين العالميتين ذات عبرة كبيرة بالنسبة للامبرياليين ولا يوجد سياسى برجوازى عاقل يمكن أن يتجاهلها . ولكن الاكثر أهمية لنا نحن الشيوعيين هو تأكيد أمر آخر . فهناك علاقة بين الحرب والثورة . ومصالح العملية الثورية العالمية مرتبطة على الدوام فى جوهرها بالنضال ضد حروب الغزو الامبريالى ، والدمار الذى ينشأ عنها حتميا .

وفى فجر الحركة الشيوعية ، أعلن البيان الافتتاحى للاممية الاولى ، ان النضال فى سبيل السلام جزء من « النضال العام من أجل تحرير الطبقات العاملة » . (٢) . وفى سنة ١٨٩٣ ، كتب فردريك انجلز فى مقالته : « هل يمكن نزع سلاح أوروبا ؟ » يقول : « .. لقد وصل نظام الجيوش الدائمة

(٢) المجلس العام للاممية الاولى ١٨٦٤ ــ ١٨٦٦ ، الحاضر ، موسكو ، ص ٣٨٧.

فى كل أنحاء أوروبا الى حد أنه اما أن يؤدى الى خراب الشعوب من الناحية الاقتصادية ، وهى ترزح تحت عبء النفقات العسكرية ، أو يؤدى بصورة حتمية الى حرب ابادة عالمية » .

ان قادة الطبقة العاملة ، وهم يعرفون الاضرار التى لا حصر لها التى ينزلها بالشعوب نزاع عالمى مسلح ، قد بذلوا كل ما فى وسعهم لتجنب قيام حمام دم . وقد أجاب لينين عن سؤال وجهه الصحفى البولندى ا . مايكوسن ، عما اذا كان يريد نشوب حرب فى أوروبا ، فقال : « لا ، اننى لا أريد نشوب حرب .. اننى أفعل وسوف أفعل كل مافى استطاعتى لمنع التعبئة والحرب . اننى لا أريد أن يبيد ملايين البروليتاريين بعضهم البعض ويدفعون بدمائهم ثمن جنون الامبريالية . هذا هو موقفى من هذه القضية .. والتنبؤ من الناحية الموضوعية بقيام حرب ومحاولة استخدامها الى أقصى حد اذا بدأت ، شيء ، والرغبة فى الحرب والعمل من أجلها شيء مختلف تماما» (٣)فقبل الحرب وبعد نشوبها ،عندما أصبحت خيانة قادة الاممية الثانية أمرا واضحا ظل عدد قليل من الاحزاب مخلصا للاممية البروليتارية وللتضامن ضد الامبريالية . وتلك القلة قد ألهمها مثال البلاشفة الروس بقيادة لينين ، وصوت النواب البلاشفة فى مجلس الدوما بشجاعة ضد الميزانية العسكرية للحكومة القيصرية . وصوت الاشتراكيون الديمقراطيون الصربيون كذلك ضد اعتمادات الحرب . واتخذ التنسياكيون البلغاريون ، واليساريون فى قيادة الحزب الاشتراكى الديموقراطى الرومانى ،واليساريون الالمان بقيادة كارل ليبنخت وروزا لوكسمبرج ، والقوى الأممية اليسارية فى الاحزاب الاشتراكية الاخرى ، موقفا ضد الحرب .

وقد استمددنا شجاعتنا فى المانيا لمعارضة الحرب الامبريالية من كارل ليبنخت وهو النائب الوحيد فى الرايخشتاج ، الذى رفض طلب الحكومة بالموافقة على اعتمادات الحرب فى ٢ ديسمبر ١٩١٤ . ودعا ليبنخت العمال الى اعلان « الحرب على الحرب » . وقال موضحا الامر للعمال الالمان : « ان العدو الرئيسى لكل أمة موجود فى بلد هذه الامة . والعدو الرئيسى للشعب الالمانى موجود فى المانيا . انه الامبريالية الالمانية ، وحزب الحرب الالمانى ، والدبلوماسية السرية الالمانية ، ويجب أن تكافح الامة الالمانية هذا العدو فى بلادها ، وأن تقوم بنضال سياسى ، وتتعاون مع البروليتاريا فى البلدان الاخرى ، التى تناضل ضد الامبريالية فيها » (٤) .

---

(٣) ى . سيرادسكى : « سنوات لينين فى بولندا » ، موسكو ، ١٩٢١ ، ص ٣٩ « بالروسية »

(٤) العدو الرئيسى فى بلادنا . نشرة سرية لاتحاد سبارتاكوس ، مايو ١٩١٥ ، كارل ليبنخت ، خطب ومؤلفات مختارة ، ١٩٥٢ ، ص ٣٠١

ووجه لينين والبلاشفة اللوم ، فى المؤتمر العالمى للاشتراكيين فى زيمروالد فى سبتمبر عام ١٩١٥ ، الى خيانة أحزاب الاممية الثانية . وجاء فى بيان زيمروالد : « نحن ممثلى الاحزاب الاشتراكية والنقابات الاقليات فيها ، نحن الالمان والفرنسيين والايطـــاليين والروس والبولنديين واللتوانيين والرومانيين والبلغاريين والسويديين والنرويجيين والهولنديين والسويسريين نحن الذين نرفض قبول التضامن القومى مع طبقة المستغلين ، ولكننا نقبل التضامن الاممى مع البروليتاريا ، اجتمعنا لنعيد الروابط الاممية المفصومة ولندعو الطبقة العاملة الى أن تذكر واجبها نحو نفسها وبدء النضـــال فى سبيل السلام » (٥) .

وحول البلاشفة الحرب الامبريالية ، وهم يقومون بنضالهم الثورى أثناء الحرب ، الى حرب أهلية ، وقاموا بثورة أكتوبر الاشتراكية الظافرة ، وحققوا بذلك الاهداف التى حـــددها مؤتمر زيمروالد وكانت أول خطوة للدولة السوفييتية الناشئة ، التى بدأت سياسة خارجية مستقلة للطبقة العاملة ، هى اصدار « مرسوم السلام » .

وفى مقدور العالم الان أن يرى أن الشيوعيين هم أكثر المدافعين عن السلام ومبادىء التعايش السلمى عزما وتقدما .

ان الحرب تعنى الموت والدمار (وخاصة فى عصرنا) . وليس هذا كل شىء . فالحرب التى يؤيدها الامبرياليون تسعى ، بالاضافة الى أهــداف الغزو ، الى تحقيق هدف آخر ، هو دعم السيطرة الطبقية البرجوازية ، وهى بالتالى موجهة ضد مصالح الحـركة الثورية للعمال والجمـــاهير العاملة . وعلى ذلك ، فان موقف الشيوعيين من الحرب والسلام موقف طبقى على الدوام .

ولهذا السبب بالتحديد لا يوجد شىء مشترك بين الثوريين الثابتين وبين المسالمة الخالصة التى تستند الى فكرة مقاومة الشر . ومن هنا تنشأ التعاليم الماركسية المعروفة عن الحروب العادلة وغير العادلة التى يحددها

---

(٥) وثائق ومواد تاريخ تطور الحركـة العمالية الالمانية ، الجزء الاول ، برلين ، ١٩٥٨ ، ص ٣٢٨ .

مضمونها الطبقى . ومن هنا تأتى المساندة التى تقدمها الاحزاب الماركسية ـ اللينينية للحروب التى تشن ضـــد المستغلين ودفاعا عن المكاسب الاشتراكية ، وفى سبيل التحرر . ومما يبعث الارتيــاح العميق فى نفوسنا أن المؤتمر الشيوعى العالمى أعلن مساندة النضال البطولى للشعب الفيتنامى الذى توج بنصر تاريخى ، باعتبارها الهدف الرئيسى للعمل المعـــادى للامبريالية . ويفخر الشيوعيون فى كل أنحاء العالم بحق بأن حركة التحرر الوطنى فى الشرق الاوسط واسياوافريقيا وامريكا اللاتينية تسجل نصرا بعد آخر ـ فصيلة بعد أخرى ـ على الاستعمار والامبريالية . وهذا أمر مفهوم ، لانهم يرون خلف كل انتصار من هذه الانتصارات ثمار سياستهم الاممية ، ونتائج تضامنهم مع المناضلين فى سبيل الحرية ومساندتهم لهم . وهم يشتركون مع المناضلين فى سبيل الحرية فى الشعور بمرارة النكسات والهزائم ، لان الضربات التى توجهها الامبريالية للثوريين والديموقراطيين فى منطقة التحرر الوطنى ، هى كذلك ضربات موجهة الى الحـــــركة الثورية العالمية .

وجميع الشيوعيين مقتنعون بان سياسة التعايش السلمى لا تتعارض مع حق الشعوب المضطهدة فى استخدام طرق وأشكال النضال التى ترى أنها ضرورية للتحرر . ولا جدال ايضا فى حق كل أمة فى الدفاع عن نفســـها عسكريا ضد الهجمات الامبريالية ، وحقها كذلك فى مساندة الشـــعوب الاخرى فى هذه القضية العادلة . ويعتبر ذلك جزءا من النضال العام الذى تخوضه الشعوب ضد الامبريالية .

لقد أصبحت قوى السلام أكثر قوة ، وهى قادرة على أن تقيم عقبات قوية امام النزعة العسكرية والعدوان . ان استمرار التغير فى علاقات القوى لصالح الاشتراكية ، وتعاظم حركة الطبقة العاملة وحركة التحرر الوطنى ، قد حد من قدرة الدول الامبريالية على حكم العالم وعلى فرض ارادتهـــا على الشعوب واتاح فى نفس الوقت لحركة قوى السلام العالمية القـــوية الفرص لتخليص الانسانية من خطر الحروب الامبريالية .

وقد غيرت الامبريالية ثيابها فى عصرنا ، ولم تعد ما كانت عليه فى بداية هذا القرن ، وأصبح يطوقها العالم الاشتراكى القوى ، والطبقة العـــاملة العالمية ، وحركة التحرر الوطنى . ولا تزال الامبريالية ، رغم أنها مرغمة على التلاؤم مع الظروف المتغيرة ، تشكل خطراً . ولا تزال استراتيجيتها موجهة ضد الاشتراكية وضد قوى التقدم الاجتماعى ، ولم تتغـــير طبيعتـــها العدوانية ، لانها ناشئة من جوهر نظامها ، من ســـيطرة الاحتكارات ،

وتعطشها الى تحقيق الحد الاقصى للربح ، والتوسع . والحقيقة أن الامبرياليةاليوم قد تخطت كل أرقامها القياسية السابقة فى حجم آلةالحرب التابعة لها ، ودرجة أسباغ الطابع العسكرى على الاقتصاد والحياة الاجتماعية بأسرها .

وتضع الاحزاب الشيوعية استراتيجية النضال الثورى ، مستندة الى التحليل العلمى الذى تقوم به للوضع العالمى المتغير ، والتغير فى علاقات القوى . وقد استنتج لينين منذ ستين عاما ، عندما كانت الامبريالية تسيطر سيطرة كاملة على العالم ، أن الحروب حتمية ، ووجه الثوريين الماركسيين الى تنظيم الجماهير العاملة من أجل النضال ضد المطامع التوسعية للحكومات البرجوازية . ويؤمن الشيوعيون فى عصرنا ، وهم يضعون فى الاعتبار القوى المعادية للامبريالية ، أنه من الممكن تجنب نشوب حرب عالمية ، رغم أن خطر الحرب سوف يظل قائما طالما استمرت الامبريالية فى الوجود . وهذا الاستنتاج ذو أهمية بالغة للحركة الثورية المعاصرة ، وللسعى الى تعبئة الطبقة العاملة والجماهير العاملة والقوى العامةالواسعة، لمساندة مبادىء التعايش السلمى . ومن المهم ، فى ضوء الدروس المستخلصة منذ ستين عاما ، تأكيد أن التغيرات التاريخية التى أدت الى هذا الاستنتاج قد أحدثها تطور التناقض الرئيسى فى عصرنا ـ وهو التناقض بين الراسمالية والاشتراكية ـ وهى الى حد كبير انعكاس للآثار الاجتماعية والسياسية للحروب العالمية التى أثارتها الامبريالية .

ومن المؤسف ، أن دروس الحربين العالميتين قد نسيتها أكثر العناصر العدوانية فى بعض البلدان الامبريالية . وتحاول هذه العناصر كما كان الحال من قبل اقامة حساباتها السياسية على القوة العسكرية وقرقعة السلاح .

وقد تجسدت الطبيعة العدوانية للامبريالية فى سلسلة من المغامرات العسكرية عقب الحرب العالمية الثانية . وشن الامبرياليون فى هذه الفترة القصيرة الى حد ما أكثر من ثلاثين حربا . وكانت أبشع جرائمهم العدوان الذى شنته الولايات المتحدة على فيتنام . ويمكننا أن نرى الامبريالية عدوانية كما كانت دائما من التأثير المدمر الذى يمارسه التجمع العسكرى الصناعى فى البلدان الراسمالية ومن سباق التسلح . وقد وصلت النفقات العسكرية المباشرة فى أثناء الحرب العالمية الاولى الى ٢٠٨ مليار دولار ، فى حين أن نفقات البلدان الاعضاء فى حلف الاطلنطى فى سنوات « السلم » منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بلغت ١٧٠٠ مليون دولار . وقد انضمت جمهورية ألمانيا الاتحادية الى مجموعة البلدان التى تقف فى طليعة سباق التسلح . وبلغت ميزانيتها العسكرية طبقا لبيانات حلف الاطلنطى ، ٣١ر٥ بليون مارك .

ويغطى التضخم الكبير فى النفقات العسكرية ، كما كان الحال أيام الحرب العالمية الاولى بالاكذوبة التى تتحدث عن « تهديد » المصالح بالغة الاهمية

للبلاد ، وهى الاكذوبة التى تنتشر هذه الايام فى رداء العداء للشيوعية .

وقد اندلعت الحرب العالمية الاولى بسبب التناقضات فيما بين الدول الامبريالية ، وهى التناقضات الناشئة عن التطور الاقتصادى والسياسى المتفاوت للبلدان الرأسمالية ــ تناقضات نمت بشكل متواصل على مدى عشرات السنوات من التنافس الحاد .

والآن ، ومع ازدياد عمق الازمة العامة للرأسمالية كذلك ، لا يزال تطور الدول الامبريالية الكبرى أكثر تفاوتا ، والتناقضات فيما بينها أكثر حدة . وقد واجهت كتلتان امبرياليتان ، هما كتلة الوفاق الودى والكتلة الالمانية النمساوية ، كل منهما الاخرى عشية الحرب العالمية الاولى وأثنائها . وتبرز الان كذلك ثلاثة مراكز للقوة ــ الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان ــ فى اطار النظام الرأسمالى .

غير أن الوضع العالمى الراهن يتميز بصفة أساسية جديدة . ومن غير المعقول أن الامبريالية لا تدرك النتائج الاجتماعية غير المواتية بالنسبة لها والتى قد تترتب على حرب عالمية . ان تدعيم ونمو القوى المعادية للامبريالية ، والتى تعلن عن نهايتها المحتومة ، يستحث الامبريالية لمحاولة التخفيف من التناقضات بين الدول الامبريالية والتغلب عليها . ويعتبر الواقعيون فى صفوف البرجوازية الاحتكارية من الاهمية بمكان أن يوضع فى الاعتبار تغير علاقات القوى العالمية ، وتقوية موقفها الضعيف عن طريق تكاتف القوى على النطاق الامبريالى بأكمله . وقد دفع ذلك ، بين أمور أخرى ، دورة أوتاوا لمجلس حلف الاطلنطى فى يونيو الى تبني مايدعى « باعلان الاطلنطى » ، داعية الى وحدة اوثق وبناء القوة العسكرية . ولكن على الرغم من هذه المحاولة الجديدة لتخفيف التناقضات ، فانها تستمر فى السيادة فى حلف الاطلنطى والنظام الامبريالى فى مجموعه .

ولابد أن نذكر ، ونحن نسترجع الاحداث الماضية ، خطر التعصب القومى ، الذى ألهبه قادة الاحزاب الاشتراكية الديموقراطية فى ذلك الحين، وشعاراتهم عن « الدفاع عن الوطن » و « السلام المدنى » ، وسياستهم المرتدة التى الحقت أبلغ الضرر بحركة الطبقة العاملة . وقد مرت الاشتراكية الديموقراطية العالمية منذ ذلك الحين بتطور عميق ، رغم أنه متناقض . ويجرى فى داخلها تمايز واضح حول قضايا مهمة مثل الانفراج والتعايش السلمى . ولعله من الاسلم القول بأن الاشتراكيين الديمقراطيين يستخلصون بعض النتائج من خبرة أسلافهم أيام الحرب العالمية الاولى . ان بعض الاحزاب الاشتراكية الديموقراطية والحكومات التى يشكلها الاشتراكيون

الديموقراطيون ، تتبع ، تحت تأثير التغير فى علاقا القوى العالميه ، سياسة خارجية تتفق الى حد كبير مع الحقائق فى أوربا وبقية أنحاء العالم . وينطبق هذا بصفة خاصه على سياسه حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية ، التى يقوم فيها الحزب الاشتراكى الديموقراطى بالدور المسيطر ، نحو البلدان الاشتراكية

لكن ينبغى الا نغفل أنه لاتزال توجد قوى تعارض سياسة التعايش السلمى فى قيادة الاحزاب الاشتراكيه الديموقراطية ، ومن بينها الحزب الاشتراكى الديموقراطى فى جمهورية المانيا الاتحادية . ولناخذ على سبيل المثال ، وزير الدفاع فى جمهورية ألمانيا الاتحادية ، جورج ليبر ، الذى يفترى بشكل مستمر على الدول الاشتراكيه ويذكى سباق التسلح .

وتتطور وحدة العمل بين الشيوعيين والاشتراكيين الديموقراطيين فى فرنسا وايطاليا والبرتغال وبلدان اخرى ، فى حين ان قيادة الحزب الاشتراكى الديموقراطى فى جمهورية المانيا الاتحاديه تعارض هذا التعاون ، وهذا امر ضار بالطبقه العاملة . ولكن الشيوعيين فى ألمانيا الغربية لن ينحرفوا عن هدف تحقيق هذه الوحدة . أن للعمال الشيوعيين وأعضاء الحزب الاشتراكى الديموقراطى مصالح مشتركة ، وهى صيانة السلام وصد الهجوم الذى يقوم به راس المال الكبير وعملاؤه على الظروف الاجتماعية للشعب وحقوقه الديموقراطية . حقا أن للشيوعيين والاشتراكيين الديموقراطيين وجهات نظر أيديولوجية مختلفة . لكن ذلك يجب الا يعترض طريق العمل الموحد فى القضايا التى تهم مصالحنا المشتركة

ورغم أن الاحداث التى نعالجها وقعت منذ أكثر من نصف قرن ، فان الدروس التى يمكن ويجب أن نستخلصها منها واضحة . فأولا ، تجبر الطبيعة الثابتة للامبريالية الطبقة العاملة العالمية على أن تكون صلبة غير متهاونة فى القضايا الحيوية الخاصة بالحرب والسلام . وبالاضافة الى ذلك ، فان النضال الفعال ضد الامبريالية يتطلب منا مكافحة الايديولوجية والتطبيق الضارين للانتهازية اليمينية .

وينبغى علينا ، لكى نكون قادرين على احباط خطط القوى الامبريالية الاكثر عدوانية وأعوانها ، الذين يأملون فى ارجاع عقارب الساعة الى الوراء ، الى أسوء أيام الحرب الباردة ، أن ندعم أولا وقبل كل شىء ، وحدة البروليتاريا العالمية ، ونوحدها تحت راية ماركس وانجلز ولينين . وعلى أساس تلك الوحدة ، يمكن أن تقوم جبهة عريضة لكل القوى الديموقراطية التى تتطلع الى السلام والديموقراطية والحرية .

وتبين دروس الحربين الماضيتين أن أى نضال ضد الامبريالية لن يكون فعالا الا اذا اقترن بنقد للايديولوجيات المعادية للطبقة العاملة . وقد شهدت السنوات الخمسين الماضية لتاريخ العالم مواجهة مستمرة بين الايديولوجية البروليتارية والايديولوجية البرجوازية حول قضايا السلام والحرب والثورة

وتحاول الرجعية الامبريالية أن تحرف حركة الطبقة العاملة المنظمة عن الاشتراك النشيط فى السياسة الخارجية ، وان تفتت وحدة الفصائل الوطنية للطبقة العاملة ، وتبذر عدم الثقة فى صفوفها . وهى تستخدم لتحقيق هذه الغاية مجموعة متنوعة من الوسائل ، ليس أقلها شأنا الوسائل الايديولوجية .

والاممية البروليتارية ،وهى المبدأ الاساسى للحركة الشيوعية والعمالية العالمية ، ذلك المبدأ الذى يكمن فى جذور السياسة الخارجية للبلدان الاشتراكية ، ظلت هدفا لاشد الهجمات التى تشنها الايديولوجية البرجوازية ضراوة . وفى كل مرة يبدى فيها الشيوعيون تضامنهم مع نضال الشعوب ضد رأس المال ، أو يقدمون المساندة لقوى التحرر الوطنى ، يصور ذلك على أنه « يد موسكو » ، أو أنه سعى من جانب البلدان الاشتراكية « لتصدير » الثورة ، ولا ضرورة لان يعالج باسهاب هذه المبتكرات الصبيانية . وقد برهن علم الماركسية اللينينية على أن الثورة ليست سلعة قابلة للتصدير ، وأن أسبابها تنشأ من النظام الرأسمالى .

وآخر لعبة من لعب الدعاية البرجوازية هى تصوير الجهود المثابرة التى تبذلها الاشتراكية لتوطيد علاقات التعايش السلمى بين الدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة ، وتوسيع التعاون فيما بينها ، على أنها علامة على ضعف الاشتراكية . ونود أن نسأل واضعى هذه اللعبة : هل يستطيع الاتحاد السوفييتى « الضعيف » واسرة الدول الاشتراكية « الضعيفة » ، أن تفرض على الامبريالية سياسة لم يصنعها الذين يخططون للاحتكارات أو مجالس الوزراء البرجوازية ، وهى سياسة التعايش السلمى التى تقدم بها قائد البروليتاريا العالمية لينين . ولا يستطيع انسان له تفكير أن ينكر أن هذه السياسة قد فرضت على الامبريالية .

ولكن هناك سياسيون برجوازيون يريدون تحت تأثير هذه الخرافة ، أن ينتزعوا تنازلات سياسية وايديولوجية من البلدان الاشتراكية فى مقابل اقامة روابط اقتصادية معها . وغنى عن القول أن هذا جهد ضائع .

ويحاول المفكرون الايديولوجيون للامبريالية عن غير طائل ، وهم يثيرون حجة مضللة اثر أخرى ، أن يحطوا من شأن سياسة السلام الاشتراكية . والاسوأ من ذلك ، أن بعض الوفود الوطنية فى المؤتمر الاوربى تحاول ان تعقد الوضع باستخدام « منطق » هؤلاء المفكرين الايديولوجيين ، وتقديم مقترحات من الواضح أنها غير مقبولة أو غير ذات صلة بالموضوع . وهناك

امر واضح ، أكدته دروس التاريخ ، وهو أن المستقبل ضد الذين لا يزالون يحاولون ابقاء الامم على حافة الحرب .

وتلحق الانتهازية المعاصرة أبلغ الضرر بالطبقة العاملة . وحديث الانتهازية اليمينية عن الطابع « السلمى » للامبريالية الحديثة ، وكذلك الاتهام الذى توجهه التحريفية « اليسارية » للتعايش السلمى بأنه « رفض للمبادىء الطبقية الثورية » ، يقدمان بصورة موضوعية وعلى حد سواء خدمة للايديولوجية البرجوازية .

وكلما ضربت مبادىء التعايش السلمى بجذور عميقة فى الشئون الدولية ، فان جهاز الدعاية التابع لاعداء الانفراج يبدأ فى اخراج«نظريات» يسارية متطرفة ثورية زائفة ، تهدف الى دفع الطبقة العاملة الى شن « حروب ثورية » طائشة ، وليس هناك جديد فى هذه النظريات لانها تعود الى التروتسكية . والمزاعم القائلة بأن الامبريالية ليست الا « نمرا من ورق » لايستطيع الصمود أمام مجرد بندقية ، مزاعم خطرة للغاية . والشعارات القائلة بأن « الحرب لايمكن تدميرها الا بالحرب » ، و « اذا أردت أن تختفى البندقية فعليك أن تحمل بندقية» هى صورة زائفة للتفكير السليم ، ومن الطبيعى أنها بعيدة كل البعد عن الماركسية اللينينية .

وتهتدى الاحزاب الشيوعية ، وهى تكافح خصومها الايديولوجيين ، ببوصلة دقيقة يعتمد عليها — هى عقيدة ماركس وانجلز ولينين . وهى عقيدة انسانية بشكل عميق . والنضال فى سبيل التحرر الاجتماعى للطبقة العاملة نضال فى سبيل طريقة للحياة جديرة بالبشر . ولكن الذين يروجون للحرب « لمنح الثورة قوة دافعة » قد ولوا ظهورهم للماركسية اللينينية بشكل كامل .

ان الحرب العالمية الاولى من أبشع الجرائم التى ارتكبتها الامبريالية ضد الانسانية . وقد نتج عنها عشرة ملايين قتيل ، وعشرين مليون مقعد ، وتدمير ممتلكات قيمتها ٣٣٨ مليون دولار . وكان الالم والدمار اللذان سببتهما الحرب العالمية الثانية ، التى بدأتها الامبريالية ، أكبر من ذلك .

ويدل مدى الدمار والتخلف اللذين أصابت بهما الحربان العالميتان البشرية بوضوح كبير على أنه ليست أمام الطبقة العاملة مهمة أنبل وأكثر أهمية من منع كارثة جديدة . وسوف تؤدى الحرب ، مع وجود أحدث وسائل الابادة الشاملة ، الى تعريض وجود مدنيتنا نفسه للخطر . وليس هناك بديل للحرب سوى سياسة التعايش السلمى .

لقد قال الرفيق بريجنيف ، السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفييتى ، وهو يتحدث الى المؤتمر العالمى لقوى السلام:

« اننا نصون بنضالنا فى سبيل تحقيق مبادىء التعايش السلمى ، ماهو عزيز أكثر من غيره على ملايين الناس فى الارض ، وهو حقهم فى الحياة ، حقهم فى التخلص من خطر الفناء فى لهيب الحرب . ونحن بعملنا هذا نناضل كذلك فى سبيل ظروف دولية ملائمة للتقدم الاجتماعى لكل البلدان والشعوب . »

واليوم تعتبر بلدان الاسرة الاشتراكية وجميع الشيوعيين وقد شرعوا فى تحويل مبادىء التعايش السلمى الى قاعدة للعلاقات الدولية ، أنه من الممكن العمل فى سبيل أهداف محددة هامة ، مثل جعل الانفراج لارجعة فيه ، وعقد المؤتمر الاوروبى بنجاح ، وتحقيق تقدم فى نزع السلاح ، وتوسيع التعايش السلمى ليشمل العالم بأكمله ، وانالوقت قد حان لذلك

ولا تعنى سياسة التعايش السلمى رفض الصراع الطبقى أو التخفيف من العملية الثورية . والامر على عكس ذلك تماما . فهذه السياسة تسهل الصراع الطبقى على النطاقين الوطنى والعالمى . وهى بخلقها ظروفا ملائمة بصورة أكبر للتطور الشامل للبلدان الاشتراكية ، تجعل مزايا الاشتراكية محسوسة بصورة أكبر ، ومع اشتداد المنافسة بين النظامين الاجتماعيين ، تستغل الطبقة العاملة فى العالم الرأسمالى هذه الفرصة لتستفيد من النجاح الذى تحرزه البلدان الاشتراكية فى نضالها من أجل رفع مستوى معيشتها والحصول على حقوق ديموقراطية اوسع ، وتستطيع شعوب البلدان النامية هى الاخرى أن تستفيد من هذا النجاح لدعم استقلالها السياسى ، ونيل استقلال اقتصادى حقيقى . وقد ظهرت فرص ملائمة للحد من الانفاق على التسلح ، واستخدام الأموال التى تتوفر نتيجة ذلك لاجراء اصلاحات اجتماعية لصالح الشعب .

ان سياسة التعايش السلمى تحقق تقدما فى بلادنا رغم مقاومة رأس المال الاحتكارى ، وخاصة مجموعاته الاكثر عدوانية وهذا هو السبب فى أن النضال فى سبيل التعايش السلمى يمكن أن يكون وسيلة هامة لجذب الجماهير العاملة ، وغيرها من القوى الديموقراطية ، الى النضال ضد رأس المال الاحتكارى ، ولذلك فان النضال فى سبيل السلام هو سياسة ثورية حقيقية .

تنسيق دبلوماسية البلدان الاشتراكية

بقلم : فريجيش بويا

ان العنصر الرئيسى فى الوضع العالمى اليوم هو الانفراج ، هو التحول من الحرب الباردة والمواجهة الى الامن والتعايش السلمى . والمعالم الرئيسية فى الطريق نحو وجود دولى أكثر صحية تشمل المحادثات المثمرة بين قادة الدول الاشتراكية والراسمالية ، وخاصة الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة وفرنسا وجمهورية المانيا الاتحادية وايطاليا ، وتوقيع اتفاقية باريس الخاصة بفيتنام ، والخطوات المتخذة لتنفيذها ، وحل ما يسمى المشكلة الالمانية ونتائج المرحلة الاولى لمؤتمر الامن والتعاون الاوربى ، والمداولات بشأن المرحلة الثانية منه . وبدء المحادثات الخاصة بالخفض المتبادل للقوات والأسلحة فى أوربا الوسطى . والاتفاق على وقف اطلاق النار فى الشرق الاوسط فى شهر اكتوبر الماضى ، وبدايات اعادة الاوضاع هناك الى حالتها الطبيعية ، دليل دافع على عمق وقوة عملية الانفراج .

ويعود الفضل الرئيسى فى نشوء هذا الجو الدولى الملائم الى أسرة الدول الاشتراكية التى كانت مبادراتها ونشاطها فى المسرح الدولى بمقترحاتها القائمة على أساس وطيد ، والتى قدمت فى الوقت المناسب ، آخذة فى الاعتبار المصالح المختلفة للشعوب ، ذات فائدة كبيرة فى تعزيز التحول نحو السلام . ولم تكن البلدان الاشتراكية لتستطيع على الاطلاق أن تحقق هذا النجاح الكبير فى المسرح العالمى لولا تدعيم قواها وتنسيق نشاطها الدبلوماسى .

ويبدو ذلك كله واضحا للغاية ، ومع ذلك فان التفسيرات تبدو مضطربة فى بعض الاحيان فهناك مثلا ، وجهة النظر القائلة بانه لا توجد حاجة الى تنسيق السياسة الخارجية ، لأن للدول الاشتراكية هدفا مشتركا ، وان قادتها يعتبرون الماركسية اللينينية مرشدا لهم . ويخشى البعض أن يضر التنسيق الدبلوماسى باستقلال بلدانهم ومصالحها القومية .

وهذه المواقف انعكاس لتصورات خاطئة قائمة على تهوين واضح من شأن الظروف الرئيسية ، ولذلك فهى غير مقبولة .

ان نضال الطبقة العاملة ضد رأس المال نضال عالمى — على وجه التحديد . وقد برهن كلاسيكيو الماركسية اللينينية بصورة مسهبة على ذلك ، ماركس وانجلز وفيما بعد : لينين فى حقبة الامبريالية . وأوضح ماركس وانجلز فى البيان الشيوعى وفى مؤلفات أخرى أن الصراع الطبقى للبروليتاريا عالمى فى طبيعته ، رغم أنه يجرى فى الاطار القومى . انه وحده الذى يستطيع أن يحقق أهداف الطبقة العاملة ، وهى الاطاحة برأس المال ، واقامة سلطة الطبقة العاملة . وقد اثبت لينين مرة أخرى هذه النتيجة ، وهو يحلل قوانين الامبريالية ، وأشار الى أنها صالحة فى الظروف الجديدة أكثر من أى وقت مضى .

والطبيعة العالمية لنضال البروليتاريا ضد البرجوازية مستمدة ، أولا ، من أن عمال العالم لا يمكنهم أن يتفوقوا على التحالف ذى القوميات المتعددة لرأس المال ، وأن يؤدوا رسالتهم التاريخية ، وهى ضمان النصر للاشتراكية والشيوعية على النطاقين القومى والعالمى ، الا ببذل جهود مشتركة تنسق على النطاق العالمى .

والدولة الاشتراكية هى دولة الطبقة العاملة ؛ ومن البديهى أن سياستها الخارجية تخدم مصالح الطبقة العاملة العالمية . ولذلك فان نشاط البلدان الاشتراكية على المسرح الدولى هو ، فى نهاية المطاف ، جزء من النضال الذى تقوم به الطبقة العاملة العالمية ضد رأس المال ، ولذلك فان له طبيعة التضامن العالمى . وبدون ذلك لكان من الصعب على الدول الاشتراكية أن تحقق أهدافها فى النضال ضد التلاحم الدولى للبلدان

الرأسمالية . ولا يوجد أمر غريب فى تنسيق أعمال السياسة الخارجية للدول الاشتراكية ، ويقوم هذا التنسيق على الاسس نفسها التى يقوم عليها تنسيق الجهود فى النضال من أجل الاشتراكية والتقدم الاجتماعى.

وانتصار الاشتراكية على النطاق العالمى هو الهدف النهائى المشترك الذى تسعى اليه الاحزاب الحاكمة فى الدول الاشتراكية وحكوماتها بانتهاجها سياستها الخارجية . وتعمل هذه الاحزاب والحكومات ، ولها فى نشاطها الدولى هدف مشترك ، على خلق ظروف خارجية ملائمة لبناء الاشتراكية والشيوعية ، ودعم النظام الاشتراكى فى بلدانها ، وهذا ما يجعل من الممكن لها أن تقدم المساعدة للقوى المناضلة فى كل القارات فى سبيل الاشتراكية والتقدم . ويبذل الامبرياليون بالطبع ، كل القوى المناضلة فى كل القارات فى سبيل الاشتراكية والتقدم . ويبذل الامبرياليون ، بالطبع، كل ما فى وسعهم لمنع البلدان الاشتراكية من القيام بمهمتها الرئيسية ، من تحقيق أهدافها الدولية الاساسية المشتركة . وليس ثمة من شك فى أن العمل المنسق والتبادل المنتظم للخبرة فى النضال ضد العدو المشترك ضرورتان من ضرورات السياسة الخارجية الناجحة .

وتؤكد هذه الحاجة الحقيقية الماثلة فى أن خصوم التقدم والاشتراكية يبذلون قصاراهم لتنسيق نشاطهم الدبلوماسى .

فالاجتماعان اللذان يعقدهما سنويا مجلس حلف الإطلنطى يتضمن جدول أعمالهما كقاعدة عامة ، نقطتين رئيسيتين ، هما تنسيق السياسة العسكرية والخارجية . وتبذل الدول التسع الاعضاء فى السوق الاوربية المشتركة الكثير فى الاونة الأخيرة لتنسيق أهداف سياستها الخارجية وخططها بصورة أوثق ولا تخفى الدول الرأسمالية فى أوربا الغربية أمر تنسيق جهودها الموجهة ضد بعض المبادرات السياسية للبلدان الاشتراكية

ومن المؤكد ، أن التناقضات فى الاونة الاخيرة بين الدول الامبريالية قد ظهرت على السطح ، بما فى ذلك ، داخل حلف الاطلنطى . ولكن من الخطأ الحسم التغافل عن أن حكومات البلدان الرأسمالية يمكنها أن تطرح تناقضاتها جانبا اذا ما تعلق الامر بمصالحها الحيوية ، اذا ما فكرت فى احباط خطط البلدان الاشتراكية أو وقفت ضدها . وهذا فى حد ذاته دليل آخر على الحاجة الى أن تنسق البلدان الاشتراكية تحركات سياستها الخارجية .

وأخيرا وليس آخرا ، فان « الاستراتيجية الدبلوماسية المشتركة للاقطار الاشتراكية ، هى فى مضمونها أو شكلها ، مكيفة مع المصالح القومية بطريقة تمنع اى انتهاك للسيادة الوطنية والاستقلال . فهى تهدف الى تحقيق مصالحها الاشتراكية بصورة اكثر فاعلية . وميكانيزم التنسيق

يتيح أساسا للحد الاقصى للتنسيق بين المصالح القومية لكل بلد ، طالما أنه يتطوى على تنسيق سياسات وضعتها دول مستقلة بصورة مستقلة . ولذلك فنشاطها الدبلوماسى يخدم المصـــالح القومية والدولية للبلدان الاشتراكية ، وهذا ما يمنحها مزايا ملحوظة . والافتقار الى التنسيق لا يمكن أن يؤدى الا الى الاضرار بقضية الاشتراكية .

وفى السنوات القلائل الماضية ، كانت الاحداث الدولية تتطـــور بسرعة كبيرة بحيث أصبح لزام على الدول الاشتراكيـــة أن تنسق ، لا الجوانب الاساسية لنشاطها الدولى فحسب ، بل وكذلك التفصيلات الاســاسية وخاصة فى القضايا الهامة .

لقد اقتربنا فى الوضع العالمى من مرحلة تظهر فيها معالم تغيرات ايجابية اساسية وعلامات ذلك هى أن تحسن العلاقات بين الاتحاد الســـوفييتى والولايات المتحدة سوف يستمر ، وسوف تظهر فرص جديدة لتوســيع الروابط الثنائية فيما بين البلدان الاشتراكية والرأسمالية الاخــرى أن توقع نهاية المرحلة الثالثة لمؤتمر الامن والتعاون الاوربى فى وقتمبكر يرسى الاسس لتبادل مثمر فى جميع المجالات . وهناك امل فى ان يستكمل الانفراج السياسى بانفراج عسكرى ، وان يحرز الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة تقدماً فى تخفيف سباق التسلح ، وأن تتحقق نتائج محددة فى مؤتمر فيينــا الخاص بخفض القوات المسلحة والتسليح فىأوربا الوسطى. ولايزال انفجار القتال يتكرر فى فيتنام الجنوبية ، ولكن حكومة سايجون سوف ترغم ، فى النهاية ، على تنفيذ اتفاقية باريس . وسوف يعود السلام كذلك الى الشرق الاوسط ، حيث تتطلع الشعوب الى النجــاح فى اكمال عملية التســوية السياسية للمشكلات التى تواجهها .

ولا يستطيع المرء أن يغفل ، من الناحية الاخرى ، رؤية النشاط الذى تزايد فى الآونة الاخيرة لخصوم التغيير الايجابى فى الدول الرأسماليةالمتطورة فهم يعارضون ازدياد التعاون بين البلدان الاشتراكية والرأسمالية ،ويبذلون كل مافى وسعهم لعرقلة الانفراج

والتلاحم النشيط بين البلدان الاشتراكية وتنسيق نشـــاطها الدولى ، هما وحدهما اللذان يمكن أن يعززا الانفراج ، ويزيدا نشر وتدعيم مبادىء التعايش السلمى ، ويحبطا المحاولات الرجعية الرامية الى شن هجوم مضاد والدول الاشتراكية هى القادرة مع القوى الاخرى التقدمية المحبة للسـلام فى العالم ، على أن توقف بالاشتراك مع القادة ذوى التفكير الواقعى فى البلدان الرأسمالية ، المحاولات التى تبذلها الدوائر الامبريالية العدوانيــة وحلفاؤها للعودة بالانسانية الى اسوأ أيام الحرب الباردة .

كل هذا يتطلب تنظيما افضل وتخطيطا اكبر للتعاون الدولى بين البلدان

الاشتراكية . والتنسيق الفعال للسياسة الخارجية والعمل الدبلوماسي المشترك للبلدان الاعضاء في أسرة الدول الاشتراكية يمثلان اليوم ضرورة أكثر من أي وقت مضى .

والاجتماعات التى تعقدها اللجنة السياسية الاستشارية التابعة لمعاهدة وارسو ذات دور هام فى هذا المجال . ولا يمكن المبالغة فى مغزاها ، لانها توفر ندوة للدول الاعضاء لتبادل الخبرة وتنسيق مهامها الدوليةالاساسية وتحركات سياستها الخارجية ذات الاهمية القصوى .

ويجب أن نذكر الدور الذى قامت به اللجنة السياسية الاستشارية فى المبادرة الى تقديم حل قضية السلام والأمن فى أوروبا . وقد ظلت اللجنة السياسية الاستشارية ، منذ تأسيس منظمة معاهدة وارسو ، تعمل بنشاط لصالح السلام فى اوروبا ، ولانشاء نظام للامن الجماعى يربط بين هذه الاهداف وبين الانفراج العسكرى ، وتبحث اللجنة السياسية الاستشارية فى كل اجتماع من اجتماعاتها تقريبا بعض جوانب الأمن الأوروبى . ومما له أهمية خاصة البيان الذى أصدرته اللجنة السياسية الاستشارية فى اجتماعها فى بوخارست فى سنة ١٩٦٦ : « فهو لم يتعرض للمشكلات القائمة الخاصة بالأمن والسلام الأوروبيين فحسب ، بل وحدد كذلك معالم برنامج واسع لنزع السلاح . وقد أصدرت اللجنة السياسية الاستشارية ، فى الاجتماع الذى عقدته فى بودابست بعد ثلاث سنوات ، نداء الى حكومات جميع البلدان الأوروبية ، تتقدم فيه بمقترحات ملموسة لعقد مؤتمر للامن ، وتم ذلك الاعداد لهذا المؤتمر . وتمت المرحلة الاولى للمؤتمر الاوربى العام فى هلسنكى فى صيف سنة ١٩٧٣ .

ومن الاحداث البارزة فى حياة البلدان الاعضاء فى منظمة معاهدة وارسو الاجتماع الذى عقدته اللجنة السياسية الاستشارية فى وارسو فى ١٧ – ١٨ ابريل . والمشتركون فى الاجتماع

– كانوا مجمعين فى تقييمهم للتطورات الدولية .

– اعلنوا رغبتهم فى وقت مبكر المرحلة الثالثة من مراحل مؤتمر الامن والتعاون الأوروبى وازالة العقبات المصطنعة التى تستخدمها حكومات بعض البلدان الاوروبية لتأخير انهاء المؤتمر ، وأبعاده عن القيام بالمهام الأساسية التى تواجهه .

– درسوا الوضع الذى سوف ينشأ بعد انتهاء المؤتمر الاوروبى ، واعربوا بالاجماع عن الامل فى ان تستمر عملية الانفراج السياسى ، وان تساندها خطوات فعالة فى الانفراج العسكرى .

ـ أقروا الجهود التى على الدول الاعضاء فى منظمة معاهدة وارسو ان تبذلها لمد الانفراج خارج اوروبا الى جميع مناطق العالم . وقد اصبح للانفراج الان بالفعل تأثير حاسم فى نقل تسوية النزاعات فى فيتنام ولاوس وشبه قارة جنوب شرق آسيا والشرق الاوسط الى المجال السياسى وخلق ظروف ملائمة لنضال الشعوب فى سبيل الحرية والاستقلال والديموقراطية والتقدم والسلام .

ـ اشاروا الى انه رغم ان الاتجاه الى الانفراج هو الجانب المسيطر فى الوضع الدولى الراهن فان خصومه لم يلقوا السلاح ، ويحاولون ان يجعلوا عملية التغيير الايجابى بطيئة .

وقد ركزت اللجنة السياسية الاستشارية فى اجتماعها بصفة خاصة على تقوية السلام والامن الاوروبيين .

والامر الاكثر اهمية انها لم تدرس القضايا القائمة اليوم فحسب ، بل وحددت كذلك اراء البلدان الاشتراكية فى قضايا المستقبل . وقد دعت اللجنة السياسية الاستشارية ، وهى تصف المؤتمر الاوروبى بأنه نقطة البداية فى العمل التاريخى فى انشاء علاقات جديدة بين جميع الدول الاوروبية الى تعزيز التعاون الواسع من أجل النفع المادى والروحى الكبير لكل المشتركين فيه . ويتفق مع هذا الهدف انشاء منظمة دائمة من الدول المشتركة فى مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى .

وهناك مسألة هامة أخرى ترتبط بالامن الاوروبى ، وكانت موضع بحث دقيق فى اللجنة السياسية الاستشارية ، هى الانفراج العسكرى . ويجدر بنا أن نذكر ان المبادىء الاساسية لخفض القوات المسلحة والتسلح فى أوروبا قد حددها البيان الذى أصدرته اللجنة السياسية الاستشارية فى براغ فى يناير ١٩٧٢ « ١ » . وقد أعيد تأكيد هذا مرة أخرى فى وارسو ، حيث تم التأكيد على أن نجاح محادثات فيينا الخاصة بخفض القوات المسلحة والاسلحة فى اوروبا الوسطى عن طريق عقد اتفاق بناء ، سوف يكون مساهمة فى الانفراج .

ودرست اللجنة السياسية الاستشارية كذلك الوضع فى الشرق الاوسط وبيانها الذى أصدرته بعنوان : « فى سبيل سلم عادل دائم فى الشرق الاوسط » جدير بالذكر من نواح عديدة . فهو يشير الى الاهمية الكبرى لمؤتمر السلام فى الشرق الاوسط المقرر عقده فى جنيف ، والى الحاجة

---

(١) ينص (بيان السلام والامن والتعاون فى اوروبا) الصادر فى ٢٦ يناير ، على ان مسألة خفض القوات المسلحة والاسلحة ، الوطنية والاجنبية ، فى اوروبا ، يجب ان يجرى تسويتها بحيث لا تضر بالبلدان التى يشملها هذا الخفض ـ (المحرر)

لان تشترك فيه جميع البلدان التى يعنيها الامر مباشرة ، وكذلك ممثلو الشعب العربى الفلسطينى . ويجب ان يؤدى عمل هذا المؤتمر ، اولا ، الى حل القضايا الرئيسية الخاصة بتسوية الشرق الاوسط،وهى انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضى العربية المحتلة ، وضمان الحقوق المشروعة للشعب العربى الفلسطينى طبقا لمطامحه القومية ، وضمان أمن جميع بلدان المنطقة ووحدة اراضيها وسيادتها .

وقيم المشتركون فى الاجتماع اتفاقية الفصل بين القوات بوصفها خطوة أولى وأولية نحو تسوية عامة لمسألة الشرق الأوسط ، ينبغى أن تعقبها خطوات أخرى تهدف الى تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات العلاقة بهذا الموضوع .

وتساعد البلدان الاشتراكية بقوة نضال الشعوب العربية ضد سياسة العدوان الامبريالية ، وفى سبيل سلم عادل ودائم ، وفى سبيل ضمان تطورها الحر وتقدمها الاقتصادى والاجتماعى ، وتحقيق هذه الاهداف الهامة لا ينفصل عن النضال ضد القوى التى تسعى لابعاد الشعوب العربية عن الطريق التقدمى وتجعلها تابعة مرة اخرى للامبريالية سياسيا واقتصاديا .

واعربت البلدان الاعضاء فى حلف وارسو عن استعدادها لعمل الكثير من أجل التوصل الى تسوية سلمية لنزاع الشرق الاوسط ، وتطوير علاقات الصداقة والتعاون مع البلدان العربية فى النضال ضد الامبريالية والاستعمار الجديد ، ومن أجل السلام والحرية والتقدم الاجتماعى .

واتفق المشتركون فى الاجتماع فى الرأى حول نضال الشعب الفيتنامى ، معلنين عن تأييدهم الكامل لسياسة حكومة جمهورية فيتنام الديمقراطية والحكومة الثورية المؤقتة لجمهورية فيتنام الجنوبية بصدد تنفيذ اتفاقية باريس حول فيتنام ، وللمبادرة الجديدة البناءة للحكومة الثورية المؤقتة فى ٢٢ مارس ١٩٧٤ .

وقد سجلوا ان اتفاقية باريس تمثل ، باعتبارها أحد المنجزات التاريخية للشعب الفيتنامى البطل ، انتصارا مشتركا للبلدان الاشتراكية ، وقوى التحرر الوطنى والانسانية بأسرها ، ذلك الانتصار الذى خلق الشروط اللازمة للقيام بمهام البناء الاشتراكى فى فيتنام الشمالية ، وتطور فيتنام الجنوبية على طريق السلام والاستقلال والديمقراطية . وكل هذا يؤدى الى اشاعة الوضع الطبيعى فى الجو السياسى فى الهند الصينية وفى جنوب شرقى اسيا بأسره .

والاجماع الذى تبدى فى اجتماع اللجنة السياسية الاستشارية فى تقييم

قضايا فيتنام هو أساس الموقف المشترك المستمر للدول الاعضاء فى معاهدة وارسو فيما يتعلق بأحداث هذه المنطقة الهامة فى العالم .

وقد ابدت الدول الممثلة فى اجتماع اللجنة السياسية الاستشارية فى وارسو قلقها العميق ازاء الوضع فى شيلى عقب الاطاحة بحكومة الوحدة الشعبية الدستورية فى « سبتمبر ١٩٧٣ » وادانت بقوة الاعمال التعسفية السريعة التى قامت بها الزمرة الشيلية الحاكمة واضطهاد الديمقراطيين ، والاجراءات غير القانونية والفضائح .

واشارت اللجنة السياسية الاستشارية الى أن حالة الطوارىء مستمرة فى شيلى ، وان عهدا من الارهاب يسود هناك ، وأن جميع الاحـــزاب السياسية والنقابات والمنظمات العامة قد حذرت . وقد وضع أبرز ممثلى الشعب الشيلى فى ظروف غير انسانية فى سجون الزمرة الحاكمة ، ومن بينهم السكرتير العام للحزب الشيوعى لويس كورفالان ، ووزير الخارجية السابق الاشتراكى كلودوميروالميدا ، ورئيس الحزب الراديكالى انسيلموسولى ودعا المشتركون فى الاجتماع البلدان الاخرى التى تعز عليها قضية التقدم أن تهب لتأييد حقوق الانسان ، وكرامة الفرد وقيمته فى شيلى .

وقد أعربت الدول الاعضاء فى منظمة معـــاهدة وارسو ، الامينـة على واجبها الاممى ، عن تضامنها الكامل مع النضال العادل لشعوب آسـيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ضد الامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد وفى سبيل التحرر الوطنى ، ودعم الاستقلال السياسى وتحقيق الاستقلال الاقتصادى والتقدم الاجتماعى .

وقد أيد المشتركون فى الاجتماع الجوهر المعادى للامبريالية لسياسة البلدان غير المنحازة وقدروا تقديرا كبيرا مساهمتها المتزايدة فى النضـال من أجل الانفراج ، وضد الحرب والعدوان وفى سبيل السلام والاستقلال الوطنى والتقدم الاجتماعى . وقد اكدوا ، فى هذا الشأن ، اهمية المؤتمر الرابع الذى عقدته البلدان غير المنحازة فى الجزائر فى ١٩٧٣ .

وقد انعقد اجتماع اللجنة السياسية الاستشارية التابعة لمنظمة معاهدة وارسو فى وقت انعقاد الدورة السادسة الخاصة للجمعيـــة العامة للامم المتحدة فى نيويورك بمبادرة من الدول النامية لدراسة قضايا المواد الخام والتطور الاقتصادى . وقد اعلن المشتركون فى اجتماع وارسو ، بعد أن أشاروا الى أن دورة الامم المتحدة عقدت فى الوقت المناسب ، تأييدهم لزيادة التوسع فى التعـاون الاقتصـــادى الدولى على قـدم المســاواة ، على أســـاس احترام حقوق السيادة لكل الامم فى التصرف فى مواردها الطبيعية بحرية . واكدوا اهمية مبدأ الدولة الاولى بالرعاية فى التجارة الدولية ، والتقـدم الاقتصادى السريع فى البلدان ذات التطور المتخلف . وازالة العـــلاقات الاقتصادية غير العادلة التى تفرضها السياسة الامبريالية .

الشيوعيون فى النضال من أجل جميع القوى المعادية للإمبريالية

بقلم : جاستون جنسينى

ان القضية الرئيسية التى تواجه حزبنا فى النضال من اجل وحدة ديمقراطية ، هى قضية الترابط والاتفاق والوحدة الاوثق بين القوى التى نعتبرها عناصر اساسيه تاريخية هامة فى تشكيل المجتمع الايطالى : الشيوعيون والاشتراكيون والكاثوليك . ومن الطبيعى ان ندرك ان حل هذه القضية سيتطلب جهودا شاقة لوقت طويل . ومع ذلك، فانه لابد بل ومن الممكن حلها لان الازمة التى تمر بها بلادنا قد وصلت الى درجة عالية وخطيرة من التوتر ، ولان هناك تغييرات واضحة فى نشاط الناس وعقولهم تكشف عن نضج خاص فى عملية توحيد القوى السياسية الثلاث ..

ولا يمكن التغلب على الازمة ، وهي ازمة اقتصادية وسياسية واجتماعية ، الا بتغيير جذري لمسار تطور البلاد ، من خلال ما نسـميه « بالتغيير الديمقراطي » . وفي ظل خصومه تنسجم مع هذا التغيير . ولكن ليس ثمة مقدور قوة بمفردها تحقيق هذا التغير مهما كانت كبيرة . فالتغير يتطلب تعاون واتفاق القوى الثلاث التي ذكرتها . وقبل كل شيء ، يجب أن تكون البلاد قادرة على الاعتماد على القوة الكبيرة للحزب الشيوعي في اختيار طريقها الاقتصادي والسياسي . وقد أكد الرفيق لونجو هذا المبدأ الاساسي في السياسة الايطالية في المؤتمر الثالث عشر للحزب بقوله أنه « لا يمكن ان تحكم ايطاليا اليوم بدون الشيوعيين ، دعك من معاداتهم » . وقد تأكدت هذه الحقيقة موضوعيا بدرجة جعلت الكثيرين يعترفون بها ، بما في ذلك قطاعات واسعة من العالم الكاثوليكي .

ان ادخال الشـيوعيين ميدان الحـكومة ، وهـذا لا يعني بالضرورة مشاركتهم المباشرة في مجلس الوزراء ، يعوقه اساسا الحزب الديمقراطي المسيحي ، باعتباره العامل السياسي الرئيسي في القطاع الكاثوليـكي من المجتمع الايطالي . ان اتجاه قيادة الحزب الديمقراطي المسيحي ومواقفها السياسية تشوه الطابع الديمقراطي الشعبي المعادي للفاشية لذلك الحزب ، بل وتسير في الحقيقة في اتجاه مضاد لهذا الطابع .

ويشكل ذلك بلا ريب العقبة الكبرى اليوم . ولا يمكن التغلب عليهـا الا اذا حدثت تغيرات عميقة في الحزب الديمقراطي المسـيحي ، و الا اذا رفض السياسة وعارض القوى المسئولة عن تحطيم التجـربة الهـامة لحكومات الوحدة الوطنية في عام ١٩٤٧ ، والمسئولة كذلك عن الصعوبات الاقتصادية والسياسية الراهنة في البلاد .

لقد اولى حزبنا على الدوام اهمية كبيرة لوحدة الطبقة العـاملة التي يعتبرها اساسا لتوحيد القوى الديمقراطية بصورة أكثر اتساعا . وخبرتنا السابقة كلها تؤكد صواب هذا الموقف . وليس هناك من شك في انه لو كان حزبنا قد فشل في وحدة الطبقة العاملة أساسا ، لما كان في امكانه ان يحقق الوحدة العريضة للديمقراطية المعادية للفاشـيـة التي لعبت دورا حاسما في النضال ضد الفاشية وفي الحاق الهزيمة بها وفي تحويل ايطاليا الى جمهورية ذات دستور معاد للفاشية . ولولا وحدة الطبقة العاملة ، لما كانت هناك منجزات اساسية في اعادة تعمير البلاد بعد سقوط الفاشية . وبعد ذلك ، وعندما تخلى الديمقراطيون المسيحيون عن الوحـدة الوطنية ، كان من المستحيل ، بدون وحدة الطبقة العاملة ، الدفاع عن الامكانيـات الديمقراطية والاحتفاظ بها خلال سنوات الحـرب البـاردة والوزارات الوسيطة المعادية للديمقراطية ولما كان في الامكان احباط هجمات الرجعية والفاشية والمحافظة على امكانية وجود البديل الديمقراطي والاشتراكي .

وتوضح خبرة اليوم كذلك الاهمية الحاسمة لوحدة الطبقة العاملة . والظاهرة الخاصة التى تستوعى الانتباه فى هذا الصدد هى تلك التطورات فى الحركة النقابية التى افضت الى وحـــدة أوثق فى عمل الاتحـــادات الكونفدرالية الثلاثة الكبرى التى توحد العمال ذوى الآراء الايديولوجيـــة والسياسية المختلفة والتى تتيح امكانية لوحـــدة تنظيمية . وفى الوقت الذى نحترم فيه استقلال الاحزاب والنقابات المعنية وننطلق فى عملنا على هذا الاساس ، قمنا نحن الشيوعيين ، وما زلنا نقوم ، بأكبر مساهمة فى عملية التوحيد التى توفر مناخا ايجابيا وأساسا صالحا لوحدة الطبقـــة العاملة والوحدة الديمقراطية فى الميدان السياسى . وقد حققت الوحدة النقابية والسياسية تقدما كبيرا وهى ماضية فى التقدم . انها الآن عامل أساسى فى تنظيم الديمقراطية وتطويرها فى ايطاليا ، ان توسيع هـــــذه الوحدة وتوطيدها هو بلا شك أكبر ضمان للتصدى لجميع الهجمـــات الرجعية والفاشية .

وتوضح التجربة الشيلية ، كما أعتقـــد ، أن الرجعية الفاشية قـــد كسبت التفوق لاسباب ثلاثة : تأييد الولايات المتحدة ، وموقف قيـــادة الحزب الديمقراطى المسيحى والانقسام بين الطبقة العاملة وأقسام واسعة من الفئات المتوسطة والبرجوازية الصغيرة والمتوسطة . ولا شك أنه على الرغم من أن التجربة قد جرت فى وضع يختلف اختلافا كبيرا عن الوضع فى بلادنا ، الا انها درس هام جدا لنا كذلك ، وهو درس نبهنا فى خاتمة المطاف الى الحاجة الى ممارسة السياسة التى تبنيناها منذ وقت طويل بشكل أكثر مثابرة وفاعلية وعزما .

وتوضح خبرتنا الحديثة بكاملها أنه لا غنى عن شبكة واســـعة من التحالفات لضمان مواجهة وقمع مناورات الرجعية ، التى تصل الى حد القيام بمحاولات انقلابية كما فعلت من قبل . وتبين كـــل عمليـــة ثورية ظافرة أن هذه الشبكة من النضال تختلف عن الاشكال الراهنة . ويعتبر ذلك درسا ، أو قانونا اذا شئتم ، يسرى على كل حركة تهدف الى تغيير النظام القائم . وقد قدم لينين مساهمة خاصة وهامة للغاية فى تطـوير هذه الفرضية .

وهكذا فالمسألة هى مسألة سياسية تستهدف تشكيل تحالف واسع معاد للاحتكار لجميع العاملين ــ العمال والفلاحون والفئات المتوســـطة والطلبة والمثقفون والبرجوازية الصغيرة والمتوسطة ــ فى الانتاج والتجارة، من أجل إيجاد تحالفات وجمعيات سياسية واسعة قائمة على وحـــدة اليسار تتخطى الى حد بعيد هيكل هذه الوحدة وتشمل القطاع الكاثوليكى الواسع من الشعب ومن الحزب الديموقراطى المسيحى نفسه . ويمكن

لهذا كله أن يحول دون انقسام رأسى فى البلاد ، انقسام كان السبب فى مأساة شيلى .

وعلى أية حال ، وحيث أن وجود أى قانون عام يحدده على وجه الدقة عمله فى ظروف تاريخية واقعية محددة ــ ونحن هنا نتعلم من لينين أيضا ــ فان سياسة التحالفات لها سماتها المميزة فى كل بلد حيث توجد طبقة عاملة وحركة شيوعية ، وأولئك الذين يخفقون فى ادراك ذلك يستسلمون للجمود العقائدى وينفصلون عن الماركسية .

فهل يوجد فى نضالنا من أجل الوحدة الديموقراطية ما يعتبر ذو أهمية عالميه : بكل تأكيد ، كما هو الحال فى خبرة اى حزب شيوعى احر ، صغيرا كان أم كبيرا . وأعتقد أن هذه الاهمية فى حالتنا تكمن بصورة رئيسية فى حقيقة أن النضال من أجل الوحدة قد مكننا من المساهمه فى تطوير النضال العالمى من أجل السلام والتعايش السلمى ، وهو يمهد الطريق لهجوم ديموقراطى واشتراكى فى بلد رأسمالى غربى حيث تظهر خصائص جديدة .

ولست أعتقد أن على الشيوعيين أن يتخلوا عن مبادئهم باسم التحالفات . وفى الحقيقة ، فان هذه السياسة لا يمكنها ان تنجح الا اذا استندت الى مواقف واضحة والى احترام المعتقدات الايديولوجية لكل قوة تسعى الى توثيق الروابط والوحدة والتحالف مع القوى الاخرى .

وتوضح خبرة حزبنا أن هناك امكانية لان يقوم الماركسيون والقوى الحقيقية الدينية بأعمال مشتركة محددة ولان يتعاونوا فى ظل برنامج لتجديد المجتمع الايطالى . وقد تم تحقيق هذا فى فترات حاسمة من حياتنا الوطنية ولم يفقد أى حزب فى التحالف ، ناهيك عن الحزب الشيوعى الايطالى ، خصائصه الايديولوجية فى هذه العملية . وفى الواقع ، فان سمات ومواقف حزب كحزبنا تبرز بوضوح أكبر نتيجة لذلك ، فقدرة حزبنا على كسب الناس الى سياسته وأيديولوجيته قد ازدادت بينما أصبحت الخبرة التى اكتسبها من خلال صلاته مع قوى أخرى عاملا للمقارنة وحافزا . وقد حقق فكرنا السياسى ومبدؤنا تقدما كبيرا ، مع قيام الحزب بتحليل مستمر ونقدى لمواقف ومفاهيم الآخرين ..

تعمق الأزمة العامة للرأسمالية

اتسم التطور العالمى فى أواخر الستينات وبداية السبعينات باستمرار الدعم الشامل لمواقع الاشتراكية ولكل القوى الثورية المعادية للامبريالية ، كما اتسم بعدم استقرار اقتصادى سياسى أكثر وضوحا للرأسمالية . وقد ترك التناقض بين النظامين الاجتماعيين ـ وهو التناقض الرئيسى المقرر فى حقبتنا ـ بصماته العميقة على الازمة العامة للرأسمالية .

لقد أسفر الصراع بين النظامين عن انتصار سياسى رئيسى للاتحاد السوفييتى والبلاد الاخرى الاعضاء فى الجماعة الاشتراكية فى السبعينات وعن حدوث تغير كبير نحو تقبل مبادىء التعايش السلمى بين البلدان ذات النظم الاجتماعية المختلفة ، ونحو التطبيق العملى لهذه المبادىء . وأكثر المظاهر حيوية لهذا التغير هو سلسلة الاتفاقيات ((وخاصة تلك التى عقدت بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة الامريكية)) والتى تهدف الى تقليل أساسى لخطر الحرب النووية ، وكبح سباق التسلح بالصواريخ الذرية .

(*) معهد الاقتصاد العالمى والعلاقات الدولية التابع لاكاديمية العلوم السوفييتية

ويجرى هذا التغير بالمشاركة النشيطة لقوى الديمقراطية والسلم العالمية والمعادية للامبريالية . وقد أعلنت الحركة الشيوعية الدولية ، وهى القوة السياسية الاكثر نفوذا فى عصرنا ، فى بياناتها السياسية أن رسالتها التاريخية هى تجنيب البشرية كابوس حرب عالمية أخرى . ويعلن الشيوعيون أن النضال ضد خطر الحرب هو فى المرحلة الحالية العنصر الرئيسى فى العمل الموحد لجميع القوى المعادية للأمبريالية . وهم يقفون على رأس النضال الجماهيرى من أجل السلم والامن الدوليين .

وينبع التحول من الحرب الباردة الى الانفراج من قضايا أساسية : اذ يجب أن ننظر اليه فى سياق الميزان المتغير للقوى بين النظامين ، والطريقة التى يتطور فيها الصراع الطبقى وتحدث بها التغيرات الاجتماعية فى العالم ، والحاجة الى توسيع قوى الانتاج . وتحدث التغيرات نتيجة للسياسة الخارجية النشيطة والهادفة التى يتبعها الاتحاد السوفييتى وجميع البلدان الاعضاء فى المجموعة الاشتراكية .

ويخلق تعزيز السلام والامن الدولى الظروف المثلى لاستمرار تطور العملية الثورية العالمية . كما يتيح الانفراج الدولى للبلدان الاشتراكية فرصا أخرى للحل السريع الفعال للقضايا الاجتماعية والاقتصادية . وتؤدى عزلة القوى العدوانية العسكرية الأمبريالية الى تيسير نضال الطبقة العاملة فى البلدان الرأسمالية من أجل رفع مستويات المعيشة ، ومن أجل الحقوق الديمقراطية ، ونضالها فى سبيل التحرر الاجتماعى . ويعرقل قبول مبادىء التعايش السلمى على نطاق أوسع التدخل الامبريالى المسلح فى البلدان التى كانت ضد صفة النير الاستعمارى من قبل ، ويمكن للقوى الثورية الديمقراطية فى هذه البلدان أن تجرى ، بصورة أكثر فعالية ، تحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية عميقة الاثر .

ويعنى الانفراج انهيار سياسة « مواقع القوة » التى تنتهجها الامبريالية ولكن طبيعة الامبريالية لم تتغير ، كما أنها لم تتخل عن نزعاتها العدوانية ، على الرغم من تضاؤل الفرص أمامها لتطبيق هذه النزعات . ومن الواضح بصورة خاصة ، أنه لا أمل على الاطلاق فى نجاح الخطط الرامية لاحراز تفوق عسكرى على الاتحاد السوفييتى والاشتراكية العالمية . وفى الوقت نفسه فان العواقب السلبية لسباق التسلح قد ازدادت بالنسبة للدول الامبريالية التى أطلقت له العنان ، وبذلك فانه يهدد المصالح الحيوية لتلك الدول وللبشرية جمعاء .

ان العجز الذى أصاب سياسة « مواقع القوة » وسباق التسلح ،يقترن بعدم الاستقرار الاقتصادى والسياسى المتزايد فى البلدان الراسمالية ، وقد ساعد ذلك على تزايد الصفة الواقعية بين العناصر الحاكمة فى هذه البلدان ويزداد عدد القادة البورجوازيين البعيدى النظر الذين اخذوا يدركون بأن عليهم ايجاد وسائل وطرق جديدة لتحقيق أهداف طبقتهم ، واقامة علاقات مع الاقطار الاشتراكية على أساس التعايش السلمى والتعاون الاقتصادى . وهذا الشكل من اشكال الصراع بين النظامين يتفق مع آمال الغالبية العظمى من البشرية ، لانه يهدف الى منع وقوع حرب عالمية، وخلق ظروف ملائمة لتطوير النظام الاجتماعى الجديد وجميع القوى التقدمية .

وتجرى المنافسة الاقتصادية بين النظامين فى مناخ التعزيز المستمر للمواقع الدولية للاشتراكية . وقد كان نصيب البلدان الاشتراكية من الانتاج الصناعى العالمى فى عام ١٩٧٣ حوالى ٣٩٪ . وكان الناتج الاجمالى للبلدان الاعضاء فى مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة أعلى من مثيله فى أوربا الغربية بمقدار ٢ر١ مرة (١) . والتنافس الاقتصادى بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة ذو أهمية خاصة . وقد كان الانتاج الصناعى السوفييتى فى سنة ١٩٥٠ أقل من ثلث الانتاج الصناعى فى أمريكا ،وأصبح اكثر من ثلاثة أرباعه فى سنة ١٩٧٣ .

ان طبيعة التفاعل بين النظامين وأشكاله تتأثر بشكل مباشر بالثورة العلمية والتكنولوجية ، التى تواجه البشرية الان بقضايا خطيرة . فالثورة العلمية والتكنولوجية لها عواقب اجتماعية هامة فى النظامين المختلفين ، وهى تساعد على النطاق العالمى على توسيع قوى الانتاج ، وتضفى صفة الالحاح على قضية حماية البيئة والمحافظة على التوازن البيولوجى . وقد أدت الى انتاج أسلحة لا مثيل لها فى قوتها التدميرية ، وهذا يجعل منع نشوب حرب عالمية أخرى هدفا أساسيا للبشرية جمعاء .

كما أن التناقضات بين الفرص التى تتيحها الثورة العلمية والتكنولوجية وبين الاخطار التى تبرزها ، مقترنة بالتناقض بين النظامين ، تسبغ على العلاقات بين الدول ذات الابنية الاجتماعية المختلفة طابع الربط الدياليتيكى بين الصراع والتعاون .

---

(١) الكتاب السنوى للاحصاءات للامم المتحدة ، ١٩٦٧ ، النشرة الشهرية للاحصاءات مايو ١٩٧٤م .

والمواجهة بين النظامين الاجتماعيين محتومة من الناحية الموضوعية ، لان هذين النظامين يمثلان مصالح طبقية متعارضة تماما . فالاشتراكية تسعى الى توجيه علاقاتها مع البلدان الرأسمالية على أساس التعايش السلمي ، وهذا شكل من أشكال الصراع الطبقي في الساحة العالمية يستبعد استخدام السلاح لترويج هذه الفكرة أو تلك أو هذا النظام الاجتماعي أو ذاك ، ويفترض المنافسة السلمية في كافة المجالات الرئيسية للنشاط البشرى .

ان الاتحاد السوفييتى وبقية المجموعة الاشتراكية ، اذ تأخذ بعين الاعتبار التطابق النهائى بين المصالح الطبقية البروليتارية ومصالح البشرية بأسرها ، قد بادرت بالتعاون الدولى الواسع فى حل القضايا التى تواجه البشرية . والاولوية الرئيسية فى مثل هذا التعاون هى منع نشوب حرب نووية صاروخية سوف تكون نتيجتها كارثة على البشرية جمعاء ، وتحقيق الامن الدولى ، وازالة التخلف الاقتصادى والتقنى فى البلدان النامية ، ومنع الامراض الخطرة والقضاء عليها ، وتنمية مصادر جديدة للطاقة ، واستغلال الفضاء الخارجى ومحيطات العالم ، وغير ذلك .

ويمتد التعاون بين الدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة الى المجالات الاقتصادية والعلمية والتقنية . وتسترشد البلدان الاشتراكية باعتقادها بأن التطور العالمى يرتبط ارتباطا وثيقا بنظام الاقتصاد العالمى بأكمله ، ويستلزم تقسيما دوليا للعمل وثيقا بدرجة أكبر . لقد قال لينين فى عام ١٩٢٠ أن روسيا الجديدة فتحت آفاقا لاعادة بناء الاقتصاد العالمى « لصالح العالم بأسره » (الاعمال الكاملة ، الطبعة الانجليزية ، المجد ٣١ ، ص ٤٥٢)

ازدياد عدم استقرار الرأسمالية

لم تفقد الرأسمالية قدرتها على التطور أو دوافعها اليه . فالاحتكارات تستخدم الى أقصى حد التقسيم الدولى للعمل ، واتساع الوظائف الاقتصادية والسياسية للدول البورجوازية ، ومنجزات التقدم العلمى والتكنولوجى ، لتقوية مواقعها ، وزيادة فعالية الصناعة ومعدلات نموها ، وزيادة استغلال العمال ، وتقوية سلطتها عليهم . وقد ازداد الناتج الصناعى الرأسمالى العالمى بمقدار ٣٥٠٪ والتجارة الدولية ٤٦٠٪ ، فى الفترة ١٩٤٨ - ١٩٧٣ (١) ولكن ازدياد عدم الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى والسياسى ، أواخر الستينات واوائل السبعينات يؤكد بصورة دامغة الاستنتاج الذى توصل اليه المؤتمر الرابع والعشرون للحزب الشيوعى

(١) الكتاب السنوى للاحصاءات للامم المتحدة ، ١٩٧٢ ، النشر الشهرية للاحصاءات ، مايو ١٩٧٤

السوفييني ، وهو أن « محاولات الرأسمالية للتلاؤم مع الظروف الجديدة لا تؤدى الى استقرارها كنظام اجتماعى . فالازمة العامة للرأسمالية تستمر فى التعمق.»

والاساس الموضوعى للتطورات المعقدة للازمة فى النظام الرأسمالى العالمى فى الوقت الراهن ، وهى التطورات التى تدل على التحلل المتزايد لهذا النظام ، يجب أن نبحث عنه فى التناقضات الكامنة فى الرأسمالية فى كل مرحلة من مراحل تطورها ، وقبل كل شىء فى التناقض بين الطابع الاجتماعى للانتاج والشكل الرأسمالى الفردى للتملك ، التناقض بين العمل ورأس المال . وفى الوقت نفسه ، فان نمو الاحتكار ورأسمالية الدولة الاحتكارية يؤدى بدرجة متزايدة الى تفاقم النزاع بين مبادىء متعارضة فيما بينها ، مثل الاحتكار والمنافسة .. كما توجد أيضا تناقضات متزايدة العمق بين رأس المال الاحتكارى وجميع الاقسام الاخرى للبورجوازية ، بين الاحتكارات ـ سواء منها القومية أم الدولية ـ والدولة ، على الرغم من أن الدولة البورجوازية تندمج مع الاحتكارات لتشكل جهازا واحدا .

ويبرر اتساع التقسيم الدولى للعمل والتكامل الامبريالى ، والاحتكار الدولى ، اعتماد البلدان الرأسمالية كل منها على الاخرى من الناحية الاقتصادية . ومادام الامر كذلك ، فان عمليات كثيرة ((مثل التضخم)) تتطور بمعدل أسرع فى بعض البلدان وتصبح عمليات شاملة . وهناك كذلك عملية فى الاتجاه المضاد ، وهى أن التطورات الدولية ، مثل أزمتى النقد والطاقة ، تؤثر على الوضع فى البلاد المختلفة . وقد بينت الخبرة الاخيرة أن هذه الازمات لايمكن أن يتغلب عليها بلد بمفرده ، بل تتطلب عملا منسقا تقوم به معظم البلدان الرأسمالية . ولكن مثل هذا العمل تعوقه المصالح الانانية للامبريالية فى كل بلد على حدة . ويتجه التشابك بين التناقضات المحلية والتناقضات الخارجية فى النظام الرأسمالى الى تعميق النزاعات العدائية فى المرحلة الراهنة من مراحل الازمة العامة للرأسمالية ، ويجعلها مدمرة ومستمرة بصفة خاصة .

ويواصل دور الاحتكار فى الحياة الاقتصادية والسياسية فى البلدان الرأسمالية النمو والازدياد ولايزال نشوء الاحتكار ونموه عن طريق تراكم رأس المال وتركزه ومركزته ، هو القانون الاساسى للرأسمالية المعاصرة . وتزيد الاحتكارات من عدم التناسب الاقتصادى بمد سيطرتها الى صناعات

أخرى ؛ واحكام قبضتها على السوق . ويؤدى سعيها الى الحد الاقصى من الارباح الى رفع الاسعار والتضخم . وتهاجم الاحتكارات مستويات معيشه العمال، وتعجل بدمار البورجوازية الصغيره والمتوسطه ، وهى بذلك تؤدى الى تفاقم التناحرات الاجتماعية والسياسية للراسمالية الحديثة ، وتزيد من عدم استقرارها السياسى والاقتصادى .

وقد شهدت الستينات والسبعينات اتجاها مستمرا نحو اتساع نطاق ومجال الاحتكارات الدولية « فوق القومية والمتعددة القوميات » . وتوضح بيانات الامم المتحدة ان الاحتكارات الثلاثمائة الكبرى تنتج حوالى ٢٢٪ من الناتج القومى الاجمالى لجميع البلدان الرأسمالية المتطورة . وفى عام ١٩٧٢ ، بلغت قيمة ناتج الفروع التابعة للاحتكارات الدولية فى الخارج ٣٧٠ مليار دولار ، او اكثر من جملة صادرات العالم الراسمالى . وقد أنتجت الفروع الاجنبية لاحتكارات الولايات المتحدة أربعة أمثال الصادرات الكلية للولايات المتحدة (١) .

وتستطيع الاحتكارات الدولية فى فترة وجيزة للغاية ، بما لديها من أصول هائلة وتكنولوجيا حديثة وخبرة تنظيمية ، أن تنتقل الى بلدان أخرى وهكذا أصبحت عنصرا خطيرا فى زعزعة الرأسمالية العالمية . وتستطيع الاحتكارات الدولية ، عندما تكون الظروف غيرملائمة لاعمالها ، أن توقف الانتاج ، فتزيد بذلك من الصعوبات الاقتصادية فى البلد الذىتوجد فيه . وهى ، بالمضاربة ونقل رأسمالها من بلد الى آخر ، تزيد من عدم استقرار ميزان المدفوعات .

أن الازمات الاقتصادية وهبوط الانتاج ، والتضخم الذى لا نظير له الذى يشمل جميع البلدان الرأسمالية ، والازمة النقدية العالمية الطويلة الامد وأزمة الطاقة الحالية ، وأزمة البيئة المتزايدة ، والازمات الاجتماعية والسياسية الحادة ، هذه كلها قسمات أصيلة للراسمالية فى السبعينات

ويستمر الاقتصاد الرأسمالى فى تطوره الدورى من خلال أزمات الكساد وفائض الانتاج . وقد باءت المحاولات التى تبذلها الحكومات البورجوازية لتكفل استمرار نمو اقتصادها بالفشل بصورة دائمة .

وقد شهدت الستينات أطول مرحلة صعود للدورة فى تاريخ الرأسمالية الاحتكارية . وقد تضاعف النمو الاقتصادى فى الولايات المتحدة بالمقارنة بالخمسينات ، وكانت معدلات النمو عالية نسبيا فى فرنسا وجمهورية ألمانيا الاتحادية وايطاليا ، وبصفة خاصة فى اليابان . وقد قام تنظيم الدولة الاحتكارية للنمو الاقتصادى بدور محدد فى ذلك ، مما أدى بالمفكرين

---

(١) مجلة سيرفيى أوف كارنت بيزينس ، اعداد يناير وسبتمبر واكتوبر ١٩٧٣ .

الايديولوجيين البورجوازيين الى استنتاج أنه قد وجدت في نهاية الامـــر طرق لتحقيق « التوافق السلمى » فى الاقتصاد ، تكفل تطوره « السوى » وتمنع الازمات . ولكن التطورات التى حدثت منذ ذلك الحين قد أوضحت أن مايسمى بسياسة النمو ، أو الاجراءات المضادة للدورات ، أو التنظيم الاحتكارى للسوق قد أوضحت أن كل ذلك لا يمكن ان يبرىء الرأسمالية من عدم استقرارها الاقتصادى . وقد ظل الانتاج الرأسمالى العالمى راكدا فى الحقيقة لاكثر من عامين ، منذ خريف ١٩٦٩ حتى ربيع ١٩٧٢ . وتعرضت معظم البلدان اما لازمة فائض فى الانتاج « الولايات المتحدة وايطاليـــا والسويد وغيرها » ، أو لكساد « اليابان وجمهورية المانيا الاتحادية » أو للانخفاض المضطرد فى النشاط الاقتصادى .

وبدات الامور تتحسن فى ربيع ١٩٧٢ ، ففى نهاية العام حدث ارتفـاع دورى فى جميع البلدان المتطورة تقريبا ، مما ولد موجة جديدة من المنافسة فى أسواق العالم . وفى عام ١٩٧٢ ارتفع الناتج القومى الاجمـــالى فى البلدان الرأسمالية المتطورة بمقدار ٥ر٦٪ ، والانتاج الصناعى للعـــالم الرأسمالى بمقدار ٨ر١٠٪ « مقابل ٧ر٥٪ فى عام ١٩٧٢ » ، وسـجلت الولايات المتحدة زيادة مقدارها ٨ر٨٪ ، واليابان ٤ر١٧٪ ، والدول التسع الاعضاء فى السوق المشتركة ٨ر٧٪ (١) .وبدأت مرحلةالتوسع فى الدورة « الربع الاخير من عام١٩٧٢ ـ والربع الاول من عام ١٩٧٣ » ،ولكنها أخذت فى التلاشى فى الربع الثانى من عام ١٩٧٣ وفى الربع الاول من عام ١٩٧٤ كان هناك انحسار تام فى الناتج الصناعى ، ومايقرب من الركود فى الناتج القومى الاجمالى بالمقارنة بالربع الاخير من عام ١٩٧٣ .

وقد التقت هذه المصاعب الاقتصادية وتشابكت مع أزمة الطاقة ، التى أدت فى نهاية عام ١٩٧٣ والاسابيع الاولى من عام ١٩٧٤ ، الى نقص فى امدادات البترول ، وارتفاع شديد فى أسعاره .

وأزمة الطاقة ظاهرة معقدة تؤثر فى فرع رئيسى من فروع الاقتصـــاد ، ولها أثر مباشر هام لا على نظام الانتاج الاجتماعى بأكمله فحسب ، بل وكذلك على الاستهلاك الشخصى والحياة اليومية للملايين فى أمريكا الشــمالية واليابان وأوربا الغربية . وتمتد أثارها المباشرة والطويلة الامد الى العلاقات الاقتصادية والسياسية فى البلدان الرأسمالية المتطورة ، والى شئونهـــا المحلية والدولية . وقد زادت أزمة الطاقة من حدة التناقضات بين الدول الامبريالية ، وكذلك التناقضات بين البلدان الرأسمالية المتطورة والبلدان النامية .

---

(١) النشرة الشـهرية للاحصـاءات ، مايو ١٩٧٤ ، المؤشرات الاقتصـــادية الرئيسية ، المنظمة الاوربية للتعـــاون والتنمية ، مايو ١٩٧٤ .

وتكمن الاسباب الحقيقية لازمة الطاقة فى أسلوب الانتاج الرأسمالى ، وفى عجز الرأسمالية عن كفالة التطور المتوازن ، وفى نمط تقسيمها الدولى للعمل .

ففى الستينات ، ازداد استهلاك الطاقة بمعدل أسرع كثيرا من انتاج الوقود ، وبخاصة فى أوربا الغربية واليابان . واذا أخذنا عاما واحدا فقط هو عام ١٩٧٠ ، لوجدنا أن استهلاك الوقود الاساسى بالنسبة للفردكان أكثر فيه بمقدار ١١٪ من الانتاج فى الولايات المتحدة ، وبمقدار ١٤٠٪ فى البلدان الاعضاء فى السوق الاوربية المشتركة ، وبمقدار ٥٠٠٪ فى اليابان . وكان العجز المتزايد يغطى باستيراد كميات أكبر من البترول والغاز . وفى الوقت نفسه ، بدأت البلدان المنتجة للبترول الاعضاء فى « منظمة البلدان المنتجة للبترول » « أوبك » ، هجوما على كارتل البترول الدولى ، فحدت من سيطرته على استخراج البترول وتسويقه وتحديد أسعاره فى السوق الرأسمالية العالمية . وقد أسفر التطابق الزمنى لهاتين العمليتين أى اعتماد البلدان الرأسمالية على الواردات من البترول — والقضاء على « السيطرة الكلية » التى كان يتمتع بها كارتل البترول ، عن أزمة الطاقة فى العالم الرأسمالى . أما فيما يتعلق « بحرب البترول » التى وجدت البلدان العربية نفسها مرغمة على شنها ، فقد كان دورها هو زيادة حدة الازمة . وثمة عامل أشد أهمية بكثير فى هذا الشأن هو سياسة احتكارات البترول الدولية فى الاحتفاظ بمخزون من البترول لكى ترفع الاسعار وتزيد الارباح .

ان تناقضات رأسمالية الدولة الاحتكارية الحديثة تتضح بجلاء صارخ فى التضخم المتزايد ، واستمرار ارتفاع الاسعار ، وبخاصة أسعار السلع الاستهلاكية . ولم يكن التضخم يتفشى فى الماضى الا فى زمن الحرب وفى فترة التحول التى تلى الحرب ، أما الان فقد أصبح جزءا من كل طور من أطوار الدورة ، بما فى ذلك الازمات .

ان رأسمالية السبعينات قد كشفت بوضوح سبب التضخم وأثره وتزيد من التضخم عوامل ليست كامنة فى مجال التداول بقدر ماهى كامنة فى مجال الانتاج الاجتماعى . ويعد تطور رأسمالية الدولة الاحتكارية ومايلازمها من نزاع عدائى بين المبدأين المتعارضين فيما بينهما ، الاحتكار والمنافسة ، الاساس العام الراسخ لكل التغيرات فى آلية تحديد الاسعار وتداول النقود أساس العمليات الاقتصادية التى تؤدى الى ارتفاع مضطرد فى الاسعار . وهذا الاتجاه الموضوعى تعززه الاجراءات الحكومية الرامية الى حفز النمو الاقتصادى ، عن طريق تخصيص اعتمادات أكبر فى الميزانية ، وسباق التسلح . وأصبحت الزيادات التضخمية فى الاسعار ، مقترنة بازدياد البطالة والتضخم ، حتى فى فترات الركود أو الكساد ، مرضا مزمنا للرأسمالية الحديثة .

ويسعى المدافعون عن الاحتكار الى القاء اللوم بالنسبة للتضخم على الطبقة العاملة فى البلدان الرأسمالية المتطورة وحكومات البلدان النامية . والحقيقة أن الارتفاع الحاد للتضخم انما هو نتيجة للسياسة الاحتكارية . فأزمة الطاقة ترجع بدرجة لايستهان بها الى البنيان غير العادل للاسعار الذى تحافظ عليه مجموعة ضيقة من البلدان الامبريالية .

وقد كشف تطور التضخم فى السبعينات عن فشل السياسة المضادة للتضخم التى تتبعها الحكومات البورجوازية . ففى عام ١٩٧٣ وحده ، ارتفعت نفقات المعيشة فى البلدان الرأسمالية المتطورة بمتوسط مقداره ١٠٪ ، مع انخفاض فى الاجور الحقيقية فى الوقت نفسه (بمقدار ٤٪ فى الولايات المتحدة ، و٤٦٪ فى بريطانيا) (١) . وقد أصبح التضخم الوسيلة الرئيسية لاعادة توزيع الدخل القومى لصالح الاحتكارات .

والازمة النقدية ، التى تظهر على شكل اعادة النظر من طرف واحد فى أسعار تبادل العملات « أسعار الصرف » ، بتخفيض قيمتها أو رفعها ، والذعر فى أسواق النقد ، والتراجع عن الدولار وغيره من العملات ، تمارس أثرا مدمرا للغاية على النظام السياسى والاقتصادى للرأسمالية . كما كانت الازمة النقدية نتيجة لتداعى نظام بريتون وودز . فقد فشلت فى اختبار الزمن المسلمتان الرئيسيتان لهذا النظام — وهما الاعتراف بالدولار الامريكى باعتباره عملة عالمية ، ومبدأ سعر الصرف الثابت . ومع فقدان الولايات المتحدة للمواقع التى كانت تحتلها فى الاقتصاد العالمى قرب نهاية الحرب العالمية الثانية وبعدها ، وتفاقم أزمة ميزان مدفوعاتها ، وتشبع أسواق النقد الرأسمالية بما فوق طاقتها بالدولارات ، وهبوط الثقة فى عملة الولايات المتحدة ، تضاءلت قدرة الدولار على أن يؤدى دوره باعتباره عملة عالمية .

وكشفت انفجارات الازمة النقدية فى العالم الرأسمالى عن عجز تنظيم الدولة الاحتكارية على النطاقين القومى والدولى عن التغلب على التقلبات فى سوق النقد الرأسمالية . وكان على النظام النقدى أن يتكيف مع الظروف الجديدة مقابل تفاقم الازمات ، مما يجعل المدفوعات الدولية مصدرا لعدم استقرار الرأسمالية ، وساحة للتناقضات المرة بين الدول الامبريالية .

وتستهدف الاستراتيجية النقدية للامبريالية اليوم تنسيق سياسة البلدان الرأسمالية المتطورة فى التجارة الخارجية والنقد عن طريق اجراءات الدولة الاحتكارية ، بحيث توحد الامبرياليات المعزولة من الناحية القومية ، وتنجز الاهداف الطبقية العالمية لرأس المال الدولى . ولكن عدم الاستواء

---

(١) مجلة ظروف دوائر الاعمال ، مارس ١٩٧٤ ، مجلة ادارة القوى العاملة ، لندن ، ابريل ١٩٧٤ .

المتزايد فى التطور الاقتصادى والسياسى للبلدان الرأسمالية ، وتعمق التناقض بين الطابع الاجتماعى للانتاج والشكل الرأسمالى للملكية ،يحبطان هذه المحاولات ، ويزيدان من الفوضى السائدة فى النظام النقدى الرأسمالى

ويزداد تأثير أزمة البيئة على التطور الاقتصادى للرأسمالية . وقد اخذ تلوث البيئة ونقص بعض الموارد الطبيعية يحدان من النمو الاقتصادى ، والاكثر من ذلك ، أن وفرة مايسمى الموارد التى يمكن تجديدها ــ مثل الماء والهواء والتربة ــ قد بدأت تسترعى الانظار للمرة الاولى فى تاريخ البشرية . ان حالة المحيط الحيوى فى اليابان ، وجمهورية المانيا الاتحادية والولايات المتحدة وبعض الاقطار الاخرى قد وصلت الى نقطة حرجة . ومن الممكن أن يسفر الاحتجاج القوى من جانب الرأى العام ضد معالجة الاحتكارات المدمرة للبيئة عن نشوء جبهة جديدة معادية للاحتكار .

ونتيجة لازمة البيئة ، فان اتجاها جديدا فى تنظيم الدولة الاحتكارية ــ يشمل اجراءات أصلاح البيئة وحمايتها ــ قد نشأ فى البلدان الراسمالية المتطورة .

وتأمل الاحتكارات أن تساعدها هذه الاجـــراءات فى الحصـــول على أسواق جديدة ، وفى دفع عجلة النمو الاقتصادى .

ان التغير الكيفى فى تطور الازمة العامة للراسمالية يجد تعبيرا مركزا عنه فى أزدياد عدم الاستقرار السياسى للنظام الرأسمالى .

وجذور الازمات الاجتماعية والسياسية فى البلدان الرأسمالية المتطورة ، وهى الازمات التى أصبحت أكثر تكرارا وحدة فى السبعينات ، تكمن فى المقام الاول فى ازدياد الروح النضالية للطبقة العاملة التى يظهر كفاحها أن النظام السياسى البورجوازى اليوم لايستطيع التلاؤم مع الظروف الجديدة باللجوء الى أساليب الدولة الاحتكارية ، وليس بمقدوره توفير « الســلام الاجتماعى » وثانيا ؛ تنامى الانقسام فى داخل الدوائر الحاكمة حول أسلوب معالجة مايعتبر بالنسبة لهم وضعا اجتماعيا متزايد التعقيد .

وتشهد السبعينات انتفاضة لم يسبق لها مثيل فى الصراع الطبقى للعمال والطبقة العاملة نشيطة بصورة خاصة فى فرنسا وايطاليا واليابان وأسبانيا وبريطانيا ، وجمهورية ألمانيا الاتحادية وعدة بلدان صغيرة فى أوربا الغربية وتتجه النضالية المتزايدة للطبقة العاملة فى أوربا الغربية واليابان فى مجرى النضال الاقتصادى ، لا ضد راسماليين واحتكارات مختلفة فحسب ، بل ضد نظام رأسمالية الدولة الاحتكارية بأسره ، مضفية طابعا سياسيا على هذا النضال .

وتواجه الطبقة العاملة التكامل الرأسمالي بالاتحاد على النطاق الدولي . وهذا هو السبب في الاهمية البالغة التي تنطوي عليها الخطوات الرامية الى تنسيق جهود الفصائل القومية المختلفة من الطبقة العاملة في أوربا الغربية ضد الاحتكارات الدولية وضد الجوانب السلبية للتكامل الامبريالي . وتشير اجتماعات الاحزاب الشيوعية في أوربا الغربية ، بما في ذلك مؤتمر بروكسل ، ومؤتمر جميع المراكز النقابية الاوروبية الذي انعقد في يناير ١٩٧٤ ، والخطوات الاخرى نحو التعاون النقابي في أوربا ، وتنسيق الإضرابات في مؤسسات تملكها الاحتكارات الدولية التي تعمل في الاقطار المختلفة ، تشير الى أن التضامن الدولي لعمال الاقطار الرأسمالية المتطورة يتصاعد باستمرار .

ويشكل السخط المتصاعد بين الجماهير بسبب ازدياد القهر الاحتكاري والمصاعب الاقتصادية والسياسات المعادية العمال في البلدان الامبريالية ، تهديداً بنشوب أزمات سياسية خطيرة ، يمكن أن تكون مصدر خطورة على الرأسمالية بصفة خاصة على ضوء التوزيع الحالي للقوى الطبقية في العالم وقد أصبحت التناقضات الداخلية للبرجوازية الحاكمة ، وهي التناقضات التي ازدادت بازدياد عدم الاستقرار الاقتصادي ، أكثر حدة بسبب الخلاف حول طرق ووسائل علاج التوترات السياسية الراهنة . ويسعى الجناح اليميني في الطبقات الحاكمة الى ايجاد حل عن طريق اتباع سياسة أكثر تصلبا ، وكبح جماح النقابات ، وقمع القوى الثورية ، وتقوية السلطة التنفيذية الى حد كبير . ويفضل قسم اخر من الطبقة الحاكمة القيام بمناورات أوسع حول القضايا الاجتماعية . وكثيرا مايوازن الاتجاهان أحدهما الاخر ، مما يخلق توازنا مزعزعا يشجع محبذي الحل غير الديمقراطي ، الذين يدعون الى انهاء عدم الاستقرار « بضربة واحدة » . ويتزايد الخطر اليميني ، الذي حذر منه اجتماع عام ١٩٦٩ للاحزاب الشيوعية والعمالية . ويتمثل هذا الخطر بصورة حية جدا في الانتهاكات التي ترتكبها الفاشية الجديدة في ايطاليا وبريطانيا ، وفي زيادة نشاط الانتقاميين الالمان الغربيين ، والحكم التعسفي للزمرة العسكرية اليونانية ، وقد قدمت الاحداث المأساوية ـ في شيلي ، والانقلابان الرجعيان في بوليفيا وأوروجواي ، الدليل الاكثر اقناعا على واقع التهديد الفاشي .

ويعتبر الشيوعيون ان هذا كله يلقي مسئولية جديدة على حركة الطبقة العاملة . وهي تستطيع احباط خطط المجموعات اليمينية المتطرفة من الطبقة الحاكمة ، بالاضافة ، الى الافادة لصالح الشعب العامل من المكاسب التي يمكن أن تجلبها مناورات القطاعات المعتدلة والليبرالية من البورجوازية الحاكمة حول القضايا الاجتماعية . ولذلك فان مما له أهمية خاصة بالنسبة لمنظمات الطبقة العاملة أن تنظر نظرة بناءة الى آفاق التطور الاجتماعي والاقتصادي ، وبالنسبة للقوى اليسارية أن تطور برامج ديمقراطية كمقابل لبرامج الاحتكارات واليمين المتطرف في المعسكر البورجوازي .

وتزداد أهمية قضية تحالفات الطبقة العاملة ، وقد اتخذت الاحزاب الشيوعية والعمالية في البلاد الرأسمالية فى السنوات الاخيرة سلسلة من المبادرات السياسية الهامة لتعزيز التعاون بين القوى الديمقراطية . وفى بعض البلاد أصبح تحالف اليسار حقيقة واقعة ، وهناك افاق لتكوين تحالفات مماثلة فى بلاد اخرى . وتوجه الاحزاب الشقيقة اهتماما متزايدا لقضايا اقامة علاقات مع الاشتراكيين والاشتراكيين ـ الديمقراطيين ، والعمل بين الشباب ، وكسب المثقفين الى صف حركة الطبقة العاملة .

ان التطورات الاجتماعية والسياسية فى السبعينات تظهر أن الحركة الديمقراطية العامة فى البلدان الرأسمالية « هى فى حالة نهوض ، على الرغم من الهزائم المؤقتة بالنسبة لبعض فصائلها « وشهد النصف الاول من عام ١٩٧٤ أن اليسار قد أحرز نجاحات كبرى . فما يقرب من نصف الناخبين الفرنسيين صوتوا الى جانب اليسار ، وقد دحر التحلف الاكليركى ـ الفاشى فى ايطاليا فى الاستفتاء ، والشىء نفسه حدث بالنسبة للمحافظين فى بريطانيا ، واتخذت الخطوات الاولى لثورة معادية للفاشية فى البرتغال لقد قال ليونيد برجنيف ، السكرتير العام للحزب الشيوعى السوفييتى فى ١٤ يونية ١٩٧٤ : « اننا نعرف مثال شيلى ، حيث نجحت الرجعية والفاشية فى أن تكون لهما اليد العليا فى الوقت الراهن . ولكننا نرى أيضا مثال البرتغال حيث القوى الديمقراطية المعبرة عن مصالح الاقسام الواسعة للشعب تصل الى السلطة بعد حوالى نصف قرن من الحكم الفاشى . وليست الاحداث فى شيلى هى التى تشير الى الاتجاه العام للتطور الاجتماعى ، بل تشير اليها الاحداث فى البرتغال » (١)

ويوضح النشاط السياسى المتنامى للطبقة العاملة فى البلاد الرأسمالية المتطورة ، والحقيقة الماثلة فى ازدياد دورها فى توسيع الحركة الديمقراطية العامة ، ان الطبقة العاملة مازالت هى القوة الرئيسية التى تعارض كلا من الاحتكارات والدولة البورجوازية ، وأن النظريات الانتهازية والتحريفية حول « تضاؤل » دور الطبقة العاملة و « اندماجها » فى نظام رأسمالية الدولة الاحتكارية انما هى نظريات زائفة . وتنكشف أيضا استحالة الدفاع عن المزاعم التى تدعى بأن الطبقة العاملة فى البلاد الرأسمالية المتطورة لم

(١) جريدة برافدا ، ١٥ يونيه ١٩٧٤ .

تعد ثورية ، وان مركز الكفاح الثورى قد انتقل « من المدينة العالمية الى القرية العالمية » .

التناقضات فى داخل الامبريالية

وطوال الأزمة العامة للرأسمالية ، ابتداء من الحرب العالمية الأولى وانتصار ثوره اكتوبر الى يومنا هذا كانت توجد رابطة ونيفة جدا بين هذه الأزمة والتناقضات فى داخل الامبريالية . وقد قام أول انفجار كبير لهذه التناقضات « الحرب العالمية الاولى فى ١٩١٤–١٩١٨ » بدور رئيسى فى نشوء الازمة العامة للرأسمالية ، كما وسعت الحرب العالمية الثانية « ١٩٣٩ – ١٩٤٥ » الازمة الى حد بعيد .

وبسبب ظهور النظام الاشتراكى العالمى وتطوره ، والتغيرات عميقة الاثر فى التوزيع العالمى للقوى الطبقية ، حدثت فى مجال الصراع فى داخل الامبريالية تغيرات ملحوظة ، مع أن أساسها وفى المقام الاول المصالح الاقتصادية المتنازعة لاحتكارات البلاد المختلفة ، مازال على حاله . وتتجلى التناقضات فى داخل الامبريالية فى أطار من تحالف سياسى عسكرى بين أغلب البلدان الرأسمالية الرئيسية ، وتكتلات وتحالفات متنوعة للبلاد البورجوازية ، التى لها مصلحة فى عدم اضعاف جبهتها المشتركة بصراع ضارى فى مواجهة الاشتراكية العالمية والقوى المعادية للامبريالية . وفى هذا الوضع ، فان مسألة الحروب بين البلاد الامبريالية تطرح نفسها فى ضوء جديد . وفى الماضى كانت الحروب وسيلة اعتيادية لتسوية التناقضات فى داخل الامبريالية ، أما اليوم فانها تشكل مخاطر جدية على الرأسمالية

وظهر مجال جديد للتناقضات فى داخل الامبريالية مع نشوء الدولة السوفييتية ، يرتبط بالموقف من العالم الاشتراكى . فالتحول الحالى من الحرب الباردة الى الانفراج يساعد على ازدياد المنافسة بين الدوائر البورجوازية لعدد من البلاد فى المجالات الاقتصادية والسياسية .

وتستمر التنافضات فى داخل الامبريالية فى النمو ، أولا ، بسبب التغييرات فى ميزان القوى فى اطار النظام الرأسمالى تحت تأثير قانون التطور غير المتوازن . فهذا القانون يسرى بقوة أعظم من أى وقت مضى فى ظروف الثورة التكنولوجية ، والتغييرات الخطيرة التى يحدثها التحول المستمر الى الاحتكار ونمو رأسمالية الدولة الاحتكارية فى بنيان المجتمع الرأسمالى .

وتضيق الهوة بين الولايات المتحدة والدول الرئيسية المنافسة لها ، وهذه علامة على التغيرات فى توزيع القوى . ففى عام ١٩٥٠ كان الناتج الصناعى للولايات المتحدة اكثر من ضعف مثيله فى اليابان وجمهورية المانيا الاتحادية

● كاريكاتير ●



سميث: هذا المقعد البرلماني محجوز لك.
ف. تشيرنيكوف



بدلاً من المواد الدراسية تم التنبيه بتدريس مادة واحدة هي التعذيب
ف. تشيريكوف

جهاز التخريب
يو. تشيربانوف

وفرنسا وبريطانيا وايطاليا مجتمعة . أما فى عام ١٩٧٣ ، فان هذا التفوق قد تلاشى (١) .

ان المراكز الثلاثة الرئيسية للمنافسة الامبريالية ـ الولايات المتحدة وأوربا الغربية ((السوق المشتركة أساسا)) واليابان ـ قد ظهرت الى الوجود فى أوائل السبعينات . وهى تمثل نماذج مختلفة من العلاقات بين الدولة والاحتكارات والتدخل الحكومى فى الاقتصاد ، وتختلف جوهريا فى الظروف الاقتصادية وفى الوضع السياسى الداخلى ، بما فى ذلك طبيعة النزاعات الطبقية العدائية وكثافتها . كما تزداد المنافسة السياسية والاقتصادية فيما بينها .

وقد لاحظ لينين أن هناك تيارين دائمين فى العلاقات بين الدول الامبريالية يمارسان عملهما : ((أحدهما .. يجعل تحالف جميع الامبرياليين أمرا محتوما أما الاخر .. فيضع الامبرياليين فى موقف المعارضة من بعضهم بعضا ـ وهما تياران ليس لاى منهما أى أساس ثابت)). ((الاعمال الكاملة ، المجلد ٢٧ ص ٣٦٩)) . وينبع التيار ((التوحيدى)) من وحدة المصالح الطبقية للبورجوازية فى مواجهة القوى الثورية ، أما التيار ((الانفصالى)) فهو نتاج منافساتها الاقتصادية والسياسية المحتومة . وقد كانت أواخر الاربعينات والخمسينات والستينات تتميز بسيادة التيار الاول ، الذى أسفر عن تشكيل حلف الاطلنطى ونظام للعلاقات والاتفاقيات العسكرية والسياسية والاقتصادية يوحد أغلب البلاد الرأسمالية . وازدادت قوة التيار الثانى وما ترتب عليه من عمليات طاردة مركزية فى النصف الاول من السبعينات وتتطور هذه العمليات ، التى تستحثها الصعوبات الاقتصادية المتزايدة ، سواء بين المراكز الرئيسية للمنافسة الامبريالية ، أو فى داخل التجمعات الساعية الى التكامل .

الامبريالية والبلدان المتحررة حديثا

أصبحت الغالبية الساحقة من بلدان اسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية دولا مستقلة . ولم يتوقف نضالها ضد الامبريالية والنظام الرأسمالى

(١) الامم المتحدة ، نمو الصناعة العالمية ، المجلد الاول ، طبعة ١٩٦٨ ، النشرة الشهرية للاحصاءات ، مايو ١٩٧٤ .

للعلاقات الاجتماعية . ويحدد . تيارات هذا النضال وأشكاله وكثافته نمط التطور الاجتماعي والاقتصادي الذي أكد وجوده في البلد المعني . ويعد تطور حركات الاستقلال الوطني الى النضال في سبيل التحرر الاقتصادي والاجتماعي ، كما جاء في تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي المقدم للمؤتمر الرابع والعشرين للحزب ، « ضربة مدمرة لمواقع الرأسمالية بأكملها ، باعتبارها نظاما اجتماعيا عالميا . »

وحتى قبل أن تبدأ الازمة العامة للرأسمالية وفي مرحلتها الاولى ، مهدت حركة التحرر الوطني الطريق بصفة عامة أمام تطور الرأسمالية في البلدان التي كانت خاضعة لها . واليوم يتجاوز محتوى هذه الحركة وأهدافها الحدود البرجوازية . وهي تتخذ شكل الثورات الوطنية الديمقراطية ، وتوفر بذلك الشروط اللازمة للتحول الى الاشتراكية عن طريق سلسلة من المراحل الوسيطة . ومن الطبيعي أن هذا يوسع مجال النضال ضد الرأسمالية ، ويضيق مجال مناورة الامبرياليين ، ويساعد على خلق ظروف ملائمة لان يختار العديد من البلدان المتحررة حديثا الاتجاه الاشتراكي .

وفي ضوء التطور السريع لحركة التحرر الوطني ، تعلق البرجوازية الاحتكارية أهمية متزايدة على استراتيجية الاستعمار الجديد وسياسته وهدف الاستعمار الجديد هو توجيه تطور البلدان التي نالت حريتها حديثا في الطريق الرأسمالي ، بحيث يتمكن من مواصلة استغلالها . وتسعى الاستراتيجية الجديدة للامبريالية الى تحويل البلدان النامية من بلدان زراعية الى توابع للبلدان الامبريالية تنتج « المواد الاولية الصناعية » ، لتجعل منها بلادا موردة للمنتجات النصف مصنعة . والامبرياليون في حاجة الى أساس اجتماعي جديد لدعم نظامهم المصقول للسيطرة . والبورجوازية القومية ضعيفة للغاية في معظم البلدان النامية . وهذا يحفز الاستعماريين الجدد على الاعتماد في البلدان التي نالت حريتها حديثا على البورجوازية البيروقراطية والصفوة من العسكريين والتكنوقراطيين ، واستخدام الاساليب الدكتاتورية ، وفي البلاد الاكثر تطورا الاساليب الفاشية في الحكم ، كما هي الحالة في البرازيل . وعلى أية حال ، فان اللجوء الى الممارسات الفاشية يمكن أن يفضي الى نمو سريع للمعارضة الديمقراطية .

وتحدث تغيرات أساسية في المجال الاقتصادي ، مما يعد ذا أهمية خاصة للامبريالية المعاصرة في علاقاتها مع البلدان النامية . كما أن البنيان القديم للاقتصاد الرأسمالي العالمي ، القائم على علاقات السيطرة والاخضاع ، واستغلال الامم القوية للامم الضعيفة ، والمعاهدات المعوقة غير المتكافئة ، يمر بأزمة عميقة . وتناضل شعوب البلدان النامية ضد سياسة النهب التي يتبعها رأس المال الاجنبي والاحتكارات الدولية ، ومن أجل علاقات اقتصادية تقوم على أساس المساواة ، والاحترام الكامل لحقوق سيادة كل دولة في استخدام مواردها بالطريقة التي تراها مناسبة .

وقد ظهرت فى أواخر الستينات وأوائل السبعينات التناقضات الاساسية للنظام الامبريالى القديم للعلاقات الاقتصادية مع البلدان النامية . وقد أدى عجز هذا النظام عن تلبية الاحتياجات الحيوية لهذه البلاد ، فيما يتعلق ، بصورة خاصة ، بازدياد الطلب على المواد الاولية الطبيعية ، الى مصادمات لم يسبق لها مثيل بين البلدان الرأسمالية المتطورة والبلدان النامية فى مجالى التجارة الخارجية والنقد . ويتشكل نظام مختلف للعلاقات الاقتصادية العالمية بالمشاركة الفعالة من جانب البلدان الاشتراكية . وبينما كانت النزاعات فى الماضى تتم تسويتها فى المقام الاول على حساب البلدان النامية ، لم تعد القوى الامبريالية اليوم تستطيع تجاهل مصالح هذه البلدان ، وهذا واقع يعكس بشكل مباشر التغير فى توزيع القوى الطبقية الرئيسية فى الساحة العالمية . وقد أتضح هذا بجلاء فى الدورة الخاصة التى عقدتها الجمعية العامة للامم المتحدة ، وناقشت فيها قضايا المواد الاولية والتنمية الاقتصادية .

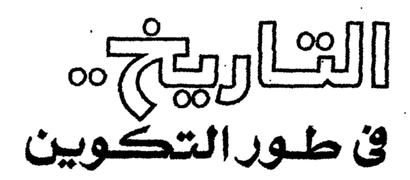
ويقترن نضال البلاد المستقلة حديثا من أجل المساواة الاقتصادية والاستقلال الاقتصادى بنزاعات اجتماعية داخلية حادة ومعارك طبقية ضارية . ويواجه الديمقراطيون الثوريون بمقاومة أكثر عنفا وقوة

وتعد الحقيقة القائلة بان الديمقراطيين الثوريين يقومون بدور قيادى فى الثورات الوطنية الديمقراطية دليلا على توسع ملحوظ فى الاساس الاجتماعى للقوى الثورية المعارضة للراسمالية ، والتى اختارت الاشتراكية هدفا لها . أنها علامة على روابط أوثق بين الثورات الديمقراطيةوالاشتراكية وتعبير عن انحسار الهيبة السياسية للقوى البرجوازية والمؤيدة للراسمالية والازمة التى تتعرض لها هذه الهيبة ، ويعبر عنها عجزها عن ايجاد حلول للقضايا الملحة البلدان النامية .

***

وثمة جزء هام من قضية الشيوعيين المشتركة الاممية الثورية هو تطوير النظرية الماركسية ـ اللينينية . وتدرس الاحزاب الشيوعية والعمالية فى البلدان الاشتراكية والرأسمالية المتطورة والبلدان النامية عن كثب القضايا الاساسية للرأسمالية المعاصرة ، والصراع الطبقى ، وحركة الطبقة العاملة الامية ، وكفاح حركة التحرر الوطنى . ويسهم ذلك فى تطور الماركسية ـ اللينينية ، ونضوج الاحزاب الشيوعية ووحدتها ، ونضال القوى الثورية .

وتوفر المرحلة الراهنة من التطور العالمى فرصا أوسع من ذى قبل لتقدم القوى الثورية والتقدمية . وسيؤدى التحليل الماركسى ـ اللينينى لطبيعة هذه المرحلة والدعم المتواصل لسياسة العمل الموحد ، الى تعزيز الحركة الثورية .



بقلم : جان برازسكى

((ان أكثر الموضوعات الاجتماعية ـ الاقتصادية الحاحا فى المرحلة الراهنة هى الانهيار الاقتصادى المقبل ونهاية المدنية كما عرفناها)) . هكذا يبدأ المعلق الامريكى ليونارد سيلك تعليقه ((الكساد العالمى)) ، الذى ظهر منذ أمد بعيد فى النيويورك تايمز . ثم يستشهد بعد ذلك باقوال العلماء الامريكيين الذين يتنبأون بكساد على غرار ذلك الكساد الذى هز العالم الراسمالى فى الثلاثينات . ان رد فعل الرأى العام فى الولايات المتحدة هو التحول نحو سياسة العزلة ، لان بقية العالم ((تشاكس وتتردد فى قبول القيادة الامريكية)) . ويختتم سيلك بان طريق الخلاص ، هو تطوير برنامج موحد لمعالجة اكثر التهديدات خطورة ، غير أنه من الصعب رؤية كيف ستكون طرق تنفيذ مثل هذا البرنامج ومن سينظمه ويقوده .

ان درجة التشاؤم التى يوحيها المقال قد تكون مبالغ فيها : فالرأسمالية لم تستنفد بعد امكانياتها للتطور ، كما لم تختف اتجاهات « التوحيد » داخلها . غير أنه ليس علينا أن نتحدى مثل هذا التحليل المظلم للاقتصاد الرأسمالى . ومع ذلك فالامر يتطلب تعليقا واحدا : ان سيلك ، مثل كثير من الكتاب البرجوازيين الاخرين ، يطابق بين العالم الرأسمالى وبين البشرية بأسرها . ولكن هذه التطورات لاتشمل العالم كله باية حال : فأسرة البلدان الاشتراكية لايقلقها كساد أو عزلة أو افتقار الى برنامج من أجل المستقبل . وظهر تعليق سيلك فى وقت كان فيه مجلس التعاون الاقتصادى مجتمعا فى صوفيا فى دورته الثامنة والعشرين التى أكدت من جديد على أن هناك طريقا لحل قضايا التعاون الدولى ، وأن هذا الطريق قد اختبر فى التجربة .

لقد حضر الدورة مندوبون عن عشرة بلدان اشتراكية من ثلاث قارات : الدول التسع الاعضاء (بلغاريا ، المجر ، جمهورية المانيا الديمقراطية ، منغوليا ، كوبا ، بولندا ، رومانيا ، الاتحاد السوفييتى ، تشيكوسلوفاكيا) ويوغوسلافيا ، التى لها اتفاقية تعاون مع المجلس . لقد ترأس تسعة وفود رؤساء حكوماتها ووفد واحد (الكوبى) كان يرأسه نائب رئيس الوزراء ، وهذا فى حد ذاته برهان على مغزى الحدث . ويمكن وصف نتائج الدورة بحق بأنها على جانب كبير من الاهمية . ينطبق ذلك على القرارات الخاصة بقضايا التعاون الراهنة وعلى الوثائق التى تعكس حقيقة أن هذه الدورة كانت مكرسة للذكرى الخامسة والعشرين لمجلس التعاون الاقتصادى . وهذه هى الدورة التى فشلت الصحافة البرجوازية فى رؤيتها ، متناسية تباهيها على الدوام « بحرية المعلومات » . وحتى الايكونوميست اللندنية التى تفخر بعدم تحيزها ، لم تشر الى الموضوع . ومن الواضح أن الاخبار لم تلائم الدعاية البرجوازية ، اذ أنها تناقض بشكل واضح تماما ماكانت هذه الصحف والمجلات تكتبه حول التعاون الاقتصادى فى العالمين الرأسمالى والاشتراكى .

بدأ التعاون الاقتصادى للاقطار الرأسمالية المتطورة بعد الحرب فى ظروف ملائمة . فقد كانت تملك امكانيات ضخمة وتقاليد من الروابط المتبادلة . واستخدمت نظام الرسوم الجمركية والقروض المألوفة بالنسبة لها جميعا للسيطرة على تطور التعاون . وقد هيأ تنظيم الدولة الاحتكارية المكثف للاقتصاد الاساس لتطوير اشكال تجارية تقليدية ، تطورت فيما بعد الى روابط صناعية وتكامل أكثر تعقيدا .

وفى احدى المراحل استطاع عدد من البلدان الرأسمالية الاستفادة من العملية الموضوعية التى تتمثل فى تدويل القوى الانتاجية . ففى ذلك الوقت ــ قبل عشر أو خمس عشرة سنة ــ انبهر بعض المعلقين السياسيين الاوروبيين بانجازات التكامل الاقتصادى لاوروبا الغربية الى درجة أنهم بدأوا يتنبأون بتكامل سياسى مبكر بل وحتى بنهاية التناقضات بين المجموعات الامبريالية .

وقدمت التطورات التى ترجع الى ظروف ملائمة مؤقتة وكأنها بعد تاريخى جديد .

أما اليوم فان حدود التنظيم الاحتكارى للدولة ــ وهى حدود ضيقة نوعا ما ــ واضحة بشكل صارخ . ونادرا ما شهدت الرأسمالية مثل هذا التشابك فى الازمات . ففائض الانتاج يسير جنبا الى جنب مع الانخفاض فى الانتاج . والركود يقوم على التضخم . وتتحدث عناوين الصحف بدرجة أكبر عن الغاء التكامل والتناقضات .

الازمة النقدية : بعد سنتين من محاولات فاشلة لخلق نظام نقدى جديد للرأسمالية أعلنت « لجنة العشرين » (وزارة المالية) عن حل نفسها .

أزمة النفط : وحدة متنامية لكثير من مصدرى المواد الاولية وفشل السياسة الامريكية للرد على ذلك بوحدة مستهلكى المواد الاولية من البلدان الرأسمالية المتطورة .

وأخيرا ، ففى المجموعة الاقتصادية الاوروبية نفسها ، التى اعتبرت لفترة طويلة نموذجا للتكامل الرأسمالى ، بدأت واجهة « الوحدة » فى التصدع بمجرد أن اختفت الظروف الاقتصادية الملائمة . فايطاليا التى وجدت نفسها أمام عجز قياسى فى ميزان المدفوعات قد اتخذت اجراءات من جانب واحد تقوض أساس السوق المشتركة ذاتها : التجارة الحرة . واقتدت الدانمارك بذلك المثال . أما بريطانيا ، التى دخلت المجموعة الاقتصادية الاوروبية أخيرا ، فانها تعيد التفكير ، وتسعى الى اعادة النظر فى شروط العضوية ، وتصبح عضويتها ذاتها موضع شك مرة أخرى . كما أن بيان أوتاوا الذى افتتح ربع القرن الثانى لحلف الإطلنطى الذى تمزقه التناقضات يغير الصورة الشاملة .

لقد بدأت البلدان الاشتراكية فى ظروف أقل ملاءمة . ففى ١٩٤٩ ، حينما تأسس مجلس التعاون الاقتصادى ، لم يكن معظم أعضائه قد أكملوا بعد البناء الاشتراكى ، ووجد فى كثير من تلك البلدان قطاع خاص هام ، وكان بعضها قبل ذلك توابع للمواد الخام الزراعية للبلدان الرأسمالية المتطورة صناعيا . وكان عليها كذلك أن تعالج جروح الحرب العميقة . وكان من الضرورى القيام باعادة بناء الاقتصاد والتجارة الخارجية فالتجارة المتبادلة بين معظم بلدان أوروبا الوسطى والجنوبية الشرقية حتى ذلك الوقت كانت تقدر بأقل من خمس تجارتها الاجمالية ، وكانت حصة الاتحاد السوفيتى فيها أقل حتى من ذلك . وأخيرا وليس آخرا ، لم يكن هناك نموذج جاهز للتعاون بين الدول الاشتراكية . لقد كانت هناك صعوبات عرضية كثيرة ينبغى التغلب عليها (مثل قطع البلدان الرأسمالية المتطورة لروابطها الاقتصادية التقليدية) ، وكان لابد من التغلب على التقاليد الاقتصادية القديمة وبدء أساليب وتقاليد جديدة .

وفى هذه السنوات الخمس والعشرين ازداد الانتاج الصناعى للبلدان الاعضاء فى مجلس التعاون الاقتصادى ١٢ ضعفا . وخلال الفترة احتفظت هذه الاقطار بأسبقية ٣ أضعاف على الاقطار الرأسمالية فى معدل التطور ، رافعة الانتاج الصناعى اثنى عشر ضعفا . وتشكل بلدان الاسرة الاشتراكية حوالى ١٩ ٪ من مساحة الارض و ١٠ فى المائة من السكان ، واليكم ما يبين كيف تغيرت حصتها فى اقتصاد العالم .

حصة بلدان مجلس التعاون الاقتصادى فى الاجمالى العالمى (٪)

	١٩٥٠	١٩٧٣
الدخل الوطنى	١٥	٢٥
الانتاج الصناعى	١٨	٣٣
الصادرات	٧ر٤	٧ر٩
انتاج الكهرباء	٦ر١٣	أكثر من ٢٠ (١)
الصلب	٩ر١٨	٦ر٢٨ (١)
القمح	١ر٣١ (٢)	١ر٣٥ (٣)
قطن خام	١٥ (٢)	٢ر١٨ (٣)

ان التجارة القائمة على اتفاقيات طويلة الاجل ، والتعاون العلمى والتكنولوجى ، والتنسيق الاكبر للخطط الاقتصادية ـ كل هذا هيأ الظروف تدريجيا للتقدم الواسع فى التعاون الانتاجى المباشر . وظهرت مجمعات انتاجية هائلة تتجاوز الحدود الوطنية ، وأسست انظمة دولية مترابطة لتجهيز المواد الاولية والوقود ، ومدت أنابيب وخطوط دولية لنقل الطاقة . وقد أصبح واضحا أن أوسع وأقوى شكل للتعاون الاقتصادى الاشتراكى هو شكله الارقى أى التكامل وهو تشابك واندماج الاقتصاديات الوطنيةفى مجمع موحد . وفى ١٩٦٩ قرر مجلس التعاون الاقتصادى فى دورته الثالثة والعشرين (الخاصة) وضع برنامج شامل للتكامل الاقتصادى الاشتراكى ، وقد أقر فى ١٩٧١ فى الدورة الخامسة والعشرين . ومنذ ذلك الحين اتسمت كل دورة جديدة بخطوات جديدة فى التكامل ، وروابط جديدة بين الاقتصاديات الوطنية .

واليكم بعض الامثلة :

منذ سنة ١٩٦٢ بدأ العمل فى براغ ، تشيكوسلوفاكيا ، فى مركز التحكم المركزى لتوزيع شبكات خطوط الطاقة المتكاملة لبلغاريا ، والمجر ، والمانيا الديمقراطية ، وبولندا ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا وأوكرانيا الغربية فى الاتحاد السوفييتى ، ليساعد فى استخدام أكثر كفاءة للطاقات الموحدة . وبعد

(١) ١٩٧٢ (٢) معدل ١٩٦١ ـ ١٩٦٥ (٣) معدل ١٩٦٦ ـ ١٩٧٠

الدورة السابعة والعشرين لمجلس التعاون الاقتصادى ، اتخذ قرار بأن تقوم البلدان المختصة بصورة مشتركة بمد خط لنقل الطـــاقة ذى فونت عال من مدينة فينينسا السوفييتية الىالبيرترسا فى المجر ، يربط شبكة خطوط الطاقة المتكاملة للقسم الاوربى من الاتحاد السوفييتى مع النظام المشترك . واتخذت الدورة الثامنة والعشرون خطوة أخرى الى الامام حينما وافقت على اقتراح للبدء فى العمل التمهيدى لبناء شبكة خطوط متكاملة للطاقة لجميع البلدان الاعضاء فى مجلس التعاون الاقتصادى التى ترغب فىالانضمام اليها ، وهذا مايخلق الظروف للتخطيط المشترك لانتاج واستهلاكالكهرباء . وستقوم هيئات مجلس التعاون الاقتصادى بوضع مشروع تصـــميم عام لتوسيع خطوط نقل الطاقة بين شبكات الطاقة للبلدان المعنية حتى سنة ١٩٩٠ .

لقد حدث تطور مماثل فى أشكال التعاون فى تجهيزات الوقود . فأولا كانت هناك اتفاقيات طويلة الاجل لتوريدات النفط والغاز ، يتبعها انشاء أنابيب النفط ومليارات الامتار المكعبة من الغاز الطبيعى كل عام . وفى اجتماع صوفيا وقع رؤساء الحكومات اتفاقية عامة تعهدت بموجبها بلغاريا والمجر وجمهورية المانيا الديمقراطية وبولنـــــدا ورومانيا والاتحـــاد السوفييتى وتشيكوسلوفاكيا بصورة مشتركة ببناء أنابيب للغاز طولها ٢٧٥٠ كم من أورنبرج الى الحدود الغربية للاتحاد السوفييتى لكى يضخ خلالها كل عام ١٥ر٥٠٠ مليون متر مكعب من الغاز الطبيعى الى هذه البلدان . وأخيراً ، لقد تقرر وضع برامج لتعاون طويل الاجل لتوسيع انتاج الطاقة والوقود الاساسى لسد الاحتياجات حتى ١٩٩٠ .

ان عملية توسيع التكامل الاشتراكى أوضح ماتكون فى التخطيط . وقد سجلت دورة صوفيا عددا من الاولويات فى هذا المجال : فلاول مرة يجرى ادخال اجراءات التكامل المتفق عليها فى مشروعات الخطط الاقتصـــادية الوطنية لسنوات ١٩٧٦ — ١٩٨٠ ، ولاول مرة يبدأ العمل فيها فى خطة خمسية متفق عليها لاجراءات تكامل متعددة الاطراف . وفى مقـــدورنا اليوم أن نتحدث عن التخطيط لا بالمعنى الضيق فحسب ، كما يطبق علىالاهداف التكنيكية والاقتصادية ، بل بأوسع معنى لمعالجة مخططة للقضايا الاجتماعية الرئيسية . ان قرار البرنامج الشامل وتنفيذه المشترك هو مثال علىالجهود المبذولة لتخطيط تطور التخطيط . والمجالات الاقتصادية للبلدان الاعضـاء فى مجلس التعاون الاقتصادى التى سيطبق فيها تنسيق الخطط أو التخطيط المشترك قد تم الاتفاق عليها للسنوات الخمس عشرة أو العشرين القادمة .

ان الحواجز السياسية أو الاقتصادية ليست وحدها بالطبع هى العقبات أمام الروابط الاقتصادية الدولية . فأحيانا يصعب التغلب على حاجز تكنيكى بحت — اختلافات فى المقاييس الوطنية — حتى لو توفر أعظم قدر من النية الطيبة . وتجربة مجلس التعاون الاقتصادى فريدة فى هذا المجال ، أيضـــا

كما هى الحال فى مجالات أخرى عديدة . ان بلدان الاسرة الاشتراكية تتقدم من التعاون فى تحديد المقاييس الى التوحيد التام للمقاييس . لقد وافقت دورة مجلس التعاون الاقتصادى على اتفاقية لتطبيق مقاييس المجلس وأقرت أنظمة مقاييسه . والاتفاقية ، التى تحدد مقاييس عامة لجميع الاطراف الموقعة ، هى نموذج ساطع للسعى الثابت للاقطار الشقيقة من أجل الوحدة . ولا يوجد شىء من هذا القبيل فى العالم الرأسمالى .

ما هو سبب الاختلافات بين هذين النموذجين من التكامل ؟ ما الذى يكمن فى جذر النجاحات فى الصناعه الجماعية للتاريخ فى العالم الاشتراكى ؟

قبل كل شىء ، هناك عوامل اجتماعية ثابتة تعمل الى جانب النموذج الجديد للتعاون الاقتصادى : نظام اجتماعى تقدمى ، ملكية اشتراكية ، تخطيط مركزى . والتكامل الاشتراكى يطور التعاون من أجل مصلحة الجماهير ، ويحول دون التناقضات العدوانية . وأقوى تأكيد مقنع لذلك هو التناقص السريع للتفاوت بين المستويات الاقتصادية والثقافية للدول الاعضاء فى مجلس التعاون الاقتصادى .

غير أن التوافق الموضوعى للمصالح الاساسية ليس هو كل ما فى الامر . اذ لابد كذلك من الفهم الصحيح لهذه المصالح ، والتقييم الصحيح للتوازن بين الفائدة طويلة الاجل والمصاعب والمصروفات الجارية ، ويجب أن يتوفر التصميم على التغلب على هذه المصاعب . ويضمن ذلك سياسة علمية متفق عليها . وتكمن فى أساس جميع أشكال التعاون الروابط العميقة بين الاحزاب الشيوعية والعمالية للبلدان الشقيقة . وتجد ارادتها فى الوحدة تعبيرا فى عمل اللجنة السياسية الاستشارية للدول الاعضاء فى معاهدة وارسو ، وفى اجتماعات القادة الحزبيين ، وفى تنسيق الاعمال السياسية فى الميدان الدولى . وتعتبر الوحدة فى السياسة الاقتصادية عنصرا فى وحدة بلدان الاسرة الاشتراكية فى مجموعها .

ان النموذج الجديد من التعاون لا يخدم بلدان الاسرة الاشتراكية وحدها . فمجلس التعاون الاقتصادى أسرة مفتوحة . ويجرى تطوير تعاون واسع مع فنلندا على أساس اتفاق خاص . ويحتفظ مجلس التعاون الاقتصادى بعلاقات مختلفة الاشكال مع أكثر من ٢٠ منظمة عالمية ، حكومية أو غير حكومية اقتصادية ، علمية وتكنيكية . وهو على استعداد لتوسيع التعاون مع جميع البلدان بغض النظر عن النظام الاجتماعى أو السياسى على أساس المساواة ، والاستقلال ، والمنفعة المتبادلة وعدم التدخل فى الشئون الداخلية . وتتسع المساعدة المتشعبة الى الاقطار النامية ، وخاصة صندوق البعثات الخاص الذى أسس للمساعدة فى تدريب الكوادر الوطنية .

العالم الاشتراكى

"حقائق وأرقام"

يزيد التقدم الاقتصادى والسياسى والاجتماعى فى العالم الاشتراكى من جاذبية الاشتراكية للجماهير العاملة فى كل انحاء العالم ، ويدعم مواقعها فى منافستها التاريخية مع الرأسمالية . وأكدت الحقائق التى لا تدحض ذلك فى السنوات الخمس التى مضت على المؤتمر العالمى الذى عقده الشيوعيون فى سنة ١٩٦٩ . وقد أصبح تأثير الاشتراكية على التطور الاجتماعى فى كل انحاء العالم أكبر من أى وقت مضى .

وقد شهدت هذه السنوات الخمس المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفييتى ، والمؤتمر العاشر للحزب الشيوعى البلغارى ، والمؤتمر العاشر لحزب العمال الاشتراكى المجرى ، والمؤتمر الثامن للحزب الاشتراكى الالمانى الموحد ، والمؤتمر الرابع عشر للحزب الشيوعى الرومانى ، والمؤتمر العاشر لرابطة الشيوعيين اليوغوسلاف . وتجرى الاستعدادات لعقد المؤتمر الأول للحزب الشيوعى الكوبى .

وقرارات هذه المؤتمرات التى تعقدها الاحزاب الشقيقة لها سمة مشتركة **انها تتضمن برامج واسعة للتطور الاجتماعى والاقتصادى فى كل بلد ، مع التركيز على الاجراءات الرامية الى تحسين الظـــروف المادية والثقافيــة للجماهير العاملة تحسينا كبيرا .**

ورغم أن البلدان الاشتراكية تشغل مساحة تقل عن ٢٦٪ من مســاحة العالم وعدد سكانها أقل من ٣٣٪ من سكان العالم ، فقد أنتجت حــوالى ٣٩٪ من الانتاج الصناعى العالمى عام ١٩٧٢ . وبعبارة أخرى ، فان الانتاج بالنسبة للفرد من السكان أعلى منه فى البلدان الاخرى .

وتتبين مزايا الاسلوب الاشتراكى فى الانتاج بشكل أكثر وضــوحا من النتائج التى حققتها البلدان الاعضاء فى مجلس التعاون الاقتصادى ، الذى احتفل بالذكرى الخامسة والعشرين لانشائه منذ عدة أشهر . ويعيش فى هذه البلدان حوالى عشر سكان العالم ، ولكنهم ينتجون حوالى ثلث الانتاج الصناعى العالمى ، وحوالى خمس الطاقة الكهربائية فى العالم ، وحوالى ربع الاسمنت ، وأكثر من ربع الصلب ، وحوالى ثلث الاسمدة المعدنية . ولكن يجب أن نتذكر أن كل هذه البلدان ، فيما عدا جمهورية ألمانيا الديمقراطية وتشيكوسلوفاكيا ، كانت ، قبل أن يبدأ البناء الاشتراكى ، من بلدان العالم المتخلفة اقتصاديا أو ذات التطور الضعيف . وفى سنة ١٩٧٣ تجاوز الدخل الوطنى فى البلدان الاعضاء فى مجلس التعاون الاقتصادى الحد الذى وصل اليه فى سنة ١٩٥٠ بنسبة مقدارها ٤٧٠٪ ، فى حين أن الزيادة المسجلة فى البلدان الرأسمالية المتطورة كانت ١٨٠٪ .

ففى السنوات الثلاث من الخطة الخمسية الحالية « ١٩٧١ — ١٩٧٣ » كان نمو الدخل الوطنى فى بلغاريا ٢٥٪ وفى المجر والاتحاد السوفييتى ١٩٪ وفى ألمانيا الديمقراطية ومنغوليا وتشيكوسلوفاكيا ١٧٪ ، وفى بولندا ٣٠٪ وفى رومانيا ٣٨٪ .

وفى المرحلة الحالية من بناء وتحسين المجتمع الاشتراكى المتطور ، فان دور العوامل المكثفة ، وانتاجية العمل على وجه التحديد ، تحتل أهميــة خاصة بالنسبة للتطور الاقتصادى . فمنذ عدة سنوات وحتى الان ، كان الانتاج الزراعى فى معظم بلدان الاسرة الاشتراكية يتسع ، بينما بقى عدد السكان المشتغلين بالزراعة ثابتا أو تناقص . وفى الصناعة ، كانت انتاجية العمل الاعلى فى سنة ١٩٧٣ مسئولة عن ٧٩٪ من نمو الانتاج فى بلغــاريا ، وعن ٨٧٪ فى جمهورية ألمانيا الديمقراطية ، وعن ٧٣٪ فى بولندا ، وعن ٨٢٪ فى المجر والاتحاد السوفييتى ، وعن ٨٨٪ فى تشيكوسلوفاكيا .

ان التوسع الصناعى الاشتراكى يتميز بدينامية طويلة الامد وبمعدلات نمو عالية مستقرة .

وهناك اتجاه نموذجى فى العالم الاشتراكى ، هو أن مستويات التطور الاقتصادى فى كل بلد ومنطقة تميل الى التوازن . ويتم هذا عن طريق منح الاولوية لتطور الصناعى فى البلدان المتخلفة بالمساعدة الاخوية من أسرة الدول الاشتراكية باكملها . ويمكن توضيح هذا الاتجاه بمعدلات النمو الصناعى لمختلف البلدان ، مع اعتبار معدل ١٩٥٠ يساوى ١٠٠ :

	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٢
بلغاريا	٦٩١	١٢ ضعفا	١٤ (ضعفا)
المجر	٣٨٦	٥٢٣	٥٨٩
جمهورية المانيا الديمقراطية	٣٩٢	٥٣٧	٦٠٣
كوبا « ١٩٦٢ = ١٠٠ »	١٠٦	١١٦ (١٩٦٨)	—
منغوليا	٤٤٦	٧١٤	٨٦٩
بولندا	٥٢٣	٧٨٢	٩٨٣
رومانيا	٦٤٩	١ (ضعفا)	١٤ (ضعفا)
الاتحاد السوفييتى	٤٥٨	٦٨٩	٧٩١
تشيكوسلوفاكيا	٣٦٤	٥٠٥	٥٧٥
جمهورية فيتنام الديمقراطية (١٩٥٥ = ١٠٠)	٩٤٧	١٠ (أضعاف)	١٢ (ضعفا)
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية (١٩٤٩ = ١٠٠)	١٢ ضعفا	١٢ ضعفا	—
يوغوسلافيا	٤٣٤	٥٨٢	٦٩٢
بريطانيا العظمى	١٦٠	١٧٨	١٨٤
الولايات المتحدة الامريكية	١٩٩	٢٣٨	٢٥٥
جمهورية المانيا الاتحادية	٣١٩	٤٢٦	٤٥٢
فرنسا	٢٣٢	٣١٦	٥١٨

والطاقة الاقتصادية للبلدان الاشتراكية موجهة لرفاهية الشعب . وفى ١٩٧٣ ازداد الدخل الوطنى بالنسبة للفرد بمقدار ٩ر٧٪ فى بلغاريا . و ٤ ونصف — ٥٪ فى المجر و ١٠٪ فى بولندا (الاجر الحقيقى) ، و ٥٪ فى الاتحاد السوفييتى . وازدادت دخول الجماهير العاملة كذلك فى جمهورية المانيا الديمقراطية وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا وكوبا ومنغوليا . وقد زادت كل البلدان الاعضاء فى مجلس التعاون الاقتصادى الى جانب الاجر المنتظم وارتفاع المرتبات ، زيادة فى الاعتمادات المخصصة للاستهلاك العام ، واتخذت اجراءات عميقة اخرى لتحسين مستوى المعيشة فى سنة ١٩٧٣ . ورفع الحد الادنى للاجور والمرتبات فى بلغاريا ورومانيا ومناطق كبيرة فى الاتحاد السوفييتى . وارتفعت كذلك الاجور الاساسية ومعدلات الاجور ارتفاعا كبيرا ، وحدثت زيادات شاملة فى أجور فئات كبيرة ممن يتقاضون أجرا فى

بلغاريا والمجر والاتحاد السوفييتى . وحدثت زيادات كــذلك فى رواتب التقاعد فى بلغاريا ورومانيا والاتحاد السوفييتى وتشيكوسلوفاكيا . وهناك مزايا جديدة أصبحت سارية المفعول بالنسبة لتلاميذ المدارس الابتدائية فى بلغاريا ، ورفعت المنح الدراسية للطلاب فى بولندا . وأدخلت مزايا اجتماعية اضافية فى جمهوريه ألمانيا الديمقراطية ومنغوليا . ورفع الاجر المدفوع أثناء المرض فى بولندا ، ومنحت مزايا جديدة لاعضاء المزارع التعاونية ، خاصة بالعطلات والعلاج فى المصحات فى رومانيا ، وازدادت المنح التى تقدم قبل الولادة فى الاتحاد السوفييتى ، ومنح الاطفال فى رومانيا ، ومنــح العائلات التى لديها أطفال فى تشيكوسلوفاكيا . وقد شيد أكثر من ثلاثة ملايين مسكن فى البلدان الأعضاء فى مجلس التعاون الاقتصادى فى الاثنى عشر شهرا الماضية .

ويمكن توضيح معدل نمو الاستهلاك بالجدول التالى ، الذى يبين نمو البيع بالتجزئة فى مختلف البلدان (١٩٥٠ = ١٠٠) :

	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٢
بلغاريا	٤٥٢	٦٨٤	٧٧٧
المجر	٢٥٣	٣٨٩	٤٣١
جمهورية ألمانيا الديمقراطية	٢٩٦	٣٧١	٤٠٩
بولندا	٢٨٨	٣٩٠	٤٧٥
رومانيا	٤٧٩	٧٢٦	٨٤٢
الاتحاد السوفييتى	٣٩٥	٥٨٦	٦٦٨
تشيكوسلوفاكيا	٢٣٢	٣٣٨	٣٧٤
الولايات المتحدة الامريكية	١٥٩	١٧٧	١٩٧

وتتضمن الخطط الخمسية للتنمية الاقتصـادية فى بلدان أسرة الدول الاشتراكية فى الفترة ١٩٧١ — ١٩٧٥ — اجراءات واسعة لضمان حدوث مزيد من نمو الاستهلاك الشعبى .

وتتضح مزايا النظام الاشتراكى بصورة بارزة من تطور الاتحاد السوفييتى أول بلد اشتراكى فى العالم .

فالاتحاد السوفييتى لا يعرف الازمات . وقد ظل الانتاج ينمو بمعـدل سريع باستمرار . وقد فاق كل البلدان الصناعية الاخرى فى انتاج الفحم والحديد الغفل والصلب والقمح والاسمنت والجرارات والمنسوجات القطنية والصوفية والسكر والزبدة ، وغير ذلك .

وكل الجمهوريات القومية فى الاتحاد السوفييتى لها حقوق متساوية ،

وقد وصلت الى مستوى مرتفع من التطور الاقتصادى . ولا يوجد أدنى أثر للاضطهاد القومى أوالعنصرى فىهذا البلد الذى يضم ١٠٠ قوميه .لقد تشكلت مجموعة تاريخية جديدة من الناس ـ هى الشعب السوفييتى .

وأسبوع العمل فى الاتحاد السوفييتى يبلغ فى المتوسط ٣٩ ونصفساعة وهبطت الحوادث الصناعية بمقدار الثلث فى عشر سنوات ، وكان آخر عهده بالبطالة منذ حوالى نصف قرن من الزمن تقريبا . فلم توجد بطالة منذ ذلك الحين . وسن التقاعد للرجال ٦٠ سنة وهو يقل عنذلك فىالمهن الخطرة .

وكل الاسعار مستقرة فى الاتحاد السوفييتى ، فى حين أن الدخول الحقيقية تزداد بحوالى ٥٪ سنويا .

وتبلغ قيمة ايجارات المساكن فى الاتحاد السوفييتى حوالى ٥٪ من الاجر ونسبة الضرائب ٨٪ فى المتوسط ، والمدارس والجامعات مفتوحة لابناء الشعب العامل .

والاتحاد السوفييتى هو الدولة الاولى فى العالم فيما يتعلق بارتياد المسارح ودور السينما وقاعات الموسيقى والمكتبات والمتاحف .

ويبدأ سن الانتخاب فى الاتحاد السوفييتى فى الثامنة عشرة . وتتسع سلطات الهيئات المنتجة باستمرار . ويشترك ٢٥ مليون رجل وامرأة فى ادارة شئون الدولة . وللناس ثقة عالية بالمستقبل .

وتشير الوثيقة التى أصدرتها الاحزاب الشيوعية والعمالية فى اجتماعها فى سنة ١٩٦٩ الى أن (احدى المهام الاساسية للاحزاب الشيوعية والعمالية فى البلدان الاشتراكية تطوير تعاون شامل فيما بين هذه البلدان وضمان نجاحات جديدة فى المجالات الاساسية للمنافسة الاقتصادية بين النظامين ، وفى تقدم العلم والتكنولوجيا .

وقد شهدت السنوات الخمس الماضية تطورات هامة فى تعاون البلدان الشقيقة . وقد تعمق هذا التعاون وتحسن . وبدأت هذه التطورات بالدورة الثالثة والعشرين (الخاصة) التى عقدها مجلس التعاون الاقتصادى فى سنة ١٩٦٩ واشترك فيها قادة الاحزاب والحكومات فى البلدان الشقيقة . وقدرت هذه الدورة أن يكون الاتجاه العام للتعاون موجها نحو التكامل الاقتصادى الاشتراكى . ويعكس هذا الظروف الموضوعية فى المرحلة الراهنة من مراحل البناء الاشتراكى ـ فقد بدأت معظم البلدان الاعضاء فى اسرة الدول الاشتراكية بناء وتحسين الاشتراكية المتطورة ، والثورة

العلمية والتكنولوجية تتكشف ، وتساوت الى حد كبير مستويات التطور الاقتصادي للبلدان الاعضاء فى المجلس .

وأقر المجلس ، تمشيا مع هذا الخط ، فى دورته الخامسة والعشرين التى عقدت فى سنة ١٩٧١ برنامجا شاملا لزيادة تعميق وتحسين التعاون والتكامل الاقتصادى الاشتراكى بين البلدان الاعضاء ، مدخلا تحولا من اجراءات التكامل المنفصلة الى التكامل الشامل ـ وهو نظام للاعمال المشتركة فى الفترة القادمة التى تبلغ مابين ١٥ و ٢٠ عاما ، وقد مهد الطريق الى التعميق الحالى للتكامل التطورات السابقة فى مجلس التعاون الاقتصادى وهذا التعميق يرفع التكامل الى مرحلة جديدة ونوعية جديدة .

وقد ظلت تعمل فى براغ منذ أكثر من عشر سنوات ادارة مركزية لشبكة كهرباء مشتركة تضم بلغاريا والمجر وجمهورية ألمانيا الديمقراطية ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا وشبكة الكهرباء فى غرب أوكرانيا فى الاتحاد السوفييتى . وهى تكفل وفرا هائلا فى الطاقة الكهربائية . وقد تقرر الان بصورة مشتركة بناء خط لنقل الكهرباء قوته ٧٥٠ كيلو فولت من الاتحاد السوفييتى الى المجر . وسوف يربط هذا الخط شبكة الكهرباء فى الجزء الاوربى من الاتحاد السوفييتى بشبكات الكهرباء فى البلدان الاشتراكية الاخرى ، وسوف يمكنها من الاستفادة من المدى الواسع لاحزمة الزمن ومايترتب على ذلك من عدم التساوى فى الحد الاقصى للحمولة الكهربائية وسوف تزداد فاعلية التعاون زيادة كبيرة

وليس هذا الا مثلا من أمثلة عديدة . ويوجد كذلك الخط الثانى من خطوط أنابيب بترول الصداقة ، والشبكة الدولية لخطوط أنابيب الغاز الذى يربط المخزون من الغاز فى الاتحاد السوفييتى بالمستهلكين فى البلدان الاخرى الاعضاء فى مجلس التعاون الاقتصادى . وقد تلا اقرار البرنامج الشامل سلسلة من الاتفاقيات عن الاستخدام المشترك للموارد الطبيعية . وسوف تبنى البلدان الاعضاء فى المجلس بشكل جماعى (ثم تستخدم استخداما مشتركا) مصانع لب الشجر والورق فى است ـ اليم ومصانع الاسمنت فى كيمبايف فى الاتحاد السوفييتى . ويجرى اعداد اتفاقية للمشاركة الجماعية فى بناء مصانع كبيرة الحديد والصلب ، تجهز بالمواد الخام من كورسك ، ومقدر لها أن تنتج سنويا بين ١٠ و ١٢ مليون طن من الصلب . وسوف تمد الاقطار المشاركة بصفائح الصلب

وقد بدات اقتصاديات الاقطار الشقيقة الاعتماد بصورة متزايدة على الاجراءات التكاملية لمعالجة قضية الوقود والطاقة . ومن الملاحظ ، أن صادرات الكهرباء من الاتحاد السوفييتى الى اقطار مجلس التعاون الاقتصادى الاخرى سوف تزداد من (١٤) مليون مجاواط / ساعة فى فترة الخطة الخمسية السابقة (١٩٦٦ ـ ١٩٧٠) الى ٤٢ مليون ميجاواط /

ساعة فى فترة خطة السنوات الخمس الحالية ، كما سوف ترتفع صادرات النفط من ١٣٨ مليون طن الى ٢٤٣ مليون طن ، والغاز من ٨٫٠٠٠ مليون متر مكعب الى ٣٣٫٠٠٠ مليون متر مكعب . ويتسع التعاون فى بناء محطات الطاقة الكهرومائية والذرية .

والتعاون فى الصناعات التحويلية يتسع بسرعة . وقد عقدت فى ١٩٧١ ــ ١٩٧٣ سبع عشرة اتفاقية عن التخصص والتعاون بين أطراف متعددة ، بشأن أدوات ومعدات الالات وحدها وهى تشمل أكثر من ١٧٠٠ صنف . وعلى سبيل المثال ، يتلقى مصنع تولياتى السوفييتى للسيارات عشرات من الاجزاء والقطع الصغيرة للسيارات التى ينتجها ، من بلغاريا والمجر وبولندا وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا . وفى الوقت نفسه تزود صناعة السيارات فى بولندا وبلدان أخرى بأجزاء السيارات المصنوعة فى الاتحاد السوفييتى .

وتتغير أشكال التخصص والتعاون كذلك . فى الماضى ، كان التعاون قاصرا أساسا على صناعة الحديد والصلب ، وانترخيم فى الصناعةالكيماوية واغروماش فى الالات الزراعية ، وغير ذلك ، أما الان فيتم التركيز على التنسيق بين الخطط الاقتصادية الخمسية لمختلف البلدان ، وعلى التخطيط المشترك لمختلف الصناعات . وقد بدأ يظهر نوع جديد من الهيئات الدولية مثل الهيئات الاقتصادية المندمجة انتراتو مينستروفت (الهيئة الدولية للمعدات الذرية) وانتراتوميجبرغجو (الهيئة الدولية للطاقة الذرية) ، وانترتكستيلماش (الهيئة الدولية لصناعة النسيج) . وهى ، اذا صح التعبير ، « شركات اشتراكية دولية » ، ولا حاجة بنا الى القول أنها تؤدى بسبب استنادها الى الملكية الاشتراكية للشعب بأكمله ، وظيفة مختلفة اختلافا أساسيا عن وظيفة الاحتكارات الرأسمالية الدولية ــ وظيفة التعاون والمساعدة المتبادلة على أساس المساواة بدلا من التبعية والاستغلال

لقد عقدت البلدان الاعضاء فى مجلس التعاون العلمى والتكنيكى . وفى نهاية ١٩٧٣ كان يوجد ٣٧ مركز تنسيق تدرس مختلف قضايا التعاون العلمى والتكنيكى / اثنان فى بلغاريا ، واثنان فى المجر ، وأربعة فى جمهورية ألمانيا الديمقراطية ، وخمسة فى بولندا ، وثمانية عشر فى الاتحاد السوفييتى وستة فى تشيكوسلوفاكيا . وهذه المراكز تنسق جهود أكثر من ٥٠٠ هيئة من هيئات البحث العلمى . وفى سنة ١٩٧٣ اشترك حوالى ١٦٠٠ مركز ابحاث وغيرها من المنظمات المتشابهة فى أكثر من ٢٠٠٠ مشروع بحث علمى وتكنيكى مشترك أو متفق عليها ، على أساس الاتصالات المباشرة الثنائية وبين أطراف متعددة .

لقد حقق مجلس التعاون الاقتصادى تقدما هاما ، يؤكده حدثان يدلان على نمو هيبته الدولية أولهما انضمام كوبا اليه وثانيهما عقده اتفاقية تعاون مع فنلندا .

لقد أكدت السنوات الاخيرة مرة أخرى ، حكم اجتماع ١٩٦٩ القائل بان التيار الرئيسي لتطور الانسانية يفرزه النظام الاشتراكي العالمي ، والطبقة العاملة العالمية وجميع القوى الثورية ، فهجوم الاشتراكية السلمي قد زاد في هيبتها الدولية ، وفي النفوذ السياسي للبلدان الاشتراكية . ونتيجة لذلك اضطرت الدوائر الحاكمة في الدول الامبريالية الكبرى الى قبـــول سياسة التعايش السلمي . فسلسلة المعاهدات المعقودة في الاونة الاخيرة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الامريكية ، وبين الاتحاد السوفييتي وجمهورية ألمانيا الاتحادية وبين جمهورية بولندا الشعبية وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، وبين جمهورية ألمانيا الديمقراطية وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، وبين جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية وجمهورية ألمانيا الاتحـادية — برهان آخر على نفوذ الاشتراكية الاكبر .

ان شجاعة الشعب الفيتنامي ، والمساندة الحازمة التي تلقاها من بلدان الاسرة الاشتراكية ، والنفوذ المتنامي للاقطار الاشتراكية ، أنهت العـدوان الامبريالي ضـــد دولة اشتراكية هي جمهورية فيتنام الديمقـراطية . والمساعدة السياسية والعسكرية والاقتصادية التي قدمتها بلدان الاسـرة الاشتراكية الى الاقطار المناضلة ضد العدوان الاسرائيلي ، احدث تأثيرا هائلا على مجرى الاحداث في الشرق الاوسط وسهلت التحول نحو سـلم دائم وعادل .

لقد أدى الثبات الذى أظهره الشعب الكوبي في دفاعه عن مكتسبات أول دولة اشتراكية في أمريكا ، والمساعدة التي تلقاها من البلدان الشقيقة الى انهيار الحصار السياسي والاقتصادي المفروض على كوبا ، والذى اتضح بصورة خاصة في السنوات الاخيرة . وتقيم كوبا روابط سياسية واقتصادية مع أقطار أمريكية لاتينية أخرى ، ولها علاقات تجـارية حتى مع كندا ، عضو حلف شمال الاطلنطي وحليف الولايات المتحدة في القارة الامريكية .

واثمرت سنوات العمل السياسي المشترك للاسرة الاشتراكية في وســط أوروبا ، بحيث جرى وضع حد لسياسة عدم الاعتراف بجمهورية ألمانيـا الديمقراطية ، وللدعاوى الاقليمية الانتقامية ضد البلدان الاشتراكية . وكان عدد الاقطار المعترفة بالدولة الالمانية الاشتراكية في وقت انعقاد اجتماع ١٩٦٩ (١٧) بلدا فحسب ، ثلاثة عشر منها بلدانا اشتراكية وأربع دول نامية ، وفي نهاية مارس ١٩٧٤ أصبح العدد (١٠٢) بلدا .

وشهدت هذه السنوات الخمس توسعا جديدا في التعاون السياسي فيما بين البلدان الاشتراكية . واصبحت الاجتماعات التي يعقدها قادة الاحزاب الشيوعية والعمالية في بلدان الاسرة الاشتراكية في القرم حدثا بارزا في السياسة الدولية . وقد حددت المؤتمرات الدولية التي عقدت في موســكو عن النشاط الايديولوجي والعمل التنظيمي الطريق الى زيادة تحسين التعاون بين الاحزاب الشقيقة في هذه المجالات .



في الفن والثقافة :

من عواصم العالم :

● معلومات موجزة عن الأحزاب ●

معرض توت عنخ آمون فى لينجراد

بقلم : أحمد أبو كف

منذ وقت طويل وسكان لينجراد ينتظرون هذا الحدث الهام . وعندما بدأت المحادثات فى القاهرة لعرض خمسين قطعة من الاثاث الجنائزى للفرعون الذهبى توت عنخ امون فى الاتحاد السوفييتى ، ظهرت فى صحف لينجراد مقالات عديدة تناولت هذا الموضوع. وتحدث الصحفيون والمراسلون عن التاريخ المثير لهذا الفرعون الصغير ، وعن اكتشاف

مقبرته بعد ٣٣ قرنا من وفاته فى وادى الملوك على يد عالم الاثار الشهير هوارد كارتر. والقت الصحف الاضواء على تفاصيل المحـــادثات التى اجراها فى القاهرة اثنان من مشاهير العلماء فى لينجراد وهما الاكاديمى بوريس بيوتروفسكى مدير متحف الارميتاج وعـــالم المصريات المشهور ، والدكتور فلاديمير لوكونين رئيس قسم الاثار الشرقية فى الارميتاج .

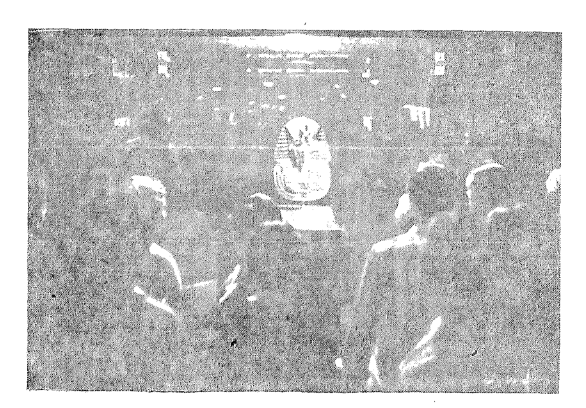
واهتمام سكان لينجراد بكنـــوز الفن المصرى القديم لم يكن وليد الصدفة . ففى المدينة كثير من الاثار ، المرتبطة بالحضـــارة

المصرية ابتداء من تمثال ((أبوالهول)) الاصلى ، الذى تم نقله فى احد الايام من وادى طيبة القديمة الى شواطىء نهر نيفا بلينجراد ، الى الاهرامات الصغيرة ، التى بنيت تقليدا لاهرامات مصر فى احدى حدائق المدينة . الى

البوابة الفرعونية التى تشير الى مدخـــل القصر الصيفى فى قرية بوشكين ، والتى تبعد حوالى الثلاثين كيلو مترا من لينجراد

ومما يذكر هنا ان متحف الارميتـــاج فى لينجراد الذى يتمتع بشهرة عالمية يضم مجموعة طريفة من الاثار المصرية القديمـــة لمختلف العصور . وفى هذا القسم من المتحف تعرض القطع الخمسين من الاثاث الجنائزى للفرعون الذهبى توت عنخ امون .. والتى عرضت من قبل لمدة ستة اشهـــر فى متحف بوشكين فى العاصمة السوفييتية

ولقد صاحب نقل هذه المجموعة الفريدة من اثار الفرعون الصغير طقوس خاصة . فلقد وضعت فى صناديق .. وارسلت الى الارميتـــاج عن طريق السكة الحديد فى عربتين مخصصتين لذلك . وجرت تعبئة كل قطعة من الاثار فى ورق مخصص للتعبئة بعد لفها بطبقات سميكة من القطن المندوف . ثم وضعت الاثار فى صناديق من الخشب ، ووضعت هى بدورها داخل ورق مضـلع ماص للصدمات فى صناديق اخرى . وهكذا امكن الاطمئنان الى حمايتها من الهزات الضـارة



● القناع الذهبى لتوت عنخ امون بمتحف الارميتاج . يتصدر المعرض .. وتخفت عنده الاضواء .. يعطيك التأثير التاريخى للحظات .. اكتشاف المقبرة منذ ٥٢ عاما . ●



● سكان لينتجراد يشاهدون المعروضات ووقفة عند المركب المقدس للفرعون الذهبى ●

وقد تحدث د. صالح احمد صالح مدير المعمل الكيميائى فى هيئة الاثار المصرية والذى صاحب القطع من القاهرة الى موسكو قائلا: ان اثار «توت» رقيقة للغاية، ونظرا لانه قد مضى عليها حوالى ٣٣ قرنا من الزمان ، فانها تتطلب بالطبع اهتماما خاصا . غير انه تجدر الاشارة الى ان المعروضات قد تحملت كل عثرات الطريق بصورة رائعة

ولم تكن هذه هى المرة الاولى التى تغادر فيها الاثار المصرية القديمة موطنها . انها ذهبت الى كل من طوكيو وباريس ولندن .. وفى كل مكان عرضت فيه اذهلت من رآها لكثرة ما احتوته من ذهب ولدقة وعظمة صنعها

ويقول ابراهيم النواوى امين اول متحف الاثار فى القاهرة والذى رافق القطع فى متحف بوشكين ستة أشهر :

« هنا فى لينينجراد للمعروضات وضع خاص لاول مرة . ولقد صمم المعرض بحيث يعطى صورة تقريبية للوضع الحقيقى داخل مقبرة «توت» الاصلية. كما يجرى عرض الآثار فى صالات العرض تبعا لاهميتها وتتابعها التاريخى .

كانت مقبرة الفرعون الصغير تضم عدة حجرات : دهليز ، وغرفة للمدخل ، ومخزن صغير لحاجيات المعيشة الضرورية ومواد التموين اللازمة « للحياة الاخرى » ، بعد ذلك نجد غرفة الدفن وبها التابوت، تجاورها غرفة اخرى ، يطلق عليها علماء الاثار تجاوزا اسم « الكنز » .

وفى المعارض السابقة لم تعط العناية الكافية لموضوع تنظيم الغرف. ونتيجة لذلك كنا نجد أدوات الطقوس معروضة بجانب الادوات المنزلية وأدوات الزينة وأدوات السراديب

وفى معرض لينينجراد حدد مكان خاص لكل شىء على حدة ، وفقا للغرض منه وذلك فى خمس صالات فسيحة . وأعد كل شىء فى المعرض وفقا لاخر صيحة فى العلم والفن .. كما ان أحدث وسائل العلم والتكنولوجيا قد اتبعت مع القطع .. من ناحية الامن ودرجات الحرارة والرطوبة .

ويرجع الفضل الكبير فى ذلك بالطبع الى الاكاديمى بوريس بيوتروفسكى ، أحد العلماء البارزين فى دراسة الحضارة المصرية القديمة .. وأيضا لفنان الارميتاج الكبير يوريوف الذى صمم المعرض بطريقة رائعة .

يبدأ المعرض بتمثال كبير لكا أو «الحارس» شبيه للفرعون توت عنخ آمون . وبالقرب منه توجد زهريتان أنيقتان من الالباستر ، أى تلك الاشياء التى عثر عليها فى المقبرة عند بداية عمليات التنقيب

وتعتبر القاعة الثانية ذات مغزى كبير لفهم المعروضات ، بالرغم من أنها لا تضم الا لوحتين صغيرتين من الطين . ولم تكتشف هاتان اللوحتان فى مقبرة الفرعون وانما وجدتا فى الارشيف الملكى فى تل العمارنة .. وتمثل اللوحتان خطابين الى فرعون مصر . ويشهد الخطابان على العلاقات الواسعة للدولة المصرية القديمة فى القرنين الخامس عشر والرابع عشر قبل الميلاد مع بلدان آسيا الغربية ودول حوض البحر المتوسط . كما علقت خارطة كبيرة على اللوحتين تمثل جغرافية هذه العلاقات فى تلك الفترة

وقد قال لى الاكاديمى بوريس بيوتروفسكى:

« اننا نعطى لهذه القاعة بما تحتويه من معروضات مغزى كبيرا . فمصر لم يكن لها فى عهد الاسرة الثامنة عشرة أثر كبير على ثقافة الدول المجاورة وحدها ، وانما تأثرت هى بدورها بثقافة هذه البلدان . وعلى أساس هذه النظرة يجب أن نقيم كنوز وادى الملوك. وربما يجدر بنا أن نشير الى بعض المعروضات الفنية ، والتى تبدو بطبيعتها غير مصرية صميمة ، وانما أهديت الى الملك توت عنخ امون من حكام البلدان الاخرى . ومن الامثلة على ذلك الخنجر الذى اكتشف على مومياء الملك ، وصندوق المجوهرات المطعم بالعاج. ونحن ننوى ان نقوم بعدد من الابحاث مع زملائنا من علماء مصر حول هذا الموضوع . وربما يحالفنا الحظ ونوفق الى اكتشاف صفحات جديدة فى تاريخ العلاقات بين بلدان العالم القديم فى هذه الفترة من التاريخ»

ويثير معرض توت عنخ امون اهتماما كبيرا لدى سكان لينينجراد وضيوف المدينة . فالجميع يرغب فى زيارة المعرض . وتقف لهذا الغرض صفوف طويلة امام مدخل متحف « الارميتاج » خمس مرات يوميا .
ويقول بيوتروفسكى مدير الارميتاج :



● فى كل يوم عنـد مبنى متحف الارميتاج تمتد طوابير الـراغبين فى زيارة معرض كنوز مقبرة توت عنـخامون ويبلغ عدد الـراغبين ما بين ١٢٠٠ و ١٥٠٠ زائر على ٥ مرات ●

« حتى لا تحدث أية فوضى ، وحتى نتيح فى نفس الوقت امكانية لاكبرعدد من الراغبين فى زيارة المعروضات ، فقـد قررنا أن تتم الزيارة على أساس مدة محددة ، فتمتد مدة كلدفعة من الزوار ساعةونصفا تقريبا:وهذا وقت يكفى لمشاهدة كافةالمعروضات باهتمام. وقد تلقينا طلبات عديدة من المؤسســات والمنظمات فى لينتجراد للزيارات الجماعيــة وكذلك من الهيئات السياحية السوفييتيـة والاجنبية . وسوف يستمر المعرض حتى ١٥ نوفمبر ١٩٧٤ ، وفى تقديرنا أن ٨٠٠ الف مواطن سيتمكنون من زيارة المعرض خلال هذه الفترة » .

وبعد ذلك سينتقل المعرض الى مدينـة « كييف » فى شهر أكتوبر .. ليظل بهاحتى اوائل العام القادم .



قبرص..
المؤامرة ماتزال مستمرة

كشفت الاحداث التى جرت فى قبرص ، والتى تتحمل مسئوليتها الزمرة العسكرية فى اليونان والمسئولون فى حلف الاطلنطى ان القوى الرجعية والامبريالية تكثف نشاطهافى شرقى البحر المتوسط ، وتعيد ترتيب قواها بهدف الاعداد لمخططات جديدة ضد شعوب تلك المنطقة وعلى وجه الخصوص ضد الشعوب العربية .

ولقد حاولت تلك القوى ان تقضى على استقلال قبرص عن طريق التدخل العسكرى المسلح ، وبعد فشل الانقلاب سعت الى تحقيق نفس الاهداف عن طريق ما قامت به من مناورات ومن وراء الستار . فهناك دوائر معينة فى حلف الاطلنطى تجعل من استقلال قبرص ووحدة اراضيها هدفا للمساومة من اجل تدعيم مراكزها العسكرية الاستراتيجية فى شرقى البحر المتوسط . وهذه الدوائر تسعى بكل جهدها من اجل مواجهة العالم بتقسيم قبرص كحقيقة واقعة ، او على الاقل لمواجهة العالم بالاوضاع التى تنتهى الى هذا التقسيم ،وهى لا تكف عن محاولة تقرير مصير الشعب القبرصى بطريقة تعسفية من وراء الظهور ، وتقويض مصالحه الحيوية الاساسية .

وكانت مفاوضات جنيف بين البلدان الثلاثة بريطانيا واليونان وتركيا ، تلك المفاوضات التى لم تشارك فيها جمهورية قبرص ،محاولة لتعطيل التسوية السياسية للازمة القبرصية واستمرار احتلال القوات الاجنبية للجزيرة مما يخلق الظروف التى تبرر تقسيمها .

والبيان الثلاثى الذى صدر فى جنيف انما يتجاهل تماما اى عودة سريعة للحكومة الدستورية التى يتراسها الاسقف مكاريوس وتتصرف الدول الثلاث المشتركة فى المحادثات من خلف ظهر الحكومة الشرعية فى قبرص كما تتجاهل القرار الجماعى الصادر عن مجلس الامن وليس لاحد اى حق فى تقرير الشئون التى تخص قبرص وحدها دون موافقة حكومتها الشرعية . ولابد ان يكون ذلك واضحا لان قوى حلف الاطلنطى تواصل مزايداتها حول مسائل حيوية خاصة بقبرص على مختلف المستويات ، وحتى فى مؤتمر جنيف .وهناك محاولات للتوفيق بين المصالح المختلفة على حساب قبرص ومن خلف ظهر القبرصيين . وتخدم محاولات التوفيق هذه المصالح العدوانية لحلف الاطلنطى . والمناقشات حول الحلول الممكنة للازمة القبرصية والتى تتجاهل رأى القبارصة ، انما ترمى الى صرف الانظار عن المشكلة الاساسية وهى التنفيذ العاجل والصارم لقرار مجلس الامن الصادر فى ٢٠ يوليو ١٩٧٤ حول قبرص .

ان قرار مجلس الامن ينص على انهاء التدخل الاجنبى فى الجزيرة على الفور والانسحاب الفورى للضباط الاجانب بما فى ذلك الضباط الذين سبق للاسقف مكاريوس ان طالب بمغادرتهم للجزيرة ، وعودة النظام الدستورى ، واعادة السلطة كاملة للرئيس مكاريوس الذى سبق انتخابه رئيسا شرعيا للبلاد .

ومن الملاحظ انه رغم صدور قرار مجلس الامن في ٢٠ يوليو الا ان القوى الرجعية والامبريالية في شرقي البحر المتوسط تتجاهله تماما وتضرب به عرض الحائط . فالضباط اليونانيون الذين قاموا بالتمرد ما زالوا في الجزيرة والقوات المسلحة الاجنبية التي نزلت الى الجزيرة لم تنسحب بعد ، بل انها في تزايد مستمر . وليس من الصعب ان نتخيل العواقب الوخيمة والمؤلمة التي سيواجهها شعب قبرص نتيجة لاستمرار تلك الاوضاع ، فانه هو الذي يتعرض اليوم بالفعل للعنف والارهاب . ويمكن ان يؤدي اتجاه التطورات الى مزيد من التوتر والى تعميق عوامل الاحتكاك داخل الجزيرة .

ومازالت الظروف المواتية لكي تمارس الحكومة الشرعية برئاسة مكاريوس لسلطاتها بعيدة تماما ، ومازال التدخل الخطير في الشئون الداخلية لشعب قبرص مستمرا . والواقع ان ما يجري الان لا يعدو ان يكون تدعيما لاحتلال الجزيرة وتمزيقها تحت سمع وبصر العالم كله .

وينبغي على جميع الدول ، التي لا تقف بالاقوال فقط وانما ايضا بالافعال من اجل المحافظة على قبرص كدولة مستقلة من ان تتخذ جميع الخطوات اللازمة في هذا الاتجاه على وجه التحديد . والمهمة الاساسية اليوم هي ضمان التنفيذ الكامل والفوري لقرار مجلس الامن الصادر في ٢٠ يوليو ١٩٧٤ . ان وضع قبرص كدولة مستقلة ، والذي كان قائما قبل عدوان العسكريين اليونانيين ، لابد ان يعود مرة اخرى . ومن الضروري ان يوضع حد على الفور لاي تدخل خارجي في الشئون الداخلية لقبرص وسحب جميع القوات الاجنبية من الجزيرة .

لقد كانت قبرص منذ استقلالها تسير في سياسة مستقلة وتلعب دورا هاما في سياسة دول عدم الانحياز ووقفت الجمهورية المستقلة تحت رئاسة مكاريوس على الدوام الى جانب الشعوب العربية دفاعا عن حقوقها المشروعة ضد الامبريالية والصهيونية ورفضت ان تسمح للامبرياليين باستخدام اراضيها خلال حرب اكتوبر كجسر جوي لنقل العتاد والسلاح الى اسرائيل مما اثار سخط وغضب الدوائر الاستعمارية الامريكية وحلف الاطلنطي .

وكتب ايزيكسباس بابايوانو السكرتير العام للحزب التقدمي للشعب العامل في قبرص قبل الانقلاب يقول : ان المؤامرة ضد قبرص قد دخلت طورا جديدا بعد الفصل بين القوات المصرية والاسرائيلية في منطقة قناة السويس فالفصل بين القوات الذي يتضمن وعدا بتجديد مرور السفن عبر قناة السويس في وقت قريب ، يعني تعاظم اهمية قبرص بالنسبة للامبرياليين ولان الجزيرة تقع في مفترق الطرق بين الشرق والغرب ، والشمال والجنوب تشكل حلقة وصل هامة بين أوروبا وآسيا وافريقيا ، وعنصرا هاما في الخطط الاستراتيجية الامبريالية لاقامة منطقة عازلة بين البلدان الاشتراكية والانظمة التقدمية في العالم العربي يمتد من اسبانيا وايطاليا الى اليونان وتركيا وقبرص واسرائيل .

وهذه الاهداف والمصالح الاستراتيجية بعيدة المدى للامبريالية تشكل خلفية المؤامرة الجديدة ضد قبرص ، ولوجود الاساطيل الامريكية في ديكيليا ، القاعدة البريطانية في قبرص ، تحت زعم ان لهذه الاساطيل صلة بتطهير قناة السويس . »

ان ذلك انما يكشف ابعاد المؤامرة الامبريالية ضد قبرص ويوضح ان الحق الذي لا نزاع فيه لشعب قبرص ، سواء من القبارصة اليونانيين او القبارصة الاتراك لتقرير مشاكلهم بانفسهم ولتقرير مستقبل وطنهم المشترك وسيادة جمهورية قبرص ، هو الشرط الذي لا غنى عنه لكي يسود السلام والاستقرار في الجزيرة

●●●

دورات الأزمة الاقتصادية



تتحدث التقارير الواردة من عواصم البلدان الراسمالية الاساسية عن تفاقم ظاهرة الازمة الاقتصادية في تلك البلدان . اذ تتصاعد موجة جديدة من التضخم تهدد بتحطيم اسس الاقتصاد الراسمالي .

والتضخم الذي تعاني منه البلدان الراسمالية قائم منذ فترة طويلة وقد وصل الى درجة من الحدة اخذت بكل قطاعات المجتمع ، وهذا

ما اشار اليه و. سيمونز وزير الخزانة الامريكي في الفترة الاخيرة . فبعد أن اشار الى الارتفاع الضخم في الاسعار خلال العام الماضي طرح بعض التنبؤات التي تثير القلق : فلسوف تستمر الاسعار في الولايات المتحدة في الارتفاع بمعدل سنوى يصل الى حوالى ٥ر٧٪ في المستقبل القريب .

لقد دخلت وال ستريت في الفترة الاخيرة في حمى تبادل جديدة حادة . وكان ادنى مستوى لسعر الاسهم خلال السنوات الاربعة الاخيرة في بورصة نيويورك . وأدى قرار البنوك الامريكية الرئيسية برفع سعر الفائدة الى ١٢٪ بهدف الحد من التضخم ، الى اشتعال جديد لمضاربات الاسعار . وهذه الطريقة في مقاومة التضخم ، تضر اولا بالجماهير العاملة ، لانها تؤدى الى الحد من الانتاج وزيادة جيش العاطلين .

ويواجه اقتصاد اليابان مصاعب ضخمة . فللشهر الخامس عشر على التوالى يسجل ميزان مدفوعات اليابان عجزا كبيرا .

والوضع الاقتصادى في بلدان غرب أوربا ليس باحسن حالا . فليست هناك اية علامات تشير الى التحسن في الشهور القادمة في الافق الاقتصادى لجمهورية المانيا الفيدرالية . وهذه النتيجة الباعثة على القلق توصل اليها معهد الدراسات الاقتصادية في ميونيخ ، بعد تحليل الظروف الاقتصادية في المانيا الغربية . ويرى المعهد كما يتنبأ الخبراء أنه لن يتحقق حتى ذلك المعدل المتواضع للنمو الاقتصادى في المانيا الغربية وهو ٥ر٢٪ خلال العام الحالي . وسيكون للتضخم هذا العام آثار خطيرة على اقتصاديات بريطانية وايطاليا وغيرهما من بلدان غرب أوربا .

وكل ذلك يشير الى ان آمال الاقتصاديين الغربيين في تحسين الظروف الاقتصادية عام ١٩٧٤ من خلال كافة أشكال الحقن تنفجر مثل فقاعات الصابون . وتواجه اقتصاديات البلدان الرأسمالية الرئيسية صعوبات متزايدة هذا العام . ويعطينا هذا التحليل من الاسباب ما يجعلنا نصل الى استنتاج أن الدول الرأسمالية قد دخلت فترة اضطرابات اقتصادية واجتماعية داخلية متزايدة .

وبالاضافة الى ذلك ، يستمر الاقتصاد الرأسمالى في التطور في ظروف تزايد حدة التناقضات بين البلدان المختلفة ، في كافة المجالات عمليا ، بما في ذلك المجالات النقدية والمالية والتجارية السياسية .

وجميع اعراض الازمة هذه ليست عرضية ، وانما تشهد على قروح الاقتصاد الرأسمالى التى لا علاج لها . ان تناقضات النظام الرأسمالى تفصح عن نفسها اجتماعيا في النزاعات الطبقية . ولفترة طويلة الان لم تتخذ هذه النزاعات في عالم الرأسمالية أشكالا حادة كما اتخذتها خلال الشهور الاخيرة . فالارتفاع الجنونى في نفقات المعيشة ، والبطالة الواسعة النطاق والقيود التشريعية التى فرضت على رفع الاجور تحت حجة مكافحة التضخم تجبر الجماهير العاملة على العمل الواسع النطاق لتحسين ظروف حياتهم وعملهم .

ان الحالة القائمة للاقتصاد الرأسمالى تؤكد بوضوح مرة اخرى ان تطور الرأسمالية غير مستقر ومشحون بالتناقضات وان أزمتها العامة تزداد عمقا .

●●●

الاحتكارات الإمبريالية وإشاعة الروح العسكرية في إسرائيل

ظهر في ميزانية التصدير والاستيراد في تل ابيب بند جديد سرى للغاية : الدخول العائدة من بيع الاسلحة الحديثة ووفقا لمعطيات معهد لندن للدراسات الاستراتيجية ، يقدر الحجم السنوى لصادرات اسرائيل من الاسلحة في الوقت الراهن بحوالى ٧٠مليون دولار ..

ومما يلفت النظر ان الصناعات الحربية الحديثة فى اسرائيل تبنى بالمساعدة الواسعة التى تقدمها الاحتكارات الامريكية والاوربية الغربية المرتبطة برأس المال الصهيونى . وهكذا فان اشتراك الاحتكارات الامريكية فى تطوير الصناعة الحربية فى اسرائيل يسمح لنا بان نقول ان هذه الصناعة تندمج عمليا مع التجمع العسكرى الصناعى فى الولايات المتحدة ، وللكثير من الاحتكارات الامريكية فروعها الممثلة فى الشركات الاسرائيلية المنتجة للاسلحة . فقد كتبت جريدة « لوموند » الفرنسية فى معرض تحليلها لمراحل تطور الشركات الصناعية فى اسرائيل ، تقول : « من المستبعد ان يكون فى مقدور اية شركة اسرائيلية ان تتطور فعلا ، اذا ما بقيت شركة اسرائيلية خالصة . فبعد بلوغهـا مرحلة معينة من التطـور تشرك الشركة الاسرائيلية شركة امـريكية او اكثر فى راسمالها ، وتفتح الاخيـرة امام الشركة الاسرائيلية بذلك أوسع الاسواق لتصريف بضائعها . »

وهناك صلة وثيقة بين الاحتكار العسكرى الصناعى الامريكى « نورث امريكان روكويل » وشركة « اسرائيل ايركرافت اندastريس » الاسرائيلية التابعة للدولة . وقد كتبت جريدة « كريستيان سانيس مونيتور » كذلك تقول : « ابتداء من عام ١٩٦٧ اخذت الشركات الامريكية الكبرى للصناعات الحربيـة (سيلفانيا) و (وستنجهـاوس) وزينث ولورنس روكفلر تعمل فى اسرائيـل او بالاشتراك معها . كما تشارك فى وضع خطط الاقتصـاد الاسرائيلى الشركات الامريكية المتخصصة فى الطيران والالكترونيات ، والتى تنتج الاسلحة ، مثل : « امفينـول » و « ماجنافوكس » و « ايروجيت جنرال كوربوريشن » .

كما يحاول عدد من شركات البلدان الاخرى الاعضاء فى حلف الاطلنطى اللحاق بالشركات الامريكية فى هذا المضمار . فقد صممت شركة « اسرائيل ايركرافت اندستريس » ، على سبيل المثال ، بمساعدة مارسيل داسو ، المليونير الصهيونى الفرنسى ، الصـواريخ التكتيكية من طراز « جابرييل » وبدأت انتاجها بالجملة ، بما يكفى لاغـراض التصدير . وفى السنة الماليـة ١٩٧١ — ١٩٧٢ بلغت ارباح هذه الشركة من بيـع صواريخ « جابرييل » ٤٠,٠ مليون دولار . ونتيجة مختلف اشكال التمويل من جانب الغرب ، زادت شركة «اسرائيل ايركرافت» ، التى ، كما تكتب عنها مجلة « جون افريك » « تعمل غالبا لتلبية احتياجات الجيش » زادت حجم ارباحها السنوية ١٥ ضعفا خلال السنوات العشر الاخيرة .

وترتبط بالاحتكارات الاسرائيلية العسكرية الصـناعية ، كتلة هارى اوبنهيمر المليونير الصهيونى فى جنوب افريقيا . وتقدر ملكية الصناعات التابعة لامبراطورية اوبنهيمر ، حسب تقدير وكالة فرانس بريس ، بحوالى ٥ مليارات دولار ، وهى تشرف على انتاج الخامات الاستراتيجية فى جمهورية جنـوب افريقيا ، الاورانيوم والنحاس والفاناديوم والكروم والرصاص . ويقدم الصـهيونى اوبنهيمر عونا ماليا مستمرا لتل ابيب اذ يساعد على تنمية التجمع العسكرى الصناعى داخل اسرائيل .

وفى هذه الظروف ، ظروف اشاعة الروح العسكرية وتدعيم الصناعات الحربيـة فى اسرائيل تحصل (شركات الموت) التابعـة للبلدان الراسمالية ، من الأوساط الحاكمة فى اسرائيل ، ليس فقط على الطلبيـات الحربية المربحة ، وانما تحقق كذلك عائدات عالية على رأسمالها الموظف هناك . وبفضل تكاليف الانتاج المنخفضة للاسلحة المصنوعة فى اسرائيل ، تباع هذه الاسلحة بصـورة مربحة الى جميع « مناطق التوتر » عـلى كوكبنا .

ان سياسة « شركات الموت » الصهيونية الامبريالية الموجهة الى تطوير الصناعـة الحربية الحديثة فى اسرائيل ، تقوى من مواقع الاوساط العدوانية لتل ابيب ، كما تصب الماء فى طاحونة اعداء التسـوية السلمية لنزاع الشرق الاوسط .

●●●

حزب العمال والسوق الأوربية المشتركة

تتزايد الخلافات داخل حزب العمال حول سياسة بريطانيا نحو السوق المشتركة . وتنتقد بعض الدوائر فى حزب العمال موقف جيمس كالاجان وزير الخارجية للتخلى عن تعهداته الانتخابية ولعدم اتخاذه موقفا حاسما كما كان الحال من قبل حيال مراجعة شروط انضمام بريطانيا الى السوق المشتركة .

ومثل هذه الانتقادات تعتبر فى الاساس تعبيرا عن تناقضات محددة داخل حزب العمال . لكنها فى نفس الوقت تدل على القلق الذى تزايد فى الفترة الاخيرة بين الدوائر الحاكمة والرأى العام فى بلدان غرب اوربا حول اوضاع السوق المشتركة حيث تزداد الخلافات بين اعضاء السوق تنوعا وعمقا . ويتساءل كثير من الناس الان ، وليس فى بريطانيا وحدها ، « هل يستحق الامر أن نراهن على السوق المشتركة اذا كانت تواجه مثل هذه الصعوبات ؟ »

وكتبت المجلة الفرنسية فرانس اوبزيرفاتير تقول « حتى وقت قريب فحسب كانت مثل هذه المسالة تبدو سخيفة لكن الوضع قد تغير الان ابعد مما يتصور الكثيرون » . وهناك اسباب عديدة خلف هذا التغير . ويكمن احد الاسباب فى المجال السياسى . فكما يتضح من تقارير الصحافة تروج بعض العواصم الغربية عن قصد الفكرة القائلة « بضعف » بلدان غرب اوربا ، ذلك الضعف الذى يكمن كما يدعون فى طبيعة القارة القديمة ، ولذلك ، فلابد من وجود « اوروبا اطلسية » . ويستطيع المرء ان يتتبع فى هذه الفكرة بوضوح خط تلك الدوائر فى غرب اوروبا التى ترى مستقبلها فحسب ، كما رأى اديناور ، وديجا سبيرى ، وشومان ، وسباك — أو من يسمون بالاباء المؤسسين للسوق المشتركة — فى أيامهم ، فى الانقسام النهائى للقارة وفى زيادة اعتماد بلدان غرب اوروبا على الولايات المتحدة .

وهذا الموقف تؤيده بل وغالبا ما تدفع اليه بعض الدوائر فى الولايات المتحدة التى تود ان ترى اوربا ممزقة الى كتل متعارضة ، وتضعف كتلتها الغربية نتيجة لهذا الانقسام وترتبط سياسيا واقتصاديا بالعربة الامريكية. وقد اعد اتحاد التخطيط القومى الامريكى دراسة تحت عنوان « السيادة الامريكية الجديدة على أوروبا »

ان المدافعين عما يسمى « باتحاد اوروبا » تحت جناح الاطلنطى يسعون الى استغلال الوضع الراهن ورغم ذلك ، فلا الوصفة الاطلنطية ، ولا تدعيم التجمعات الاقتصادية المغلقة بقادر على تدعيم السلام والاستقرار فى أوروبا . ان مستقبل القارة يكمن فى طريق تدعيم الامن الشامل وتطوير التعاون الاقتصادى والعلمى والتكنيكى والثقافى بين كل البلدان الاوروبية .



تحية لذكرى رفيق راحل

((ونحن ننشر هذا النبأ عن وفاة رفيق عزيز فقدته البشرية التقدمية وفقدته الشعوب الافريقية وهو فى المعركة حاملا سلاحه من أجل انتصار حركة الانسان ومن أجل عالم سعيد لا تنسى ((دراسات اشتراكية)) للفقيد الرفيق العزيز ميكائيل هارمل حبــه لمصر وشعبها ومواقفه فى الدفاع عن قضايا الوطن العربى))

« دراسات اشتراكية »

توفى فى براغ مايكل هارمل ، عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعى فى جنوب افريقيا ، والمناضل البارز فى الحركة الشيوعية وحركة الطبقة العاملة فى جنوب افريقيا ، وعضو مجلس تحرير مجلة قضــايا الســلم والاشتراكية .

ولد مايكل هارمل فى جوها نسبرج فى جنوب أفريقيــا فى ٧ فبراير ١٩١٥ لاسرة مهاجر أيرلندى اشتراكى . واعتنق وجهة النظــر الماركسية وهو لا يزال طالبا فى الجامعة ، ولم يلبث أن أصبح شيوعيا .

وشغل هارمل منذ سنة ١٩٤٠ مراكز قيــادية فى مختلف منظمــات الحزب الشيوعى فى جنوب افريقيا - فى لجان المناطق وفى اللجنةالمركزية وساهم فى الخمسينات مساهمة كبيرة فى اعادة تكوين الحزب كهيئة سرية وفى سنة ١٩٦٣ ، نفذ هارمل قرارا أصدرته اللجنة المركزية وغادر البلاد، بعد أن بدأت السلطات فى جمهورية جنوب افريقيا فى اتخاذ اجــراءات محاكمته بتهم يسرى عليها قانون مكافحة الشيوعية . وتولى مســئولية مجلة « أفريكان كومونست » ، التى يصدرها الحزب فى لندن .

وقد كتب هارمل ، بالاضافة الى عدد كبير من المقالات للصحف والمجلات، دراسة مستقلة (باسم مستعار هو ا . لبرومو) عنتاريخ الحزبالشيوعى فى جنوب افريقيا (بعنوان « خمسون عاما من النضال ») .

ومثل الحزب الشيوعى فى جنوب أفريقيا فى مؤتمرات عديدة للاحزاب الشيوعية والعمالية وفى اجتماعات ديمقراطية عالمية .

وكان مايكل هارمل فى السنوات العديدة الماضية ، حتى وفاته المبكرة، ممثلا للحزب الشيوعى فى جنوب أفريقيا فىمجلة قضايا السلم والاشتراكية وكان رفيقا مخلصا لهيئة العاملين فى المجلة ذات القوميات المتعــددة ، كما قدم لقرائها تحليلات عميقة لحركة التحرر الوطنى .

وجميع الذين عرفوا مايكل هارمل سوف يذكرون فيه ولفترة طويلة ، المناضل اللينينى الصلب ، والأممى الثابت ، والرفيــق الطيب الموهــوب المتواضع ، وواسع الصدر الى أبعد الحدود .



الحزب الشيوعى اليونانى

تاسس فى مؤتمره التاسيسى فى ١٧ - ٢٣ نوفمبر ١٩١٨ ، وأطلق عليه اسم حزب العمال الاشتراكى حتى سنة ١٩٢٠ .

وظل الحزب يعمل كمنظمة غير قانونية أو شبه قانونية ، فيما عدا خمس سنوات أو ست . وهو يعمل سرا فى الوقت الحالى .
وظل الحزب ، رغم المصاعب والهجمات الضارية التى تشن ضده ، ينظم نضال الكادحين من أجل المطالب العاجلة والاستقلال الوطنى ، والتقدم الاجتماعى ، والديمقراطية والاشتراكية .

وتقدم الحزب الشيوعى اليونانى فى سنة ١٩٣٤ ببرنامج للثورة الديمقراطية التى سوف تتطور فى نهاية الامر الى ثورة اشتراكية وفى اثناء الاحتلال الفاشى (١٩٤١ - ١٩٤٤)، اعاد الحزب تجميع قواه واصبح المنظم الرئيسى للمقاومة الشعبية للغزاة وقائد هذه المقاومة . وقد تاسست جبهة التحرر الوطنى (ايم) وجيش التحرير الشعبى اليونانى (ايلاس) بمبادرة من الحزب الشيوعى اليونانى وبمساعدة احزاب اخرى. وفى نهاية سنة ١٩٤٤ وصل عدد اعضاء الحزب الى ٤٠٠٠٠٠ .

وفى أواخر ١٩٤٦ هزمت الحركة الديمقراطية الشعبية وقواها المسلحة نتيجة للتدخل المسلح للامبرياليين البريطانيين فى سنة ١٩٤٤ ثم تدخل امبرياليى الولايات المتحدة فى سنة ١٩٤٧ ، فى ظل مبدأ ترومان ، ونتيجة للحرب الاهلية التى اثارها الامبرياليون والرجعية المحلية .

وفى سنة ١٩٥١ - ١٩٦٧ ، قام الحزب الشيوعى اليونانى بدور قيادى فى الحركة الجماهيرية الواسعة التى كان يتزعمها الحزب اليسارى الديمقراطى الموحد . ودخل نشاط الحزب طورا جديدا بعد فرض الدكتاتورية الفاشية العسكرية فى ابريل ١٩٦٧ . واصبح الحزب الشيوعى اليونانى طليعة القوى التى تناضل فى سبيل الاطاحة بالدكتاتورية .

ودعا المؤتمر التاسع للحزب ، الذى انعقد منذ فترة قصيرة وشهده مندوبون عن كل منظمات الحزب وقواه ، الى اقامة وحدة أوسع بين الطبقة العاملة والقوى الاخرى المعادية للدكتاتورية ، والى وحدة الشعب والجيش للاطاحة بطغيان الفاشية الجديدة ، وتخليص البلاد من سيطرة الولايات المتحدة واقامة حكومة شعبية . وقرر المؤتمر ان

الطريق الى التطور الديمقراطى لليونان المستقلة عن الامبريالية يمر عبر الحكومة الشعبية ، والديمقراطية الجديدة . وسوف تكون الديمقراطية الجديدة خطوة هامة نحو المرحلة الديمقراطية المعادية للامبريالية التى تمهد السبيل أمام الاشتراكية .

وأكد المؤتمر أن المهمة الاساسية هى انشاء حزب قوى له منظمات سرية ذات جذور عميقة فى الطبقة العاملة وغيرها من الكادحين ، وترتبط بالجماهير ارتباطاً وثيقاً ، حزب قادر على أن يكون على رأس الشعب ويقوده الى النصر .

وقد اقر المؤتمر التاسع برنامج الحزب ، الذى ينص على أن اليونان سوف تصل الى الاشتراكية عن طريق عملية ثورية تتكون من مرحلتين : المرحلة الديمقراطية المعادية للامبريالية والاحتكار ، والمرحلة الاشتراكية .

وقد عدل المؤتمر النظام الداخلى للحزب وأصدر قرارات أخرى .

وكان للمؤتمر اهمية كبيرة ويعتبر احد المنجزات الهامة للحزب والحركة الشعبية المعادية للدكتاتورية . ويعود الكثير من نجاح المؤتمر وهو النجاح الذى تحقق فى ظروف السرية الصعبة ، الى المناقشة الواسعة التى دارت قبل المؤتمر ، وازدياد الروح الجماعية ، والصياغة الدقيقة للمهام ، وادراك الاعضاء لمسئولياتهم .

وقد صدرت جميع قرارات المؤتمر بالاجماع والجريدة التى يصدرها الحزب فى اليونان هى ريزوسبباستيس ، التى تطبع سراً . ويصدر الحزب الشيوعى اليونانى كذلك بنوس كوزموس ، وهى مجلة شهرية نظرية ، ويمتلك كذلك محطة اذاعة سرية « هى صوت الحق . وتصدر منظمة الشباب الشيوعى اليونانية جريدة أوديجيتيس السرية .

●●●

الحزب الشيوعى النيوزلندى

تأسس فى ٢ اكتوبر ١٩٦٦ . وقد أقر المؤتمر التأسيسى ، الذى انعقد فى أوكلاند ، مبادىء برنامج الحزب ، وحدد مهامه التكتيكية ، ووافق على نظامه الداخلى وانتخب قيادته . وأعلن المؤتمر أن الهدف النهائى للحزب هو بناء الاشتراكية فى نيوزيلندا ، باعتبارها النظام الوحيد الذى يمكنه أن يستخدم بشكل كامل القدرات الانتاجية للصناعة ، والقدرة العلمية ، لرفع مستوى معيشة الكادحين . وأكدت وثائق المؤتمر أنه من الضرورى لبناء الاشتراكية تحويل النظام الاجتماعى فى نيوزيلندا على أسس ثورية . وحث المؤتمر الحزب على القيام بالعمل السياسى بين الجماهير .

واقر الكونفرنس الوطنى الثانى (أكتوبر ١٩٧٠) برنامج الحزب تحت عنوان « من أجل الاشتراكية فى نيوزيلندا » ، وهو يؤكد اهمية النضال السياسى المنظم الذى تقوم به الجماهير من أجل مطالبها العاجلة وهدفها النهائى ، وهو الاشتراكية . ويسعى الحزب الى توحيد مختلف الفئات الاجتماعية فى النضال من أجل التقدم الاجتماعى . وله مواقع قوية فى نقابات السائقين وعمال تعليب اللحوم والبحارة وعمال الموانىء وغيرها من النقابات .

وحدد القرار السياسى الرئيسى الذى أصدره الكونفرنس الوطنى الثالث (سبتمبر ١٩٧٣) بعنوان « طريق المستقبل » مهام الحزب داخل البلاد . واهتم الكونفرنس كذلك بمشكلة بناء الحزب .

وينعقد مؤتمر الحزب كل ثلاث سنوات .

وثمانية فى المائة من اعضاء الحزب ممن يتقاضون أجوراً ، والباقون ممن يتقاضون مرتبات وطلاب وربات بيوت . وتكون النساء ٢٦٪ من أعضاء الحزب . وحوالى سبعين فى المائة من الاعضاء تلقوا تعليماً عاليا أو ثانويا

وجريدة الحزب هى نيوزيلند تريبيون ، ويبلغ توزيعها ٢٥٠٠ نسخة . وهو يصدر أيضاً مجلة فصلية بعنوان « السياسة الاشتراكية » وتوزيعها ٥٠٠ نسخة .

●

SOZIALISMUS • CHU NGHIA XA HOI • SOZIALISMUS • SOCIALISMUS • SOCIALISMUM • COCIALISMUS • SM

دائــرة المعارف

● كوميون باريس :

بعد هزيمة فرنسا فى حربها مع بروسيا اعلنت الجمهورية فى ٤ سبتمبر ١٨٧٠ . وحلت محل الامبراطورية الثانية المتفسخة ، حكومة الدفاع الوطنى ، التى كانت تجسيدا حقيقيا للنظام الجمهورى البرجوازى . ولم يمض وقت طويل حتى ظهرت الطبقة الحاكمة على حقيقتها باعتبارها مستغلة الشعب الفرنسى وعدوته ، وبانها تخاف شعب باريس الذى تحمل ببسالة مصاعب الحصار اكثر مما تخاف البروسيين. وبدلا من ان تدعو الشعب الى الدفاع عن البلاد سرعان ما خانت حكومة الدفاع الوطنى البرجوازية ، المصالح الوطنية .

وفى ٣ مارس ، اى بعد يومين من دخول جيوش بسمارك باريس ، عقد مائتا مندوب عن الحرس الوطنى اجتماعا ، احتجاجا على تعيين احد الجنرالات الرجعيين قائدا للحرس الوطنى ، وفى هذا الاجتماع اقروا اللائحة الداخلية للحرس الوطنى .

وأثارت اجراءات الحكومة الرجعية شعب باريس . فبعد قرار الحكومة بنقل العاصمة من باريس ، قررت تعطيل ست صحف جمهورية ، واصدرت مرسوما بتحصيل الديون المتاخرة ، مما هدد التجار والبرجوازية الصغيرة بالافلاس . وبالاضافة الى ذلك أصدت الحكومة مرسوما يقضى بالغاء قرار تاجيل دفع اجور المساكن ، مما هدد بطرد عديد من السكان .

وثار سكان باريس ، الذين شعروا بانهم قد طعنوا فى ظهورهم ، عند توقيع معاهدة السلام التى تخلت عن الالزاس ، وجزء من اللورين الى المانيا ، وحددت تعويضات الحرب بحوالى ٥٠٠٠ مليون فرنك . وتحركت مشاعرهم الوطنية والديموقراطية ، فزاد حقدهم على الحكومة الرجعية المعادية للوطن والذى كان أهم ما يشغلها قمع سكان باريس .

وفى سبيل عزل الفئات المتقدمة لشعب باريس ، قام تيير قبل أن يعلن عن اجراءاته الرجعية فى ١٨ مارس باصدار بيان أعلن فيه عزمه على القضاء على لجنة الثورة التى لا يمثل أعضاؤها » ... الا المبادىء الشيوعية والذين سيتخلون عن باريس ويتركونها فريسة للسلب والنهب » .

وبعد ان فشل تيير فى الاستيلاء على بنادق الحرس الوطنى فر الى فرساى واصدر اوامره باخلاء باريس . وكانت القوات التى تحت قيادته منهكة . وكان يتعين على ثوار باريس فى ذلك الوقت أن يهاجموا قوات تيير على الفور وأن يلاحقوها حتى فرساى ، كما يقول ماركس .

وتشير جميع الدلائل الى أن فكرة بعض العناصر التى ساهمت فى ثورة ١٨ مارس عن الاهداف المعرضة للخطر كانت محدودة مما دفعهم الى التركيز على الحريات التى جردت منها باريس وبذلك اضفوا طابعا محليا على أهداف ثورة الكوميون .

وبعد أن نجح تيير فى اقناع الجمعية الوطنية بالتصديق بسرعة على معاهدة السلام ، ركز كل اهتمامه على تصفية الحساب مع ثوار باريس ، مع المدينة المسلحة التى ألقت الرعب فى قلوب الطبقات المالكة الالمانية والفرنسية على حد سواء . وكان من المستحيل على شعب باريس فى ظل هذه الظروف أن يقف مكتوف الأيدى ازاء ما كان يفعل تيير ، وازاء محاولاته للاستيلاء على بنادق الحرس الوطنى بهدف تجريد العاصمة من السلاح .

وثارت باريس وارغمت تيير على التخلى عن مشروعه . وجاء انسحاب قوات الحكومة فى اتجاه فرساى مفاجئا حتى أنه اثار الاضطراب بين اعضاء اللجنة المركزية للحرس الوطنى الذين لم يكونوا يتوقعون احتلال بلدية باريس دون معركة حامية ، كما انهم كشفوا عن عدم استعدادهم لتحمل المسئولية .

واسرعت اللجنة المركزية للحرس الوطنى ، بعد أن فشلت فى استغلال انسحاب تيير لصالحها ، فدعت شعب باريس الى انتخاب كوميون باريس فى ٢٦ مارس . ووصف ماركس ذلك بانه خطأ بالغ .

واستخدم تيير مع ثورة الكوميون نفس الاسلوب الذى استخدم من قبل مع ثورة ١٨٤٨ . لقد تخلى عن باريس للاعداء لحاصرتها ، مستفيدا من تاييد البروسيين ، الذين حاصروا النصف الشرقى من باريس .

ان الكوميون لم يكن فى الواقع مجلسا لبلدية باريس كما قد يتصور البعض ، ولكنه كان أول تجربة للطبقة العاملة فى الاستيلاء على السلطة ، وأول حكومة اشتراكية ، وانعكست على ثورة الكوميون ظروف التطور الاقتصادى والاجتماعى فى ذلك الحين . فرغم وجود الصناعة الضخمة نسبيا ، كان الشكل الحرفى يسود الانتاج ، وكانت البروليتاريا ما زالت ضعيفة ايديولوجيا وسياسيا . ولم يكن لديها تنظيم سياسى واضح المعالم أو نقابات جماهيرية . وعرقلت افكار برودون التعاونية والعداء للسياسة نمو الوعى الطبقى بين الكادحين . ورغم ذلك كان على ثورة الكوميون أن تكتسب طابعا اشتراكيا متزايدا مما دفع بعض العناصر التى انضمت اليها فى البداية الى التخلى عنها .

ان العديد من اجراءات الكوميون بين ان السلطة التى ولدت فى ١٨ مارس كانت ترمى الى تحقيق أهداف الثورة الديموقراطية البرجوازية . فالغاء ايجارات المساكن وتأجيل دفع الديون والغاء الربا والبيروقراطية وانتخاب الموظفين من قبل الشعب والغاء العمل الليلى ، كل ذلك كان يعكس موقف الكوميون من المشاكل الاجتماعية ويدلل على امكانياته وتناقضاته الداخلية .

ولن ينسى الكادحون على الاطلاق اهمية الكوميون لنضال العمال المشترك . وقد اشار لينين الى ان (الكوميون علم البروليتاريا الاوربية كيف تطرح مهام الثورة الاشتراكية بشكل صحيح .)

لقد الغت ثورة الكوميون الدولة البرجوازية وأجهزتها المختلفة . واستعاضت عن الجيش المحترف بالشعب المسلح ، وحاولت تخفيض

عدد الشرطة ، وفصلت الكنيسة عن الدولة، واقرت انتخاب القضــاة من قبل الشعب ومسئوليتهم امامه .

وعكس ذلك تطلعا عميقــا نحو التغيير . لقد تقــدمت طبقة اجتمــاعية جديدة الى الصفوف الامامية للتاريخ ، واستولت على الســلطة في باريس ، اعتقــادا منها انهــا ستستولى فى النهاية على البلاد باسرها ، انطلاقا من ان جميع الثــورات بدات من باريس .

وقد اشار لينين الى ان السبب الرئيسى لضعف الكوميون يرجع الى خطأين : لقــد وقفت بروليتاريا باريس فى منتصف الطريق فى الاستيلاء على ممتلكات المستغلين ، كمــا تسامحت للغاية مــع اعدائها ، ففشــــلت فى استيعاب اهمية العمــل العسكرى ضــد فرساى .

واحد الامثلة الواضــحة على الخطا الاول هو الموقف من بنك فرنســا . اذ لم يدرك رجال الكوميون عند استيلائهم على البنــك انه كان لابد من وقف اعتمــــادات حكومة فرساى ، مما يضاعف من مصاعب تيير ويزيد من مصادر تمويل الكوميــــون . ولم يقــدر رجال الكوميون أهمية وضرورة الاستيلاء على البنوك وذلك لسد الطريق على الرأسماليين وحكومة فرساى التابعة لهم .

اما الخطا الثانى فقد ارتكب فى مساء ١٨ مارس عندما اتخذ رجال الكوميــون موقف المترقب ، الامر الذى افاد فرســاى . فلو تمت مهاجمة فرســاى على الفــور لواجهت مصاعب ضخمة . فلقد كانت قوات باريس تفوق قوات فرساى فى بادىء الامر ، كمــا ان معنوياتها كانت افضل كثــيرا من قوات فرساى المحطمة .

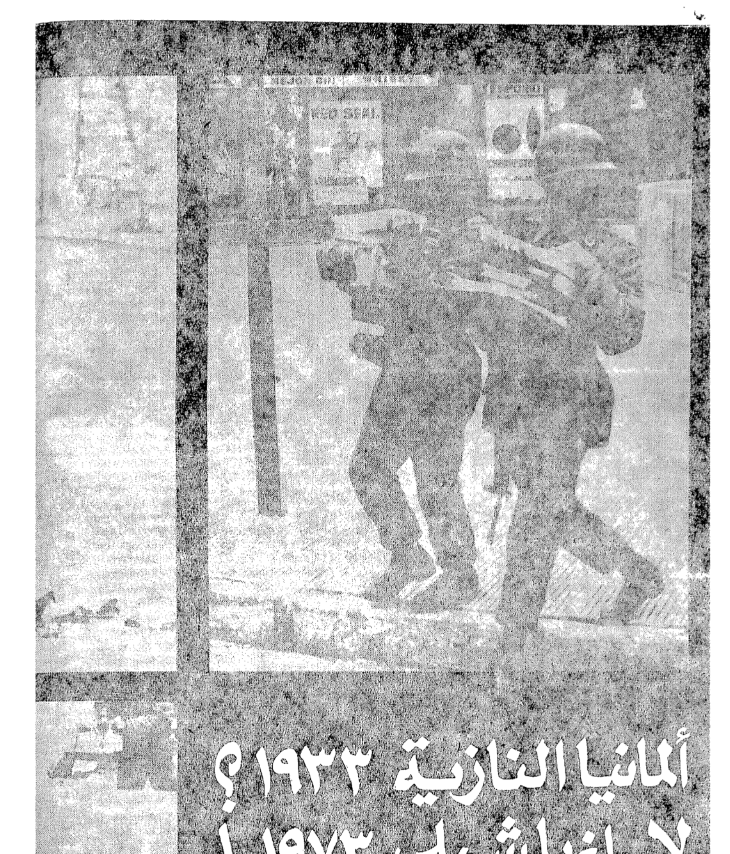
كان الكوميون هيئة منتخبة تتمتع بالسلطتين التشريعية والتنفيــذية معــا . وكان ذلك ديموقراطيا للغاية . كما تجدر الاشارة الى ان الاجهزة الادارية للنظام السابق ووزرائه وكبار موظفيه كانوا معادين للطبقة العاملة . وكان ماركس على حق حينمــــا توصل الى ضرورة تحطيم جهاز البرجوازية الســياسى واســـتبداله بدولة جديدة تمثل الطبقــات الاجتمــــاعية الجــديدة التى استولت على السلطة .

كان كوميون باريس دكتاتورية للبروليتاريا، لكنه بسبب تركيبه وقلة العناصر الاشتراكية فيه ، لم يكن يستطيع ان يكون دكتــاتورية البروليتاريا بمعنــاها الكامل . فلقد كانت الغالبية فيه من الديمقراطيين البرجوازيين الصغار الذين لعبــوا دورا كبيرا فى تشكيل افكار ومفاهيم الكوميون .

لقد كان الكوميــــون فى الواقع خليطا من الاتجاهات المتبــاينة ، اختلطت فيه رغبة العمــــال فى تغيير الوضع الاجتماعى بسخط البرجوازية الصغيرة الذى انتهى الى الافلاس والخوف من أن تقوم الرجعية بالغاء الجمهورية بغضب الجماهير العريضة فى باريس التى عزت هزيمة فرنسا الى خيــانة البرجوازية الحاكمة .

ورغم كل ذلك فالحقيقة المؤكــــدة هى ان كوميون باريس الذى أصبح من معالم التاريخ الفرنسى والحركة العمالية العالمية ، كان اول صـــــدام كبير بين قوى البرجوازية وقــوى الاشتراكية ، كما كان بشيرا بعصر جديد فى صراع الطبقات .


جزء خاص عن:
مرور عام على الانقلاب الدموي في شيلي


ألمانيا النازية ١٩٣٣؟
لا.. إنها شيلي ١٩٧٣!





نحو مواجهة الحكم الفاشى

بقلم : رينيه كاستيللو

ألقت الديكتاتورية الفاشية التى جاء بها الانقلاب العسكرى ـ البلاد ثانية تحت سيطرة الامبريالية والاحتكار وأوليجاركية ملاك الأرض . وترزح شيلى تحت وطأة نظام حاقد قاس لا يردعه دستور أو قانون ، ولا تبقيه فى السلطة سوى قوة السلاح . وسياسته تعبير عن طابعه الطبقى وايديولوجيته الفاشية .

لقد اغتصبت الطغمة العسكرية السلطة مستغلة وضعا سياسيا غير موات للحركة الشعبية ، ولم تكن غالبية السكان مستعدة للدفاع عن الحكومة الشرعية . لكن قاعدة حكم الطغمة بدأت تتحلل بعد ستة أشهر من حكمها . فسياستها تسىء الى مصالح غالبية الشعب ، وترفضها هذه الاغلبية ، ولم يعد أحد تخامره الآن أية أوهام .

(*) هذه هى الرسالة الثانية التى وصلت من شيلى الى مجلة « السلم والاشتراكية » . وقد نشرنا الرسالة الاولى فى العدد الماضى .

فمن الناحية السياسية دمرت الطغمة العسكرية كل أشكال الديمقراطية . وسياستها هى سياسة القمع الجماهيرى ، والانتهاك الصارخ الدائم للحقوق الانسانية الاولية ، والقضاء الطائش على كل الحريات الديمقراطية ... لقد امتلأت شيلى بمعسكرات الاعتقال وغرف التعذيب . وأصبح الاغتيال هو القاعدة لا الاستثناء . فاغتيل عدد من الشخصيات البارزة ، وأصبحت حياة الكثيرين ــ بما فيهم اويس كورفالان ــ فى خطر ... كل هذا تحت ذريعة ان البلاد « فى حالة حرب داخلية »

وتزعم الطغمة العسكرية ان الارهاب ليس سوى « ضرورة مؤقتة » تستهدف القضاء على المقاومة الشعبية . والواقع أن الارهاب هو جوهر النظام الذى تريد الرجعية الشيلية والعالمية تعزيزه ، ولقد اعترف الاميرال هويرتا وزير خارجية هذا النظام ــ فى لحظة نادرة من لحظات الصراحة ــ بأنه نظام فاشى رجعى .

لقد ألغت الطغمة العسكرية الدولة الدستورية واقامت بدلا منها دولة بوليسية . وأكد حزبنا ان الانقلاب العسكرى حطم كل المؤسسات ولم يترك سوى قضاء كسيح ومفتش عام لا يعدو أن يكون دمية ، وكلاهما ليس أكثر من حلية ــ فالقضاة « يبصمون » على الأحكام التى تصدرها المحاكم العسكرية ، والمفتش العام « يبصم » على الأوامر العسكرية ويضفى عليها « قوة القانون » .

وفى مجال الثقافة والايديولوجية كانت سياسة الطغمة العسكرية هى استئصال الماركسية وكل المذاهب التى ترى الطغمة العسكرية أنها « تساعد على اخفاء الماركسية أو علها تروج لها » ... لقد حاول الكثيرون من قبل تجربة هذه الصيغة ... ونحن نعرف ماذا كان مصيرهم .

ولا تستطيع الفاشية أن تلغى بجرة قلم التقاليد الديمقراطية التى ارستها سنوات طويلة شاقة من النضال ، ولا أن تخنق حب الشعب للحرية وعاداته الديمقراطية التى أصبحت جزءا لا ينفصل من الشخصية القومية . ولن يتخلى الشعب ــ وفى المقام الاول الطبقة العاملة الكبيرة المناضلة المنظمة عن حقوقه . فلشيلى تراث قوى من المنظمات الشعبية ــ وبخاصة النقابات والاحزاب السياسية ــ التى تعبر عن ارادة الشعب . ويعد هذا التراث عاملا رئيسيا للوحدة من اجل التجديد الديمقراطى .

ان موقف الكنيسة من القمع غير الانسانى بالغ الدلالة والاهمية . فقد اتخذ الكثير من الاساقفة والقسس موقف الدفاع عن المضطهدين ، بل لقد أقاموا شبكة من اللجان لمساعدتهم ، ودعوا أفراد طائفتهم الى الاشتراك فيها .

لقد وجهت السياسة الاقتصادية الرجعية للزمرة العسكرية لطمة قاسية لغالبية أفراد الشعب . فقد نقلت الى كواهلهم عبء الازمة الاقتصادية التى نشأت أساسا عن مقاطعة الرجعية وتخريبها أثناء وجود الحكومة الشعبية ، وزادتها تفاقما الازمة الراسمالية العالمية .

وترتفع الاسعار بمعدل خيالى يصل الى نحو ٧٠٠٪ فى العام « بل تبلغ هذه النسبة ٧٦٠٪ وفق بعض التقديرات الجامعية » ، وتتدهور القوة الشرائية بحدة يبلغ معدلها أكثر من ٤٠٪ سنويا . وتزيد عمليات الفصل لدوافع سياسية من حجم البطالة وهى ذاتها نتيجة من نتائج الازمة الاقتصادية . وتمتد البطالة الآن الى الفئات الوسطى والمهنيين والبورجوازية الصغيرة .

وتشجع هذه السياسية التركز الاحتكارى . فقد كان التراكم الرأسمالى ـ الذى زادت سرعته بسبب الاستغلال المضاعف للعمل وافقار الجماهير ـ يعنى ضيق السوق الداخلى . واكتسحت « المنشآت التى تعانى العجز » اى المنشآت التى لا تستطيع أن تضاهى المستوى الانتاجى للبلاد الراسمالية المتطورة ، وزاد من سرعة هذه العملية الغاء التعريفات الجمركية وتخفيض التسهيلات الائتمانية ، وذلك كله لتشجيع « المنافسة الحرة » . وباختصار تركت البلاد لرحمة رأس المال الاحتكارى المحلى والاجنبى .

وكانت الطبقة العاملة هى التى عانت أسوأ الضربات . فقد صحب المصاعب الاقتصادية الهجوم على النقابات ، وحظر الاضرابات وحتى العرائض ، ومحاولات تصفية الحركة العمالية المنظمة التى كسبوها فى الماضى . وحكم على عمال الزراعة بحياة البؤس .

ويتناقص على الدوام دخل الفئات الوسطى ، ويزداد ما تدفعه من ضرائب لتمويل التوسع الاحتكارى . وأخيرا تزيد الطغمة العسكرية حدة التناقض بين البورجوازية غير الاحتكارية والبورجوازية الاحتكارية . لقد كانت « المنافسة الحرة » تعنى الخراب لاغلب المشروعات الصغيرة والمتوسطة وشهدت الشهور القليلة الاخيرة تزايد مخزون البضائع غير المباعة .

ان سياسة الطغمة العسكرية.ونشاطها لا تتفق اطلاقا حتى مع الاصلاحية البورجوازية . فليس ثمة أساس لسياسة شعبية ، وتفرض الاحتكارات سيطرتها الكاملة . ويزيد الفساد المستشرى من تعقد الموقف . ومن أمثلة هذا الفساد الفضيحة التى ثارت بشأن الغاء اتفاقية الحكومة الشعبية مع شركة اسو استاندارد للبترول ، وقد كلفت شيلى ٣٠٠ مليون دولار .

وتظهر « القومية » التى تتبجح بها الطغمة العسكرية فى عمليات الاضطهاد

الفاشية للاجانب « اللاجئين السياسيين والمثقفين والعمال » . لكن هذا لايمكن أن يخفى ان هذه الطغمة تمثل الاوامر الامبريالية الامريكية. والشاهد على ذلك هو : الغاء تأميم ثروتنا القومية ، وسيطرة صندوق النقد الدولى على الاقتصاد — فمراقبوه يصدرون الاوامر و « القوميون » ينفذونها .

ولا يزال التناقض الرئيسى فى الموقف السياسى بعد الانقلاب هو التناقض بين الشعب الشيلى وقوى الامبرياليين والاحتكار وأوليجاركية ملاك الارض الموحدة . ولا يزال الاعداء الرئيسيون هم أنفسهم وانما تغيرت أساليبهم ، فهم يستخدمون الفاشية فى محاولة لاستعادة امتيازاتهم التى ضاعت منهم فى سنى الحكومة الشعبية الثلاث واعادة سيطرتهم الطبقية .

وفى الوضع الجديد تتخذ الجبهة المعادية للامبريالية والاوليجاركية شكل جبهة معادية للفاشية تضم كل من تعنيهم باخلاص ثروة الامــــة والقيم الديمقراطية التى تريد الفاشية ان تحطمها . وستنضم هذه القــوى الى الجبهة أيضا لان مصالحها الاجتماعية والاقتصادية تتناقض تناقضا صارخا مع السياسة التى تفرضها الفاشية . وستؤدى الظروف المحــــددة الى امتزاج النضال الديمقراطى بالنضال من أجل التحولات الديمقراطية .

ولابد أن تقيم الحركة الشعبية الثورية سياستها على تجربتنا ، على تحليل انتصاراتنا وأخطائنا ، وأن تتجنب الحلقية التى حالت فى الماضى القريب بين الطبقة العاملة وتكوين التحالفات . كما أن الحلقية فى اختيار الطريق الثورى تعنى خدمة الفاشية .

وفى الوضع الحالى تعتبر الوحدة بين الاشتراكيين والشيوعيين أساسية بالنسبة لوحدة الطبقة العاملة ، ووحدة القوى الشعبية والاقسام ذات العقلية السياسية من السكان . وقد أعلن الحزب الشيوعى فى بيان أصدره فى ديسمبر الماضى : « وفى نفس الوقت يجب أن نمضى خطوات أبعد نحو العمل الموحد مع أقسام الشعب التى لم تكن تتفق مع الحكومة الشعبية . وعلينا ونحن نميز بين الشعب وأعدائه أن ننظر الى المستقبل لا الى الماضى . لان خط التقسيم ليس بين الحكومة والمعارضة كما كان الوضع قبل الانقلاب وانما بين المغتصبين الفاشيين وأولئك الذين يعانون من سياستهم الرجعية ، ويستعدون للعمل من أجل التجديد الديمقراطى ، والتغيير الاجتمـــاعى التقدمى ، والاستقلال الوطنى » .

وتستطيع الوحدة الشعبية أن تلعب دورها اذا حققت تفاهما أوثق فى صفوفها من خلال الحوار الاخوى وعلى أساس مبدئى . وهذا أمر حاسم للتغلب على أخطاء الماضى . ووضع استراتيجية وتكتيكات موحدة وقيـــادة مشتركة للقوات الثورية . وهناك اتجاه محدد داخل الوحدة الشعبية نحو تفاهم أوثق يقوم على سياسة مبدئية ، وداخل الاحزاب المختلفة شبه اتفاق

على التركيز على تنظيم الجماهير وتوحيدها . وهذا هو الاساس الثابت الوحيد لتطور الحركة المستمر .

وثمة مسألة حاسمة أخرى تتعلق بازدياد مساهمـــة الديمقراطيـــين المسيحيين فى الجبهة المعادية للفاشية . وهناك اتجاهان داخل الحـزب الديمقراطى المسيحى : أحدهما يقوده فراى ، وهو ينتقد الطغمة العسكرية بحذر ، وانما لكى يدفعها الى اتخاذ موقف أكثر ايجابية من الديمقراطيين المسيحيين ، بل الى اعطائهم نصيبا فى ادارة البلاد . لكن هناك جمـاعات ديمقراطية أخرى تدرك الحاجة الى التغيير الاجتماعى ، وتشارك فى المشاعر التحررية ، وتميل الى تفهم القوى اليسارية . ويتوقف على الديمقراطيين المسيحيين أنفسهم تحديد أى من هذين الاتجاهين سيحقق الســـــيادة . ومشكلاتهم الحزبية الداخلية ليست من شأننا نحن بشكل مباشر . ومايعنينا هو الحاجة الى تجنب الحلقية التى تخدم الرجعيين ، والسعى الى الوحدة حتى يمكن أن يكون الديمقراطيون المسيحيون أعضاء كاملين فى الجبهـــة المعادية للفاشية . وهذا أمر يمكن تحقيقه : فأساسه الموضوعى متوفر ، وتصرفات أعدائنا توسع هذا الاساس .

ان حظر الحزب الديمقراطى المسيحى ، واغلاق صحفه عن طريق الضغط الاقتصادى والرقابى ، يولدان السخط ضد الطغمة العسـكرية ، الامر الذى تحاول قمعه بمزيد من الكبت .

وينبغى أن تفتح الجبهة المعادية للفاشية أبوابها كذلك للمنظمات اليسارية غير المنضمة ، ولكن ينبغى أن يتم الاتفاق على برنامج النضال وأساليبه ، وعلاقات أخوية فى كل النشاط المشترك .

ولايمكن استعادة الديمقراطية دون نضال . ونحن نفهم المقاومة الايجابية بمعنى عمل الجماهير الموحد ضد الديكتاتورية . وقد بدأ مثل هذا العمل بالفعل : فالحركة العمالية والشعبية تعيد تنظيم نفسها ، ومجموعـــات العمال تناضل من أجل حقوقها . وبالطبع لاتزال هذه الاعمال بدائية متفرقة لكن لها أهميتها بالنظر الى الانحسار العام للحركة العمالية بعد الانقلاب . وتجد المقاومة تعبيرا عنها كذلك فى التضامن مع ضحايا القمع ، وفى الاتصالات الجديدة التى تقرب بين الناس ثانية .

ان بناء جبهة ضد الطغمة العسكرية ليس أمرا سهلا . فلابد من التوصل الى وجهات نظر مشتركة ، وايجاد حلول عملية للمشكلات ، وستضع الجبهة المعادية للفاشية وهى تتطور برنامجا للحكومة : القضاء على الدولة البوليسية الديكتاتورية ، واقامة دولة ديمقراطية معادية الفاشية تستند الى القانون ، دولة وطنية شعبية نيابية تعيد الديمقراطية ، وتقضى على الفاشية ، وتجرى تحولات ثورية ، وتصون استقلال البلاد .



ويؤكد النداء الذى أصدره حزبنا فى أكتوبر عام ١٩٧٣ أى بعد قليل من وقوع الانقلاب أن « الشعب سيعود الى السلطة ، لكنه بالطبع لن يكون ملزما باعادة تكوين كل المؤسسات القديمة . فسيقر الشعب دستورا جديدا وقوانين جديدة ، ويصدر مراسيم جديدة ، ويقيم ادارات حكومية ومؤسسات جديدة كجزء من دولة قانونية من طراز أرقى من الدولة التى خنقها الانقلابيون . انها ستكون دولة تحترم حرية الفكر وكل المبادىء الانسانية ولكن لن يكون فيها مكان لقوانين تترك ثغرات للتخريب الاقتصادى والهدم والفاشية » .

ولا شك ان محنة شيلى ستؤثر على مستقبلها ، فمؤسسات آمن بها الكثيرون ايمانا أعمى، قد أصبحت من نفايات التاريخ ، فمنذا الذى يمكن أن يدافع عن النظام القضائى القديم أو عن برلمان وقع بنفسه على وثيقة وفاته ؟

وهكذا فنحن حين نتكلم عن التجديد الديمقراطى المعادى للفاشية لانعنى مجرد اعادة أوضاع ماقبل الانقلاب وانما التطوير الواسع الشامل للديمقراطية وستكفل المؤسسات الجديدة بطريقة فعالة حكم الاغلبية ، وتقصى العناصر الفاشية – من المدنيين والعسكريين ، وستكون لديها الامكانات لاحباط أى محاولة لعودة الفاشيين

وستكفل الدولة الجديدة المعادية للفاشية بنيانا متعدد الاحزاب ، وتصون النشاط الطبيعى لكل الاحزاب الديمقراطية . اننا نريد حكومة متعددة الاحزاب ، حكومة شعبية أكثر تمثيلا حتى من الوحدة الشعبية . ولابد أن تكون حكومة ثورية قوية كى تكفل الديمقراطية الثابتة ، والتقدم الاجتماعى السريع .

ولابد أن تحل الجبهة المعادية للفاشية مشكلة هامة أخرى هى الاصلاح الاساسى للقوات المسلحة والشرطة ، فبدون ذلك لا يمكن أن توجد دولة ديمقراطية .

ان القوات المسلحة التى انتكست بتطور البلاد بأقسى طريقة تخدم الان الرجعية الامبريالية والاوليجاركية . وقد جلبت القيادة العليا الفاشية العار على القوات المسلحة . ويتحمل الجنرالات والضباط الذين أشركوا الجيش فى المؤامرة على شيلى وشعبها مسئولية رهيبة امام التاريخ ، وسيقدمون الحساب عن كل جرائمهم وعن كل ماسفكوا من دماء . لقد لوثوا شرف القوات المسلحة ومكانتها فى أعين الشعب والعالم .. لقد ارتكبوا أبشع جريمة .. جريمة الخيانة العظمى .

وغنى عن البيان اننا لم ننظر ابدا الى الصراع الاجتماعى باعتباره مواجهة



بين المدنيين والعسكريين . فكثير من رجال الجيش كانوا مخلصين لواجبهم الوطني ، لكنهم عجزوا عن منع الارهاب ضد الشعب ، واولئك الذين احتجوا على الانقلاب والقمع الفاشي تعرضوا لتنكيل الطغمة العسكرية ، واعـدم الكثيرون بعد محاكمة عاجلة او دون محاكمة . وتجرى وقت كتابة هذا المقال محاكمة عشرات الجنود وضباط الصف والضباط ، ويطالب المدعي بالاعدام للبعض والسجن للاخرين ، وتجرى حملة شعبية لانقاذ حياتهم .

ان شيلي في حاجة الى قوات مسلحة لاتقف ــ أيا كانت الظروف ــ ضد الشعب وتصبح كلب حراسة للاوليجاركية والامبريالية . ويحـوى نداء حزبنا الذى أشرنا اليه من قبل فقرة تقول :

« ان من حق شعب شيلي بعد كل ماحدث أن ينظم جيشا وبوليسا من طراز جديد ، ويفصل العناصر الفاشية من الجيش والبوليس وهيئـات التحقيق لكي يمنع اى تكرار للمأساة الراهنة »

هذا هو الهدف .. وهو هدف يشاركنا فيه الجنود والضباط ذوو العقول الديمقراطية ، المخلصون لواجبهم المهني .

ومن الناحية الاخرى يمكن للتطورات السياسية داخل القوات المسـلحة والبوليس أن تكون عاملا حاسما في صياغة طابع المقاومة المعادية للفاشية وأشكالها . فالطغمة العسكرية تريد جيشا ذا اتجاه فاشي ومبادىء فاشية، لكن التقاليد الديمقراطية والوطنية التى انتهكت أثناء الانقلاب لا تزال حية ، وتواجه عملية صبغ الجيش بالصبغة الفاشية مقاومة متزايدة من الجنـود والضباط ، وذلك وسط جو عام من السخط الشامل على سياسة الطغمة العسكرية ومن الشك في المستقبل .

لقد أعلنت الحركة الشعبية تصميمها على احياء التقاليد الديمقراطيـة والوطنية ، ومقاومة سياسة الطغمة العسكرية ونضـجها أمام الشعب . ويحاول الفاشيون عبثا دعم موقفهم برشوة الضباط بمرتبات أعلى « تزيد كثيرا عن أجور العمال فضلا عن ١٥٪ مكافأة « حرب داخلية » . ويجرى توسيع الجيش ، وهذا يعني مزيدا من الضرائب ، الا أننا على ثقة أكيدة من أن الفاشيين لن يسيطروا على الشعب

وكما قلنا من قبل فان المعركة من أجل ديمقراطية أوسع تتداخـل مع التحولات الثورية . ولايمكن أن توجد هوة بين الاثنتين حين تقود الطبقة العاملة الجبهة المعادية للفاشية

لكن هذه القيادة ينبغى أن تقوم على وحدة أوثق . ورغم أن تنظيم جبهة معادية للفاشية عملية وحدة وصراع ، فان انتصار الثورة لن يكفله الا اتباع

الطبقة العاملة لسياسة مستقلة ، وشرحها بعناية للفئات الاجتماعية الاخرى لا فرضها عليها . فالتناقضات داخل الجبهه تطور منطقى ، الا أنه ينبغى ألا يسمح لها بان تتخذ طابعا عدائيا . ويمكن للطبقة العاملة أن تلعب الدور القيادى اذا كسبت الجانب الأكبر من المجتمع . لكن هذا بدوره يتطلب تحالفا مع فئات اجتماعية واسعه . ومن هنا فان الجبهة المعادية للفاشية لا تستطيع ان تعمل الا خلال التفاهم المتبادل ، وهو أمر سيتسع كلما زادت قوه الطبقة العاملة ، وتزايد نشاطها الثورى .

ويجب على الثورى أن يعمل على تعميق التناقضات الاجتماعية لافى شكل مجرد بل فى سياق زيادة حدة التناقض الاساسى . وتستطيع اذا تصرفنا بهذه الطريقة أن تمزج النضال من أجل الديمقراطية بالنضال من أجل التغيير الثورى ، ومن أجل تحالفات واسعة ، وجعل الطبقة العاملة مركز الوحدة وقوتها الدافعة وضمان اجراء تغييرات ثورية بعيدة المدى .

والامر الحاسم هنا هو مقدرة الطبقة العاملة على استخدام شعارات النضال وأشكاله التى توحد كل القوى الديمقراطية ، ومقدرتها على اتباع سياسة مبدئية تستبعد الانتهازية اليمينية و « اليسارية »

ولا يمكن أن يتحقق موقف ثورى الا على يد حركة جماهيرية تضع فى اعتبارها المشكلات المحددة التى تواجه الشعب ، وتبرز أشكال النضال فى مجرى هذه العملية . وتنظمها القيادة الثورية وتعممها وتطبقها دون أن تغفل مستوى النضج السياسي للجماهير ، وتوازن القوى الحقيقى وضرورة تحسينه بكل خطوة تخطوها .

ولابد أن تتفق الشعارات تماما مع الاهداف التكتيكية لكل مرحلة فى تجميع القوى الثورية . ولابد أن تصل الى الجماهير ، وعلينا أن نميز بين شعارات الدعاية الاستراتيجية والتكتيكية وشعارات الاثارة ، وان ندرس دائما العلاقة المتداخلة بين مختلف الشعارات والا نخلط بينها .

وهذا يعنى أن الحركة الشعبية لابد أن تنبذ الارهاب الفردى والمغامرة والتآمر . وتوضح كل الدلائل ان الفاشيين يسعدهم أن يروا أعمالا من هذا النوع لتبرير الارهاب الذى تقوم عليه سلطتهم ، وفى الماضى كان اعداء الشعب يستغلون الارهاب والاستفزاز بمهارة . ومن الممكن أن يحدثا ضررا أفدح اليوم نظرا لطبيعة النظام القائم . وقد سجلت القوى الرئيسية للحركة الشعبية ــ وبخاصة الشيوعيين والاشتراكيين ــ آراءها بالفعل فى هذا الصدد .

ومن الناحية الاخرى يؤمن حزبنا بانه لاينبغى أن يكون هناك اطار جامد قاطع فى المعركة ضد الفاشية ومن أجل حكومة جديدة ، فهذا أمر لن يسهم

فى العملية الثورية . لكننا نعتمد أن الامر يستدعى التعليق .

فاولا لابد أن نؤكد أن خبرة الصراع الطبقى فى شيلى ــ بما فى ذلك الهزيمة المؤقته الرهيبة ــ تثبت ولا تدحض نظرية الثورة التى صاغتها الحركة العمالية العالمية .فرغم مزاعم الرجعيين وممثلى الثورية المصطنعة البورجوازية الصغيرة ممن يرددون صداهم فان الانقلاب الفاشى لم ينقض فكرة الوصول الى السلطة فى بلاد معينة وفى ظل ظروف معينة دون اللجوء الى السلاح . وبنفس الطريقة فان الهزيمة المؤقتة لحركة وطنية تسعى الى الاستيلاء على السلطة عن طريق الكفاح المسلح لا يعنى أن مثل هذه الثورة مقضى عليها بالفشل .

وفى شيلى تناقصت بوضوح امكانية كسب السلطة دون اللجوء الى السلاح بالمقارنة بالوضع فى عام ١٩٧٠ ولابد من استبعاد الانتخابات كشكل للنضال من أجل السلطة السياسية لفترة غير محددة .

ومن الناحية الاخرى فان من الارجح أن ترد الديكتاتورية الفاشية على السخط الشعبى العام بمحاولات جديدة لاخضاع الشعب حتى ولو كان ثمن ذلك هو الحرب الاهلية . وقد تشن الديكتاتورية مثل هذه الحرب ضد الحركة الجماهيرية المتصاعدة للتطويح بالنظام ــ وتؤكد قسوتها التى لانظير لها مثل هذا الافتراض . وفى هذه الحالة سيصبح العمل المسلح من جانب الشعب ضروريا . وقد تختلف أشكال هذا العمل وفقا للدور الذى تلعبه الطبقة العاملة أساسا . غير أن الاحتمال الارجح هو هبة على نطاق البلاد وليس حرب العصابات .

ان الفرص الواسعة للتحالفات أمام الطبقة العاملة ــ وبالتحديد لان البلاد تخضع للحكم الفاشى ــ توفر الظروف لتوازن القوى فى صالحنا ، وسيجد الرجعيون أن من الصعب عليهم أن يخاطروا باستخدام السلاح ضد هجوم من جانب القوى الشعبية .

ورغم الغاء الديمقراطية فان الحرب الاهلية ليست هى الشكل الوحيد لمثل هذا الهجوم . فاضراب سياسى عام تؤيده الغالبية العظمى من السكان يمكن أن يشل أيدى أولئك الذين كان يمكن أن يستخدموا العنف الرجعى والواقع أن هذا هو ماحدث فى شيلى حين تخلص الشعب من الديكتاتورية العسكرية فى عام ١٩٣١ .



وبعبارة أخرى فان حزبنا حريص على تجنب الاحكام العقائدية الجـامدة التى لايمكن الا أن تسىء الى عملية تجميع القوى الثورية وعملية التجـديد الديمقراطى . لكننا حريصون كذلك على تجنب الصيغ البورجوازية الصغيرة الثورية الزائفة مثل « السلطة تأتى من فوهة البندقية » ، فالسلطة تأتى

من الجماهير وان كانت البنادق ــ كما نعرف من تجربتنا الذاتية ــ تلعب هي الاخرى دورا . لكن هذه التجربة قد علمتنا أيضا أن البنادق تنطلق أولا تنطلق حسب قوة الشعب . فاذا كان الشعب قويا موحدا مستعدا للنضال فسيجد الوسيلة لمنع العدو من اطلاق النار ، وهذا بدوره ما أثبتته تجربتنا الثورية .

وما نؤكده مرة بعد الاخرى هو أن الامر الرئيسى ـ أيا كان الطريق الثورى الذى نختار ـ هو التعبئة الواسعة الكاملة للجماهير ، والاستخدام الكامل لكل فرصة لخوض النضال فى كل جبهة ، وتجميع مزيد من القوى حول الطبقة العاملة . ونستطيع أن نحقق ذلك بيسر أكبر اذا أكدت القوى الثورية العلاقة الوثيقة بين الاهداف الديمقراطية والافاق الاشتراكية للثورة الشيلية . وسيساعدنا هذا فى عزل الفاشية فى كل قطاعات الجبهة

ان الامر الرئيسى هو العمل اليومى المحدد الدءوب بين مئات الالاف من أبناء الشعب العامل ومن النساء والشباب ، وبين كل أبناء الشعب الشيلى ... وهذا هو مفتاح النصر فى أى نضال .

ولايمكن استكمال أية عملية ثورية اذا لم تتمتع بمساندة الجماهير . والعنف جزء من كل طريق الى سلطة الطبقة العاملة والشعب . لكن العنف لا يعنى بالضرورة اللجوء الى السلاح . وانما هو يتوقف على طبيعة مقاومة الرجعيين ، أو بعبارة أدق طبيعة المقاومة التى يستطيعون أن يبدوها . كما سيتوقف على نشاط البروليتاريا ، ودرجة عزلة أعدائها ، وعلى العمليات داخل القوات المسلحة . والوضع العالمى الخ .. ولما كانت هذه عوامل لا يمكن تحديدها مقدما فان من الخطأ رسم مخططات ستفقد قيمتها مع تطور العملية الثورية .

لقد وجه الرئيس الرفيق سلفادور الليندى نداء أخيرا الى الشعب قبل وفاته ببضع دقائق . وأعرب الرئيس الليندى فى هذا النداء عن ثقته فى قوى الطبقة العاملة والشعب ، وعن ايمان ثورى راسخ . وقال ان البذور التى غرسناها فى أذهان الملايين من أبناء شعب شيلى لايمكن القضاء عليها . فلتواصلوا عملكم مدركين أنه عاجلا او آجلا سيفتح رجال من ذوى الشجاعة والقلوب الطيبة الطريق من جديد نحو مجتمع أفضل .

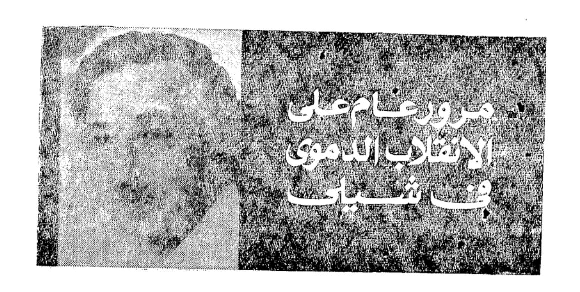
ونحن الشيوعيين على ثقة من ذلك . فما من قوة على ظهر الارض تستطيع أن تمنع العملية الثورية على الدوام رغم النكسات الصعبة ــ والمؤقتة ــ الحالية . ونحن ندرك تماما مسئوليتنا أمام الحركة العمالية الدولية . وتعزز حملة التضامن القوية التى اشترك فيها الديمقراطيون فى كل مكان ــ أكثر من أى وقت مضى ــ اصرارنا على دفع التعاون والوحدة مع كل الاتجاهات الثورية من أجل الانتصار على الفاشية .

وحزبنا على استعداد لبذل كل جهد ، وتقديم أى تضحية فى النضال من أجل الفاشية . وتسعى الطغمة العسكرية الى تشويه الوقائع محاولة القاء الشك على وطنية الشيوعيين الشيليين . ويستخدم الفاشيون كل الوان الوحشية لتحطيم المسجونين من أعضاء الحزب والديمقراطيين النشطين ، والاسلوب التقليدى هو اجبارهم على الاعتراف بارتكاب جرائم ، وذلك لتقويض نضالية الطبقة العاملة والشعب ، لكن شيئا لايمكن أن يحطم المقاومة

ولا يستطيع الفاشيون أن يخفوا أن الشيوعيين يواجهون فرق الاعدام وكلهم ثقة فى انتصار البلاد والحزب وقضية الطبقة العاملة والشعب . وحتى أعتى الرجعيين يجدون انفسهم مضطرين الى الاعتراف بأنهم فشلوا فى تحطيم الحزب الشيوعى ، ويدعون الى مزيد ومزيد من القمع . لكن كل محاولاتهم لتحطيم الحزب مقضى عليها بالفشل بما فى ذلك زعمهم الكاذب أن حزبنا قد انقسم ، فوحدة الشيوعيين تزداد قوة عن ذى قبل ، وثمة جدار صلب يواجه عملاء العدو والتخريب الفاشى ، ويعمل الالاف من الشيوعيين الشيليين بين الجماهير لتعزيز حزبهم ، مستلهمين مبادىء الماركسية اللينينية الخالدة . ان حزبنا حزب تدرب على أيدى ريكابارين ولافيرت وجونزاليس دياز وفونسيكا ونيرودا والاف غيرهم .. انه حزب لا يقهر .

وقد وجدت روح حزبنا النضالية تعبيرا عنها فى كلمات لويس كورفالان سكرتيرنا العام الذى أعلن للعالم كله من زنزانته قوله « لست خائفا على نفسى .. اننى أحب الحياة لكننى على استعداد لان أموت فى سبيل قضيتنا المشتركة . وكلى ثقة من أننا سنخرج من هذه المحنة السوداء لنعيد الحرية ، ومن أن شعبنا العامل سيشغل فى نهاية الامر المكان الذى يستحقه فى التاريخ » .





الثورة والثورة المضادة

بقلم : الكسندر سوبوليف

تطورت السياسة والاقتصاد بديناميكية أكبر ، وفى نفس الوقت بطريقة متناقضة فى العقود القليلة الماضية . فتتقدم قوى السلام والديمقراطية والاشتراكية تثقله الهزائم الفادحة ـ والدامية أحيانا ـ التى تعانيها قطاعات منفصلة من حركة التحرر الثورية . وتشكلت ظروف موضوعية لاجراء تحولات ثورية رئيسية فى الدول الرأسمالية ، لكن العوامل الذاتية فى أغلب هذه البلاد ـ تبعا لدرجة النضج ـ لا تتوافق دائما مع المهام الملحة للتحولات الاجتماعية .

ويجرى الان توزيع جديد للقوى الطبقية أكثر مواتاة للديمقراطية والاشتراكية . وتعلق الاحزاب الشيوعية أهمية بالغة على التحليل النظرى العميق للظواهر والعمليات وتحديد واثراء مفهوماتها السياسية واكمال تكنيكات نضالها على أساس ذلك .

وقــد نوقشت كل المسائل الحاسمة للنضال من أجل اجراء تحولات عميقة والتحول الى الاشتراكية فى مناقشات حامية بمناسبة الانقــلاب العسكرى الفاشى فى شيلى . وبالطبع فان الرفاق الشيليين هم الذين يستطيعون أستخلاص نتائج ضافية عن تجربة حكومة الوحدة الشعبية ، وعن أسباب هزيمتها ، وقد بدأوا بالفعل الخطوات الاولى فى هذا السبيل ، فقــد صدرت وثائق للحزب الشيوعى فى شيلى ، وعدد من المقالات بقلم قادة هذا الحزب ، فضلا عن نداءات أصدرها اتحاد النقــابات ، وثائق الحزب الاشتراكى الشيلى .

ونحوى هذه المواد أول استخلاصات تتعلق بأسباب هزيمة حكــومة الليندى ، كما تحوى نداءات لوحدة كل القوى الديمقراطية والتقدمية من أجل توجيه ضربة مضادة لديكتاتورية الطغمة العسكرية الفاشية . وتبين هذه الوثائق ان الحزب الشيوعى قــد نجح — فى الاساس — فى المحافظة على تنظيماته وقواه لكى يطور نضاله السرى . كما صعدت منظمــات الطبقة العاملة الاخرى بدورها نشاطها وان يكن الى مدى أقل . وكل هذا يثير فينا الامل فى أن تستخلص القوى الثورية فى شيلى الدروس اللازمة من الهزائم ، وتحرز النصر فى النهاية .

غير أن خبرة الاحداث فى شيلى ليست ذات أهمية قومية فحسب ، بل لها اهميتها بالنسبة للحركة العمالية والشيوعية الدولية باسرها . فمن المعروف أن غالبية الاحزاب الشيوعية فى البلاد الرأسمالية تدعو الى التطور السلمى للثورة ، وأحداث شيلى تدخل كثيرا من العناصر الجــديدة فى مسألة التأكيد النظرى لتطور الثورة بشكل سلمى . ولهذا السبب تسعى الاحزاب الشيوعية الى استخلاص النتائج من الدروس الوحشية لهزيمة الثورة فى شيلى .

وفى نفس الوقت فان العناصر اليسارية المتطرفة والمنظمات التروتسكية وما اليها تحاول جاهدة استخدام مأساة ثورة شيلى لدعم متاعها النظرى الضئيل . ولقــــد ظهرت بالفعل كثير من المقالات التى عرض فيها هؤلاء المتطرفون بصورة أقرب الى الوقاحة خطأ فكرة الانتقال الى الاشتراكيــة بالوسائل السلمية ذاتها ، وصحة مفاهيمهم المقامرة . وهكذا يعلن كريفين أحد قادة التروتسكيين الفرنسيين صراحة أن « الطرق السلمية للانتقال الى الاشتراكية تنتهى بحمامات الدم » .

ونستطيع أن نلتقى بالاحاديث العلمية الزائفة عن أسباب الانقلاب فى

شيلى . كذلك التى تعرض سياسة حكومة الليندى بطريقة مشوهة كاذبة، وتعتبرها مسئولة عن كل مصاعب البلاد .

ويحاول المفكرون البورجوازيون أن يثبتوا عدم توافق الاشتراكية مع الديمقراطية ، واستحالة التقدم الاجتماعى داخل اطار الاشتراكية عموما وعبر طرق التطور السلمى بشكل خاص . وهم يزعمون أن النضال من أجل الاشتراكية ستصحبه حتما حروب أهلية عنيفة ، ودماء مسفوكة، وعنف وحشى ، وتضحيات لا حصر لها ، وتمزق اقتصادى ، وتدهور فى مستويات معيشة الجماهير الشعبية . ويقولون ان من الافضل لهذا السبب أن نعانى المصاعب الكامنة فى العلاقات البورجوازية فى أن نقبل تضحيات لا معنى لها وسفك الدماء باسم آمال موهومة . ويسعى مفكرو البورجوازية الى الحط من فكرة الاشتراكية ذاتها فى أذهان الجماهير باعتبارها – فى زعمهم – هدامة فى طبيعتها .

وهكذا فان أحداث شيلى تسترعى اهتمام أكثر القوى السياسية تنوعا ، وتثير مضاربات ديماجوجية عن ماساة شيلى . ولهذا السبب فاننا وان كنانؤكد الحق الاول للرفاق الشيليين فىتحديد أسباب الانقلاب العسكرى الفاشى ودراسة منشئه ، نرى الماركسيين فى البلاد الأخرى يسعون للاشتراك فى التحليل النظرى لمشكلات النضال من أجل الديمقراطية والاشتراكية واقامته فى ضوء تجربة شيلى .

ومن الواضح تماما أن كل مجرى نضال القوى الديمقراطية فى شيلى وانتصارها ، وتكوين حكومة الوحدة الشعبية وتجربتها فى التحولات الاجتماعية العميقة طيلة ثلاث سنوات – من الواضح أن هذا كله يمثل حدثا تاريخيا حديثا له دلالته الهائلة ، ومدرسة للصراع الطبقى بالغة الأهمية .

ورغم هزيمة الثورة فى شيلى فاننا نستطيع أن ننظر اليها باعتبارها (بروفة) بارزة لتطور الثورة السلمى فى المرحلة المعاصرة من الصراع الطبقى .

وتنبع الاهمية الدولية لتجربة شيلى من أنها تركز كثيرا من مشكلات النضال من أجل الانتقال السلمى الى الاشتراكية ، وهى مشكلات مشتركة لدى كثير من الاحزاب والبلاد الاخرى . فقد كانت اتجاهات الصراع الطبقى والحياة السياسية فى شيلى تعكس بصورة مركزة المرحلة المعاصرة

للعملية الثورية العالمية ، ومنطق تطورها ، والمظاهر المعاصرة لقوة حركة الطبقة العاملة وضعفها ، والتقديرات المتزنة والأوهام والأكاذيب التى لم يتم التغلب عليها بعد .

وكان هذا كله يعنى أن جوهر تجربة شيلى لا يمكن أن يفهم فهما سليما الا فى سياق المشكلات المشتركة التى تواجه الحركة العمالية والشيوعية العالمية . وتعد تعاليم لينين عن الامبريالية ونظريته عن الثورة الاشتراكية مفتاح تحليل المسائل الرئيسية لتطور الصراع الطبقى فى المرحلة المعاصرة ، وخبرة ثورة شيلى ودروسها ، وذلك فضلا عن منهجية لينين التى تبين أن صحة تحليل ما انما يكفله بالدرجة الاولى التغلغل العميق فى جدليات العلاقة بين الأممى والقومى ، وهى جدليات متطورة على الدوام .

***

يتحدد تطور التاريخ العالمى فى الوقت الحالى باتساع مدى مضمون الصراع بين الديمقراطية والرجعية ، بين الثورة والثورة المضادة ، بين القوى التى تجسد الاشتراكية والطبقات التى تدافع عن الرأسمالية ، وتعمق هذا الصراع وتنوع أشكاله . وقد بلغت هذه المواجهة مرحلة اخذت فيها قوى السلام والديمقراطية والثورة الاشتراكية المبادرة التاريخية بقوة فى يدها ، وتطورت بحيوية أكبر فى خط صاعد ، فى حين أنالراسمالية التى أبدت بمثل هذا الوضوح المذهل عجزها عن حل مشكلة حديثة واحدة بطريقة تقدمية تتخبط بشكل متزايد فى الجرائم التاريخية ، وتنحدر الى السفح بصورة واضحة . ويتزايد الاحساس بضرورة تحطيم الرأسمالية والتحول الى نظام اجتماعى جديد . وقد اكتسبت العملية الثورية العالمية طابعا لا يغلب .

ويجد هذا كله تعبيرا عنه فى المقام الاول فى القوة المتزايدة والنفوذ الدولى للاشتراكية ، وفى تعمق الأزمة العامة للرأسمالية . ولدينا كل ما يدفعنا الى القول بأن المرحلة الثالثة للأزمة العامة قد دخلت فترة من التعمق البالغ ، وأنها تصل الى حدة ونضج يقودان مباشرة الطبقة العاملة رجزءا ناميا من العمال الذهنيين واليدويين الاخرين الى صدام أكثر حدة ــ وربما صداما حاسما ــ مع البورجوازية الاحتكارية . وتتوفر ظروف جديدة لتطور الصراع الطبقى ، وتتسع الامكانات الموضوعية لهجوم حاسم على مواقع الاحتكارات ، وتحقيق انتقال نحو اليسار .

لكن هذه العملية لا يمكن أن تعتبر عملية بسيطة . فالأزمة لا تقود أوتوماتيكيا الى الثورة .

وتوضح جدلية العملية الثورية العالمية انه كلما زاد ضعف مواقع

الطبقات الذاهبة زاد عنف مقاومتها . ورغم أن أمكانات الليبرالية البورجوازية لم تستنفد بعد فان الذى يبرز الى المقدمة اليوم هو الصراع بين لونين من محاولة ايجاد مخرج من الأزمة الراهنة للمجتمع الرأسمالى، بين المحاولة الديمقراطية الثورية والمحاولة الرجعية الفاشية .

كما لا توجد هذه الصفة (الأوتوماتيكية) أيضا فى انتقال القطاعات الواسعة من الساخطين الى مواقع النضال النشط وبالاحرى الى مواقع الثورة . فالخبرة الماضية وكثير من الاحداث الحاضرة توضح أن هناك دائما خطر استجابة البورجوازية الصغيرة والقطاعات الوسطى لنداءات الرجعيين الفاشية ، وتقديم المساندة لهم فى صراعهم ضد القوى الديمقراطية

وفى هذا الصدد قال ا . برلينجواى سكرتير عام الحزب الشيوعى الايطالى فى الاجتماع الكامل للجنة المركزية للحزب فى ديسمبر عام ١٩٧٣ **« أن المسألة المطروحة هى فى المقام الاول الخطر الذى بدأت بعض أماراته تلوح بالفعل ... خطر أن يتخذ القلق والسخط أشكالا لاعقلية من الفئوية المغلقة ، والحركات غير المنسقة ، واليأس الحلقى ، وان يتدهورا فى نهاية الأمر الى اتجاهات سوقية تمثل أخصب تربة للحركات والمغامرات التعسفية » .**

وبشكل عام فان مزيدا من الحقائق توضح أن الاحتكاريين يعتزمون أن يتحولوا الى العنف الصريح الى هذا الحد أو ذاك ، والى الاساليب التعسفية لقهر الجماهير . وقد ظهرت فى بعض البلاد تطلعات الى اقامة ديكتاتوريات عسكرية رجعية ، واقامة نظم سيطرة شبه فاشية وفاشية جديدة . وقد أشار عدد من وثائق الحزب الشيوعى الايطالى الى خطر الفاشية الجديدة وتضاعفه .

يقول ا . برلينجواى فى الاجتماع الكامل للجنة المركزية للحزب الشيوعى الايطالى فى ديسمبر عام ١٩٧٣ « أن القلق واسع وعميق فى البلاد . وينبغى أن نأخذ فى اعتبارنا جانبين ونتيجتين ممكنتين لهذه الظاهرة .. فهى من ناحية تعكس الطاقة الكامنة والاستعداد النضالى التى تعمل ــ ويمكن أن تعمل بحزم أكبر ــ لصالح تجدد المجتمع وقياداته السياسية (وقد اتضح هذا بشكل خاص فى الاسابيع الاخيرة فى الصراع والحركات والمظاهرات النقابية والشعبية التى اشترك فيها العمال والفلاحون والنساء فى المدن وفى مناطق وأقاليم بأسرها). ولكن يوجد من الناحية الاخرى ايضا خطر

أن يؤدى قلق مختلف قطاعات السكان وسخطها الى اقامة حكم القوى الرجعية واليمينية » .

وقد مضت عملية صبغ الحياة السياسة فى البرازيل بالصبغة الفاشية شوطا بعيدا . وقد أوضحت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى البرازيلى فى قرار بعنوان « من أجل اقامة جبهة وطنية معادية للفاشية » أن نظام الحكم البرازيلى هو تطور من الديكتاتورية العسكرية الرجعية الى ديكتاتورية من الطراز الفاشى الصريح . والسمات المميزة لهذه الديكتاتورية العسكرية الفاشية هى : وجود مظهر ما للديمقراطية النيابية بما يتضمن استبدال كل ديكتاتور دوريا ، والسعى بكل الوسائل الى عزل الشعب – والطبقة العاملة فى المقام الاول – عن السياسة ، واستخدام القوات المسلحة كأداة قمع سياسية وسند مباشر لنظام الحكم ، والزيادة الهائلة فى حجم ما يسمى بقوات الامن التى تلعب الدور الرئيسى فى جهاز الدولة وفى حياة البلاد ، واستخدام الارهاب كوسيلة رئيسية للحكم ، وتضاعف الرقابة على نشاط النقابات المصطبغة بالروح الطائفية والمرتبطة بجهاز الدولة ، ومضاعفة أساليب القمع ضد نقابات العمال بهدف تحويلها الى منظمات لا تقوم الا بوظائف استشارية وتنهمك فى المسائل المتعلقة بقضاء وقت الفراغ ، والدعاية الرسمية النشطة التى تستهدف التشويه الكامل للأحداث التى تجرى فى البلاد ، وسياسة اقتصادية تقوم على مضاعفة استغلال الطبقة العاملة والنهب المتزايد ثلأمة لتحقيق مصالح أصحاب الضياع والاحتكارات والاجانب منهم فى المقام الاول ، وسياسة خارجية توسعية تحمى بقوة مصالح الامبريالية الامريكية وتصحبها دعاية شيفونية ملحة .

وتشير وثائق الحزب الشيوعى فى أوروجواى كذلك الى الاتجاه الصاعد نحو الصبغة الفاشية . ويقول نداء الحزب « لقد خطت ديكتاتورية بورادييرى وشركائها العسكريين خطوة جديدة أخرى نحو اقامة نظام حكم ذى طابع فاشى فى البلاد يزداد شبها بنظام « الجوريلا » الذى يقهر البرازيل » .

وتسرع نظم الحكم الرجعية فى اسبانيا وجمهورية جنوب افريقيا بتدعيم مواقعها . ويحمل الانقلاب العسكرى فى اندونيسيا طابع الرجعية المتطرفة .

والآن يقيم الأفق السياسى المعاصر نتيجة للانقلاب العسكرى الفاشى فى شيلى .

وقد ولدت مقاومة الطبقات الحاكمة الرجعية المتزايدة افكارا عن الآفاق النوعية للتقدم الاجتماعى ، وامكانات التطور الثورى للمجتمع وبخاصة فى أشكاله السلمية . وتناقش هذه المسائل أيضا على صفحات صحف الاحزاب الشيوعية الشقيقة .

وهكذا نشرت مجلة « فرانس نوفيل » – وهى مجلة أسبوعية نظرية يصدرها الحزب الشيوعى الفرنسى – فى ديسمبر عام ١٩٧٣ مقالا رئيسيا بعنوان « هل يمكن أن ينتصر العمل ضد السلطة المطلقة ؟ »

ويحوى هذا المقال تحليلا لرسائل تلقتها المجلة بشأن آفاق التحولات الثورية . وتقول « فرانس نوفيل » : « ان هذه المسائل تصبح أكثر تحديدا وصراحة لأن آفاق الاصلاحات الديمقراطية التى تفتح الطريق نحو الاشتراكية قد أصبحت احتمالا مجسدا فى فرنسا . وفضلا عن هذا ففى وجه الأزمة التى تزداد تعمقا ، والأخطار التى تحوم فوق المستقبل المتأرجح ، وجدار الحكم المطلق المنتصب أمام الحركة الشعبية فان آفاق التغيير التى يثيرها البرنامج المشترك توفر الاساس فى نفس الوقت (وليس فى هذا مفارقة) للأمل والقلق » .

وأوضحت المجلة أن البورجوازية الكبيرة بعد أن فقدت فرصة اقامة سلطته السياسية على تأييد الاغلبية الايجابى تحاول أن تفزع الجماهير بشبح الفوضى الديكتاتورية ، وأن هذه لا تزال هى الورقة الرابحة الرئيسية فى يد النظام .

وتطرح المجلة كبديل لذلك فكرة تجميع الجماهير و « الانضباط الديمقراطى للشعب » ، كما تورد رسائل من القراء تتناول بشكل انتقادى مشكلة تسليح الشعب » .

ويقول ج . س – كاتب أحد هذه الرسائل « ان الحديث الان عن تسليح الشعب وعن الاستعدادات لاعمال الغد . اذ ما هى المخاطر ؟ ان أى سلطة تلجأ الى التخويف وعلى هذا الاساس تنجح فى الابقاء على ملايين المترددين فى فلكها . واذا كان البديل الذى نطرحه يعنى الحرب الاهلية فاننى أستطيع أن أقول لكم ان ملايين آخرين – وان كانوا يعتبرون البرنامج المشترك شيئا حسنا للغاية – سيفضلون مع هذا الوضع القائم ! »

وتدرس المجلة عددا من المسائل الهامة الاخرى لتطور الثورة بطريقة سلمية ، مولية اهتماما خاصا لتجربة شيلى ، وتضاعف السلطة المطلقة فى البلاد .

وقد نشرت صحف الحزب الشيوعى الايطالى سلسلة كاملة من المقالات المخصصة لدلالة تجربة شيلى مطبقة على الظروف المحددة للواقع الايطالى .

وتتعرض سلسلة المقالات التى كتبها ا . برلينجواى لمشكلات هامة مثل « الاشتراكية والتعايش فى ضوء أحداث شيلى » و « الطريق الديمقراطى والعنف الرجعى » و « التحالفات الاجتماعية والكتل السياسية » . وتصل هذه المقالات الى نتيجة هامة هى أن القوة الرئيسية القادرة على احباط هجوم الرجعية هى اكمال تنظيم الشعب واستعداده النضالى ، واقامة وتوسيع تحالف الطبقة العاملة مع الجماهير الشعبية كل يوم . ويرى الكاتب أن خطة التجديد الديمقراطى يمكن أن تنفذ وانما تحت قيادة الطبقة العاملة وبشرط أن تساندها أغلبية السكان . ويؤكد الرفيق برلينجواى على ضوء أحداث شيلى أنه لم يعد كافيا فى ظروف ايطاليا الراهنة النضال من أجل وحدة حزب الشعب العامل والقوى اليسارية وحدها اذا كانت تواجه هذه الوحدة كتلة من الاحزاب تمتد من أحزاب الوسط الى أحزاب اليمين المتطرف . ويدعو المقال الى ضرورة طرح مسألة « البديل الديمقراطى » وليس « البديل اليسارى » أى طرح مسألة الآفاق السياسية للتعاون والاتفاق بين القوى الشعبية ذات الافكار الشيوعية والاشتراكية ، والقوى الشعبية ذات الاتجاه الكاثوليكى ، فضلا عن التجمعات ذات الاتجاهات الديمقراطية الاخرى .

وتستخلص أحزاب شيوعية أخرى بدورها نتائج هامة .

وهذه النتائج الحافلة بالتفاؤل التاريخى الكامل تحوى ثقة فى أن المزيد من نجاح تطور الصراع الطبقى ونشاط التحول الثورى للطبقة العاملة يتوقف فى المقام الاول على زيادة نضالية الاحزاب الشيوعية ذاتها ، وعلى تهيؤ العامل الذاتى . وفى ضوء تجربة شيلى تطرح الاحزاب الشيوعية بحدة أكبر مسألة تنفيذ وصية لينين الهامة بشأن ضرورة الالمام بقوانين الصراع الطبقى ، واتقان علم وفن قيادة نشاط التحويل الثورى للطبقة العاملة .

وتبدو كلمات لينين القائلة أن « السياسة علم وفن لم يسقطا من السماء أو يأتيا عبثا وأن على البروليتاريا اذا أرادت أن تتغلب على البورجوازية أن تدرب « ساستها الطبقيين » البروليتاريين بحيث لا يكونون أدنى بأى حال من ساسة البورجوازية » (١) ــ تبدو هذه الكلمات بالغة الاهمية اليوم .

---

(١) ف . ا . لينين المؤلفات الكاملة ــ المجلد ٣١ ــ ص ٨٠ .

ونستطيع أن نقول عن ثقة كاملة أن مسألة اتقان كل جهاز القيـــادة السياسيه ورفع مستواه العلمي وفعاليته ألتكتيكية تمثل فى المرحـــلة الراهنة من الصراع الطبقى احدى المشكلات الحاسمة للعملية الثــورية العالمية . وستمكننا الدراسة العميقة لتجربة شيلى من توسيع المعرفـــة النظرية والسياسية للطليعة الثورية .

ويخصص أغلب كتاب الصحف الاجنبية مقالاتهم عن شــيلى أســاسا للبحث عن الاخطاء واساءة التقدير فى نشاط الحكومة ، ويجعلون منهـــا تقريبا السبب الوحيد للهزيمة . لكن هذه وجهة نظر أحادية الجانب .

ولن نستطيع استخلاص نتائج صحيحة من أحداث شيلى الا اذا قمنا بدراسة متكامله لعملية تطور الثورة من النصر الى الهزيمة . ومثل هذه الدراسة تشمل : ا) تعميما لكل العناصر الخلاقة التى أضافتها نظرية الحزب الشيوعى الشيلى وممارسته الى تعاليم الثورة . ب) التحليـل المتزن لتوازن القوى الطبقية الحقيقى فى مختلف مراحل تطور الثورة . ج) الاخطاء الحقيقية واساءات التقدير الفعلية التى ارتكبتها حكـــومة الوحدة الشعبية . ويعترف الحزب الشيوعى الشيلى فى وثائقه بوجود مثل هذه الأخطاء . وهو يقول فى بيانه الى الشعب فى ١١ أكتوبر عام١٩٧٣ أنه خلال السنوات الثلاث التى قضتها حكومة الوحدة الشعبية فىالسلطة « أجريت تحولات هامة ؛ لكن أخطاء خطيرة ارتكبت » .

ولتجربة شيلى اهمية دولية لأنها تثرى المبادىء الثورية عن مضـمون العملية الثورية ، وتوزيع الطبقات وتوازنها ، وطرق اقامة ودعم تحالف الطبقة العاملة وغيرها من قطاعات الشعب العامل ، وأساليب اجتذاب الجماهير الى النضال النشط ضد الرجعية فى المرحلة الديمقراطية من الثورة المتطورة بشكل سلمي وفى ظروف المرحلة الثالثة من الأزمة العاملة للرأسمالية والمواجهة بين النظامين .

ان المعالجة الخلاقة للمهام الرئيسية ، ولتوازن القوى الطبقيـــة ، وامكانات اعادة تجميعها فى المرحلة الاستراتيجية الاولى من الثورة انجاز هام من انجازات الحزب الشيوعى الشيلى .

فلفترة طويلة كانت هذه المرحلة تحدد بانها مرحلة بورجوازية ديمقراطية ولكن بعد التحليل الماركسى اللينينى العميقللوضع الاقتصادى ــ الاجتماعى والتاريخى والسياسى اكد الحزب الشيوعى الشيلى فى وثائقه البرنامجية

أن الثورة فى شيلى فى مرحلتها الاولى ستكون ثورة ديمقراطية معـــادية للامبريالية والاوليجاركية والملكية الكبيرة للأرض . وحدد برنامج الحزب الذى أصدره المؤتمر الرابع عشر الثورة القادمة فى البلاد بأنها ثورة زراعية معادية للامبريالية والاحتكار وأمامها آفاق الانتقال الى الاشتراكيـة . وحدد الحزب الشيوعى بوضوح أتجاه الضربة الرئيسية للحركة بانها ضد كبار ملاك الارض الذين تداخلوا مع رأس المال الاحتكارى الامريكى والمحلى، وضد راس المال الاحتكارى المحلى المرتبط برأس المال الامريكى وكبـــار ملاك الارض المحليين .

ووضع على اساس هذا المفهوم برنامج ثورى بناء للنضال ، قبلتـــــه الاحزاب التى تشكل ائتلاف الوحدة الشعبية الذى تكون بمبادرة الحزب الشيوعى . وبذل الائتلاف جهدا كبيرا لتجميع الطبقة العاملة . وتشكل اتحاد نقابى واحد فى البلاد ، واتفق الحزب الشيوعى والحزب الاشتراكى على وحدة العمل الامر الذى زاد الى حد كبير من الطاقة النضالية الطبقة العاملة . وقد أبدت الطبقة العاملة التى تمتلك تقاليد ثورية كبيرة وتقف عند مستوى تنظيمى أعلى قدرتها على أن تصبح الطبقة القائدة ، وبرزت باعتبارها القوة الدافعة الرئيسية للتحولات الثورية .

وكان التحديد السليم لأولويات مهام النضال يتفق مع مصالح أوسع قطاعات الأمة : الفلاحين والحرفيين وصغار الصناعيين والتجار والمثقفين العاملين . وكانوا جميعا يعانون من الامبرياليين الامريكيين ، ومن القهر الاقتصادى من جانب الاوليجاركية والتعسف السياسى للرجعية . لكن المغزى القومى العام لبرنامج الوحدة الشعبية لم يدرك على الفور وحتى النهاية ، ولم يدركه الجميع . الا أن الاجزاء ذات العقلية الجـــذرية من الطبقات والمجموعات الاجتماعية سالفة الذكر اخذت تشترك بالتدريج فى النضال ضد الامبريالية والاوليجاركية وملكية الارض الكبيرة . وأوضحت هذه القطاعات أنها تشكل قوة دافعة هامة للثورة .

كذلك جذب برنامج الوحدة الشعبية اهتمام البورجوازية المتوسطة التى كانت تعانى من قهر الامبريالية والاوليجاركية المحلية . ولم تكن البورجوازية المتوسطة محددة دائما فى موقفها . فجزء منها كان أحيانا يبدى حيـــادا متعاطفا فى حين كان جزء آخر يقف موقف المعارضة وأحيانا موقف العداء . لكن تجربة شيلى أوضحت أنه اذا اتبعت الطبقة العاملة سياسة ســليمة مرنة فان البورجوازية المتوسطة مهما كانت ذبذبة موقفها يمكن أن تكون حليفا (بدرجات مختلفة من الاخلاص والثبات) فى النضال ضد الامبرياليين

والرجعية والعدوانية . وتمثل امكانية تحييدها ذاتها أمرا له أهميته .

وعلى أساس توازن القوى القائم فى البلاد خاصـــة الحزب الشيوعى الشيلى نضالا عنيفا لتوحيد الشعب العامل بأسره خلف الطبقة العاملة ، واقامة تحالف لكل القوى المعادية للامبريالية والأوليجاركية ، وأحـرز انتصارات كبيرة . ولقد كان ائتلاف الوحدة الشعبية تعبيرا سياسيا عن تلاحم الشعب العامل .

وقد انطلق الحزب الشيوعى الشيلى فى تطويره للنضال من أجل ثورة معادية للامبريالية والاوليجاركية من افتراض أن ثمة أزمة قومية تنضج فى البلاد نتيجة لتعمق كل التناقضات الكامنة فى المجتمع الشيلى .

فأولاً زادت التناقضات بين الامة وبين الامبـــريالية حدة فى أواخـــر الستينات ، وانتشرت المشاعر المعادية للامبريالية الى أقصى حد .

وثانيا تعمقت أزمة الهياكل الاجتماعية للمجتمعالشيلى . فهبوط الانتاج وازدياد التضخم والبطالة الواسعة وتزايد بؤس الشعب العامل والتحلل الاقتصادى ــ كل ذلك كان اشارة الى ان العلاقات الاجتماعية القائمةغدت بائدة فاسدة معادية للشعب . كما تعمقت أيضا التناقضات بين الجمـاهير الواسعة والفئة العليا من الاحتكاريين وكبار ملاك الارض .

وثالثا تعمقت الأزمة السياسية الى حد خطير ، واتضح عجز الطبقات الحاكمة عن ادارة شئون البلاد بالأساليب القديمة . وكانت هـذه أزمة للاصلاحية البورجوازية التى كانت سياسة الرئيس فراى تجسيدا لها .

وقد وعد فراى تحت ضغط الجماهير الشعبية بالقيام « بثـورة فى ظل ظروف الحرية » و « تملك شيلى لنحاسها » واجراء اصـــلاح زراعى واصلاحات اجتماعية الخ ... لكن واحدا من هذه الوعود لم ينفذ ، ولم تؤد الاجراءات التى اتخذت الى تحسين الوضع فى البلاد بل زادته سوءا . والواقع ان الاصلاحية البورجوازية كانت آخر احزاب الديمقراطيـــــة البورجوازية ... وكانت تعانى من الافلاس .

ووجدت الطبقات الحاكمة نفسها معزولة ، وبدات أزمة فى الهيـكل السياسى للمجتمع الشيلى .

وتحدد مضمون الأزمة السياسية على نطاق البلاد وطبيعتها بالمجموع الكلى لكل هذه الأزمات .

وعلى أساس التحليل العميق لتوازن القوى الطبقية فى البلاد ، والتقاليد التاريخية لها ، وخصائص الأزمة القومية وضع الحزب الشيوعى الشيلى مفهوم الانجاز السلمى لثورة زراعية معادية للامبريالية والأوليجاركية تنتقل بعد ذلك الى الاشتراكية ، وجود الاجراءات السياسية اللازمة لأداء هذه المهمة . ورأى الحزب أن الانتخابات الرئاسية توفر أكبر امكانية للحل السلمى للمسألة الرئيسية للثورة ــ مسألة السلطة ــ لان الفوز فيها يفتح الطريق الى السلطة التنفيذية .

وأقر الحزب الشيوعى الشيلى وتحالف الوحدة الشعبية هذا البرنامج وأخذا فى العمل من أجل الوصول الى السلطة التنفيذية ، وأحرزا النصر . وفاز سلفادور الليندى مرشح تحالف الوحدة الشعبية بأغلبية نسبية قدرها ٣٦ر٣٢ ٪ من أصوات الناخبين فى انتخابات عام ١٩٧٠ ، وبعد صراع سياسى معقد نصب رئيساً للبلاد ، وتشكلت حكومة ديمقراطية ثوريه من حيث جوهرها الاجتماعى والسياسى .

وبعد وضع وتنفيذ سياسة الوصول الى السلطة التنفيذية سلميا وتشكيل حكومة ديمقراطية ثورية عن طريق ميكانيزم الانتخابات الرئاسية مساهمة جادة أسهم بها الحزب الشيوعى الشيلى فى نظرية النضال من أجل الاشتراكية وممارسته .

وبدأت مرحلة التحولات الاقتصادية ــ الاجتماعية الثورية وفقا لبرنامج تحالف الوحدة الشعبية بعد تشكيل حكومة الليندى . ونفذت هذه التحولات فى اطار الدستور والتشريع القائم ، وأحرزت حكومة الليندى انتصارات تاريخية هائلة حقا ، وأثرت نظرية وممارسة التطور السلمى للثورة .

وهكذا نفذت الانجازات الاقتصادية ــ الاجتماعية الرئيسية التالية خلال فترة قليلة : أممت الموارد الطبيعية وصناعة التعدين (النحاس والفحم والحديد الخام) كما أمم عدد من الشركات الصناعية والبنوك ، وفرضت سيطرة الدولة على التجارة الخارجية ، ونزعت ملكية كبار ملاك الارض وصفى من الناحية الفعلية نظام اللاتيفونديا (الضياع الواسعة) ، ووزعت

الارض على الفلاحين وأقيمت أشكال تعاونية وأشكال دولة جديدة للانتاج الزراعى ، وأقيم قطاع دولة فى مجال الاقتصاد واتسع الى حـد كبير ، ورفعت أجور العمال والموظفين والجنود ، وطبقت الخدمة الطبية المجانية فى عدد من المستشفيات والعيادات الخارجية ، وطبق نظام مساعدة الدولة ماديا للطلاب ، وتحسنت شبكات الصحة العامة والتعليم العام لصالح الشعب العامل ، وزادت عمليات بناء المساكن ، وهبطت البطالة الى النصف تقريبا الخ ...

كما نفذت فى نفس الوقت انجازات ديمقراطية كبيرة فى مجال السياسة الداخلية والخارجية .

وينبغى أن نضع فى اعتبارنا ونحن نقيم اجراءات مثـل تأميم الموارد الطبيعية والاحتكارات الاجنبية وعدد من الشركات المحلية وتشريك غالبية البنوك وفرض سيطرة الدولة على التجارة الخارجية مما أدى الى تشكيل قطاع الدولة أن هذه الاجراءات قد اتخذت فى مرحلة الثورة الديمقراطية وأنها فى نفس الوقت عمقت الثورة كثيرا ووسعتها وسارت بها متخطية اطار التحولات الديمقراطية وأقامت جنين الاشتراكية . **وقد أوضحت تجربة شيلى من جديد ان هذه بالتحديد هى جدلية تطور أية ثورة ديمقراطية فى الظروف الراهنة ، ولم يعد من الممكن تجاهل هـذه النتيجة عنـد وضع الاهداف الاستراتيجية للمرحلة الديمقراطية للنضال فى أى بلد .**

وكانت الانتصارات الكبرى للوحدة الشـعبية وانجازاتها البارزة فى الميادين السياسية والاقتصادية ـ الاجتماعية أول وأكبر مساهمة فى اقامة دولة شعبية ، والخطوة الاولى فى طريق الاشتراكية .

لكن منطق النضـال كان بالطبع يتطلب مزيدا من التقدم ، وتعميقـا للتحولات ، وانتقالا لحل مهام جديدة . وأعتقد ـ فى هذا الصدد ـ أن هناك مايدفعنا الى القول بأن المرحلة الديمقراطية للثورة تتألف من مرحلتين لكل منهما اتجاهها الاستراتيجى ، ومهامها السياسية والاقتصـادية ، وخصائصها من حيث توازن القوى .

ولم يحن الوقت بعد للحديث عن صلاحية تطبيق هذه الظاهرة بشكل عام لكن من الممكن تماما فى ظروف التطور السلمى للثورة ـ وبخاصة نظرا

لطول المرحلة الديمقراطية ـ أن نفصل المرحلة المستقلة من النشاط طويل الامد للحكومة الديمقراطية الثورية الذى يدعم التحولات الديمقراطية ويؤمن التقدم الثابت المستمر .

وظهرت فى شيلى فى هذه المرحلة ضرورة حل المشكلات المعقدة المترابطة التالية : المشكلة السياسية ـ حل مسألة السلطة . المشكلة الاقتصادية ـ تنظيم السير الطبيعى للحياة الاقتصادية فى ظروف التحولات الاجتماعية الجذرية ونمو مقاومة البورجوازية . المشكلة الاستراتيجية ـ دعم تحالف القوى الديمقراطية وفى المقام الاول التحالف مع القطاعات الوسطى فى المدن وتشكيل جيش اجتماعى للثورة .

غير أننا ينبغى أن نلاحظ أنه لم يتم الارساء النظرى والانضاج السياسى لطرق وأشكال وأساليب حل هذه المسائل الرئيسية ، وأن هذا كان له تأثيره السلبى على كل تطور النضال . وقد زعم اليساريون المتطرفون أن مرحلة مباشرة للثورة الاشتراكية قد بدأت ، وأنه قد بدأ هجوم ضد البورجوازية ككل ، ولهذا السبب قاموا بعمليات نزع ملكية متعسفة مغامرة

واتخذ الحزب الشيوعى الشيلى موقفا صحيحا قائلا انه لاتزال هناك مهام لم تحل للثورة المعادية للامبريالية والاوليجاركية . غير أنه لم يحدث ارساء واضح لطرق ووسائل انجاز هذه المهام بأسرع مايمكن . وفى نفس الوقت كان السير فى هذا الطريق واتباع سياسة مرنة للغاية تستبعد اليسارية المغامرة هو وحده الذى يستطيع دعم تحالف الطبقة العاملة بالفئات الوسطى ويؤمن تقدم الثورة . لكن السياسة لم تصل الى مثل هذا الوضوح . ووقفت الثورة « محلك سر » . وصعدت الرجعية من نشاطهاوبدأت قرب نهاية عام ١٩٧٢ تنتقل الى الهجوم . **وفى كثير من الحالات لم تكن القوى الثورية تتخذ موقفا هجوميا قويا تجاه الدوائر الرجعية . وكانت هذه اساءة تقدير فاصلة من جانب تحالف الوحدة الشعبية .**

وبدأ فى البلاد صراع طبقى عنيف فى كل المجالات ـ السياسية والاقتصادية والايديولوجية وكان الصراع من أجل السلطة بالغ الحدة . لقد كان انتصار الليندى يعنى تكوين حكومة ديمقراطية ثورية ، لكنها لم تكن تتمتع بكل السلطة . ولم تكن المسألة الرئيسية للثورة ـ مسألة اقامة السلطة الشعبية الديمقراطية ـ قد حلت .

وكان هناك مركزان للسلطة فى البلاد : المركز الشعبى الذى يركز فى أيديه أساسا السلطة التنفيذية فى شخص الرئيس الليندى وحكومته ، ومركز رجعى يقبض بيده على السلطة التشريعية والقضائية والجانب الاكبر من جهاز الدولة ووسائل الاعلام .

وأستخدمت الرجعية الدستورية والشرعية البورجوازية وكل وسائل السلطة البرلمانية والقضائية للحد من النشاط التحويلى للسلطة التنفيذية الى أدنى حد تحت ستار مراعاة الشرعية ثم لشلها . وفى نفس الوقت انتهكت الرجعية كل معايير الشرعية بتدبير الاستفزازات السياسية ، والمذابح ضد المنظمات الديمقراطية والتخريب واغتيال القادة التقدميين . وأفزعت الجماهير بتهديداتها بتوسيع الارهاب .

لقد ســـارت الرجعية بالصراع الطبقى الى خارج اطار الدســـتورية والشرعية . وفى نفس الوقت لم تكن حكومة الليندى تستطيع أن تتخطى اطار الدستورية فى أعمالها لقمع الاعمال غير المشروعةللعدو الطبقى . وتحدد الولاء للدســـتورية البورجوازية بوثائق التحالف البرنامجية ، وباتفـــاق الجنتلمان مع الحزب الديمقراطى المسيحى حول شروط الموافقة على تولى الليندى الرئاسة . وكان هناك أيضا عامل آخر هو ــ الجيش . وكان قوة سياسية هامة ، أما عن حياده القانونى فكفله مفهوم دستورية الادارة .

والواقع أن حكومة الليندى المقيدة بهذه الظروف قد تركت جهاز الدولة البورجوازى والجهاز القضائى دون أن تمسهما عمليا ، وراح هذان الجهازان يخربان انجازات الحكومة الشعبية ، واستخدمت الرجعية هذا الوضع فى تجميع قواها والاستعداد للهجوم .

لقد كانت اجراءات حكومة الليندى ضد الرجعية بما فيها جفافها الرجعى قليلة الفعالية . وترجع شبكة الوضع السياسى المعقدة الى انهنتيجةلخطوات سياسية خاطئة فان المسار السليم لتجنب الحرب الاهلية كان يقرب الحرب الاهلية فى أكثر أشكالها خطورة على الثورة ، فى شكل الانقلاب العسكرى الفاشى .

ونشب فى البلاد صراع عنيف فى الجبهة الاقتصادية كذلك ، وكان هذا الصراع جانبا هاما للغاية من الصراع من أجل السلطة ، الصراع من أجل السيطرة على الجماهير .

لقد أضاف الصراع فى الجبهة الاقتصادية فى شيلى قدرا من الوضوح الى المناقشة التى أدارها بعض الماركسيين حول مسألة سياسة الحزب الاقتصادية . فبعض الرفاق يزعمون أنه مع انتقال وسائل الانتاج الى أيدى الشعب ينبغى أن تتناقص وظائف الحزب الشيوعى فى مجال الادارة الاقتصادية . والواقع أن الصراع فى الجبهة الاقتصادية فى شيلى كان يزداد عنفا مع كل شهر يمر . فقد كانت الامبريالية الدولية والاحتكاريين المحليين وكبار ملاك الارض لايزالون يمتلكون موارد اقتصادية هائلة ، وروابط اقتصادية ، وخبرة ادارية ، واستنادا الى ذلك كله خاضوا حربا اقتصادية حقيقية ضد حكومة الليندى . ونظم الرجعيون التخريب الاقتصادى وهروب رأس المال ، وضاعفوا التضخم بشكل مصطنع ، واسرعوا بارتفاع الاسعار ، وكانت مهمتهم الرئيسية هى خلق الفوضى الاقتصادية فى البلاد .

وقامت حكومة الليندى بعمل ضخم لشل تخريب اليمينيين الاقتصادى ، وأولت عناية بالغة لزيادة كفاءة الانتاج الاجتماعى ، وتقليل التضخم والبطالة ، ورفع مستويات معيشة الشعب العامل . لكنها لم تستطع أن تحل المشكلات الاقتصادية التى تواجهها . وفضلا عن ذلك ارتكبت حكومة الليندى نفسها بعض الاخطاء فى سياستها الاقتصادية والاجتماعية . فقد تضخم قطاع الدولة أكثر مما يجب ، وضم عددا كبيرا من المشروعات الصغيرة التى كانت تعمل بخسارة . وأدت الاصلاحات الزراعية التى لم يعقبها تزويد الفلاحين بمعدات العمل الى وقف نمو الانتاج الزراعى فى كثير من الحالات . وكان العمال يحصلون على أجور ثابتة بغض النظر عن نتائج عملهم،ولم يكن هذا حافزا لنمو انتاجية العمل كما سهل حدوث التضخم .

وتخطت أعمال الاحتكاريين وكبار الملاك فى الجبهة الاقتصادية كذلك اطار الدستورية ، لكن البرلمان كان يطالب حكومة الوحدة الشعبية بالمراعاة الصارمة للشرعية . وفى هذه الظروف لم تستطع الحكومة أن توقف تخريب رأس المال الكبير ، الامر الذى قوض مراكزها الى حد كبير . وهكذا أصبحت الجبهة الاقتصادية الجبهة الرئيسية للصراع من أجل السلطة ومن أجل السيطرة على الجماهير . وفى هذه الجبهة عانت حكومة الليندى نكسات خطيرة ، وكان هذا أحد أسباب سقوطها .

وهكذا تجمعت فى عملية تنفيذ الانجازات الاقتصادية خبرة محددة ليست لها دلالة قومية فحسب بل دلالة دولية كذلك .

ففى المقام الاول توضح هذه الخبرة امكانية قيام الحكومة الديمقراطية الثورية من حيث المبدأ بتنفيذ تحولات اقتصادية رئيسية . وبعض المفكرين تخامرهم فكرة أن عملية تشريك وسائل الانتاج بالوسائل السلمية ينبغى أن تتم بضربة واحدة أو تهجر فكرة التأميم كلية . وهم يزعمون أن أصحاب العمل اذ يحتفظون بالروافع الاقتصادية ويتهددهم نزع الملكية يمكن أن

يغرقوا البلاد فى دوامة من الفوضى ، وفى الممارسة طرحت هذه المشكلة كما يلى : أما تشريك وسائل الانتاج كلها فى نفس الوقت ــ وهو شىء غير ممكن عمليا فى مجرى التطور السلمى للثورة ــ أو عدم تشريكها اطلاقا . وبعبارة أخرى لقد وجد مفهوم متشائم عاجز يستحيل معه تشريك وسائل الانتاج فى ظروف التطور السلمى للثورة . وكان هذا يعنى عمليا نفيا لواقع الثورة ذاتها .

ورغم أن تجربة شيلى فى هذه المسألة بالغة الحدة معقدة للغاية فان التحليل الدقيق للمجموع الكلى للعلاقات السياسية والاقتصادية يمـكننا من استخلاص النتيجة التالية : لقد ثبتت فى شيلى نظريا وعمليا امكانية تشريك وسائل الانتاج ، واقامة قطاع دولة له مضمون معاد للرأسمالية ، وزيادة حجم الانتاج فى نفس الوقت ، خلال عملية التطور السلمى للثورة ، وكذلك امكانية رفع مستويات معيشة الشعب العامل كله . وتوضح تجربة شيلى ــ على صغرها ــ أن هذه المهمة يمكن أن تحل فى المقام الاول عن طريق نزع الملكية المتسق للاحتكاريين وكبار ملاك الارض ، وزيادة دور قطـاع الدولة ، وتقديم المساعدة للمنشآت الصغيرة المملوكة ملكية خاصة .

وكانت الجبهة الاجتماعية هى جبهة الصراع الطبقى الهامة الثالثة . فلقد نشب فى البلاد صراع خطير من أجل السيطرة على الجماهير فى مجـرى تطور الثورة . وناضل تحالف الوحدة الشعبية بنشاط من أجل دعم وحدة الشعب العامل كله ، وتجميع الاحزاب السياسية اليسارية .

ولعبت الطبقة العاملة أهم دور فى هذا الصراع ، وأوضحت أنهـا قوة ثورية قيادية متسقة ، وقادت الطبقة العاملة المعركة من أجل الانتاج ، وكان هذا فى الواقع اتجاها هاما فى تطور العملية الثورية بأسرها . وفى أقسى أيام الصراع ناضلت الطبقة العاملة بشجاعة ضد القوى الرجعية وقدمت عونا حاسما لحكومة الليندى .

وينبغى أن نذكر فى نفس الوقت أن الطبقة العاملة لم تكن موحدة ، وأن بعض قطاعاتها كانت سلبية ، بل عجزت عن فهم المهام الجديدة ، وأنه ظهرت فيها بعض الاتجاهات والمشاعر الاقتصادية . ففى عدد من المنشآت الكبيرة التى أممتها الدولة نظم العمال اضرابات طويلة الحقت ضررا فادحا بالاقتصاد القومى . وكقاعدة التفت القطاعات المتخلفة من الطبقة العاملة خلف الحزب الديمقراطى المسيحى الذى ضاعف مشاعره الاقتصادية واتجاهاتها .

وكان صراع الفئات الوسطى من المجتمع الشيلى هو الاكثر حدة . وبشكل عام صاغ برنامج تحالف الوحدة الشعبية صياغة سليمة القضايا العـــامه المتعلقة بالفئات الوسطى . لكن سياسة التحالف بين الطبقة العاملةوالقطاعات الوسطى لم تنضج بالعمق الكافى ، ولم تتبع دائما بكفاءة . وفى هذا الصدد لعبت حقيقة أنه لم يكن هناك وضوح بشأن موقف القطاعات الوسطى من المستقبل البعيد دورا هاما ، وأضعف هذا كله تحالف الطبقة العـــاملة والفئات الوسطى .

ولعبت العناصر اليسارية المتطرفة دورا استفزازيا تجاه الفئات الوسطى فقد انطلقت هذه العناصر من افتراض أن ثورة اشتراكية تتطور فى البلاد ، وطالبوا لهذا السبب بالتشريك العاجل لكل وسائل الانتاج .

لكن اليساريين المتطرفين لم يقتصروا على الحديث المجرد عن الاشتراكية بل أمموا بشكل تعسفى منشآت صناعية متوسطة ومزارع فلاحية لم تكن موضعا للتأميم والاصلاح . وخلق هذا النشاط اليسارى ذعرا حقيقيا فى صفوف الفئات الوسطى فى المدينة والريف ، وقد ناضلت حكومة الليندى ضد « الثوريين اليساريين » لكنها لم تستطع أن تشل نشاطهم تماما ، كما كان عدد كبير من أعضاء الحزب الاشتراكى يتعاطف مع اليســـاريين . واستغلت الرجعية هذا لدق اسفين بين الطبقة العاملة والفئات الوسطى . وليس بعض الباحثين على حق تماما فى زعمهم أن الطبقة العاملة فى شيلى ظلت معزولة . غير أن تحالف الطبقة العاملة والفئات الوسطى على أى حال قد تحلل حقا . وتضاعفت هذه العملية بشكل خاص فى أواخر عام ١٩٧٢ حين بدأ استقطاب القوى الطبقية فى البلاد ، وازداد عنف الصراع بين الرجعية والثورة .

ونجحت حكومة الليندى ببعض الاجراءات السياسية الى تخفيف حـــدة التناقضات بين الطبقة العاملة والفئات الوسطى الى حد ما ، لكن المشكلة ظلت مع ذلك بالغة الحدة .

وكانت خطة الرجعية الاستراتيجية للتطويح بحكومة الليندى قـــد بدأت تتجسد فى نهاية عام ١٩٧٢ . وقد استهدفت هذه الخطة كسب الصراع من أجل السيطرة على الجماهير أو تحقيق انتصار فى انتخابات عام ١٩٧٣ واسقاط حكومة الليندى بالوسائل الدستورية فاذا لم تنجح فى ذلك فتدبير انقلاب مضاد للثورة .

ومن الصراع من أجل السيطرة على الجماهير بوضع شاق للغاية ، لكن الرجعية فشلت في هذا الجزء من خطتها الاستراتيجية . ومن الامور ذات الدلالة أن تحالف الوحدة الشعبية حصل في انتخابات عام ١٩٧٣ على نحو ٤٤٪ من الاصوات أي ما يزيد كثيرا عما حصل عليه في انتخابات الرئاسة في عام ١٩٧٠ وكان معنى هذا فشل الخطة الاستراتيجية الاولى للرجعية لكن هذا النجاح الذي أحرزته الوحدة الشعبية دفع الرجعية الى الاعداد لانقلاب مضاد للثورة . وبدأت الاستعدادات في المقام الاول في الجيش حيث تعرض الضباط التقدميون للاضطهاد وفصلوا من مناصبهم . وفي نفس الوقت زادت المنظمات الفاشية من نشاطها الاستفزازي ، باذرة الفزع في صفوف السكان ، والشكوك في صحة تصرفات حكومة الليندي . وأصبح الوضع في البلاد أكثر توترا . وفي ظروف البلبلة السياسية في تحالف الوحدة الشعبية ، وضعف التحالف بين الطبقة العاملة والفئات الوسطى ، والتدهور الخطير للوضع الاقتصادي في البلاد ، وتزايد نشاط المنظمات الفاشية ، نفذ الانقلاب المضاد للثورة في سبتمبر عام ١٩٧٣ . ولقيت ثورة شيلي الهزيمة .

***

وبعد أن أوضحت تجربة شيلي من حيث المبدأ امكانية تطور الثورة بالشكل السلمي أوضحت في نفس الوقت أن لمثل هذه الثورة — وان كانت تتطور وفقا للقوانين العامة — قدرا كبيرا من الخصائص النوعية . ففتره التحولات تزداد طولا مما يعقد التطور ويزيد امكانيات مناورات الرجعية ومقاومتها . ويبدو أن الاستيلاء على السلطة — في ظروف التطور السلمي — أيسر من المحافظة عليها . وتصبح العلاقة بين السياسة والاقتصاد ، وبين الاستراتيجية والتكتيكات ، أكثر تعقيدا . وتظهر كثير من الذرائع لتذبذب الحلفاء ، الامر الذي يستلزم سياسة بالغة المرونة تكفل تلاحم الطبقات الديمقراطية ، ووحدة القوى اليسارية ، وسيادة ارادة الشعوب . وهذا يتضمن — بمعنى ما — متطلبات جديدة من النشاط القيادي للاحزاب الشيوعية .

والنتيجة النظرية والسياسية الهامة التي تنبع من تجربة شيلي هي أنه أيا كان شكل الانتقال الى الاشتراكية فان المواجهة المباشرة بين الجماهير الشعبية والقوى الرجعية امر حتمي في مرحلة معينة . وهذا يحدد في الواقع عقدة مشكلة قيادة النشاط التحويلي الثوري للطبقة العاملة لاجراء الانتقال الى الاشتراكية في أشكال سلمية .

والمهمة الاولى للحزب هي اقامة جهاز اجتماعي وسياسي واقتصادي وأيديولوجي يجبر الطبقات المستغلة على أن تنحني لارادة الشعب ،ويضطرها

الى قبول الواقع وحتمية الطريق الاشتراكى للتطور الذى يتم بشكل سلمى . فاذا رفضت الطبقات الاستغلالية هذا الطريق فلابد أن تتوفر للجماهير الشعبية الارادة والتنظيم والقوة القادرة على تحطيم مقاومتها .

ويتوقف حل هذه المشكلة على طبيعة عملية التطور السلمى للثورة ذاتها فهناك عدة أنواع للتطور السلمى للثورة تختلف من حيث معدل وطبيعة وأشكال عمل الجماهير الشعبية ، وترسانة الوسائل التى تستخدمها ووسائل قمع الطبقات المستغلة .

وترتبط بهذه المشكلات أوثق الارتباط مسألة هامة هى مسألة العلاقة بين الاستراتيجية والتكتيكات فى عملية التطور السلمى للثورة . وهناك وجهة نظر تقول أن اختيار أشكال النضال الثورى تحدده الاستراتيجية ويرتبط بها ارتباطا وثيقا . ويعنى هذا عمليا نفى الحاجة الى اتقان كل أشكال الصراع . ويستند القائلون بهذا الرأى الى أن من المستحيل فى زعمهم توجيه الطبقة العاملة الى كسب السلطة سلميا واعدادها فى نفس الوقت للكفاح المسلح . وهم يطرحون المسألة كما يلى : اما الطريق السلمى لتطور الثورة وعندئذ ينبغى على قواها الدافعة أن تعد نفسها أدبيا وسياسيا لاشكال النضال السلمية وحدها ، واما طريق التطور المسلح للثورة ، مما يستلزم اعداد الجماهير للكفاح المسلح .

وقد اوضحت تجربة شيلى من جديد عدم سلامة وجهة النظر هذه . فالمفهوم الاستراتيجى الذى يحدد اهداف الصراع وتوزيع القوى الطبقية يمكن أن يطبق خلال اكثر الاشكال تنوعا . وبالطبع فان خط التطور السلمى للثورة يحدد اختيار أشكال النضال ، لكن التغيرات فى تكتيكات الخصم ، وفى اساليب نشاط الثورة المضادة ، تولد بالفعل الحاجة الى اكتشاف أساليب اعداد الجماهير لدفع الهجمات أيا كانت أشكالها .

فالطبقات التى يطوح بها تلجأ الى تحولات غير متوقعة ، وتستخدم اكثر أساليب المقاومة تنوعا . ويفترض مجرى اتقان كل أشكال النضال كذلك اعداد الطبقة العاملة والشعب العامل بأسره سياسيا ونفسيا ، واستعدادهم الدائم للدفاع عن الثورة ضد أى مناورة للعدو .

وقد اثارت هزيمة ثورة شيلى عديدا من المناقشات حول طرق توفير القوة الدافعة للعملية الثورية . ونوقشت بشكل واسع مسألة كسب الاغلبية وأشكال تنظيم هذه الاغلبية . ووجه النقد الى الاتجاه القديم للنظر الى مسألة كسب الجماهير من زاوية تحقيق أهداف انتخابية برلمانية ،

وكسب أساس الاغلبية المطلقة « ٥٠٪ + ١ » . وتوضح خبرة كثير من البلاد أنه اذا كانت الاغلبية الانتخابية سيئة التنظيم فانها تكون اغلبية سلبية . ولهذا السبب صارت ضرورة التمييز القاطع بين الأفكار الخاصة بكسب الجماهير والسعي اليها .

فما هو مطلوب لتحطيم مقاومة الرجعية ليس مجرد أغلبية ، وانما اغلبية تعمل بقوة ، ومتماسكة تنظيميا .

ويمكن لمختلف التنظيمات الجماهيرية الشاملة للشعب العامل أن تكون شكلا لتجمع مثل هذه الاغلبية . فقد أوضحت هذه التنظيمات أنها كانت قوة منظمة نشطة حقا في كل الثورات الظافرة . وكانت السوفيتات هي مثل هذه التنظيمات في روسيا ، كما كانت كذلك اللجان الوطنية في البلاد الاوروبية . ووجود مثل هذه التنظيمات هو بالتحديد الذي يجعل من الممكن أن يستولي الشعب على السلطة في يده عند ذروة فترة التطور الثوري ، وأن يحتفظ بهذه السلطة في مجرى النضال ضد البورجوازية . غير أن مسألة ضرورة وجود تنظيمات شعبية شاملة لم تحظ بما تستحقه من اهتمام في الفترة الاخيرة . فهناك راى يرى أولا ان من الممكن العمل دون تنظيمات جماهيرية شاملة للشعب العامل ، وان تنظيمات مثل النقابات ومنظمات الشباب والفلاحين والنساء كافية . ومن المعتقد أن المجالس البلدية وغيرها من الاجهزة النيابية المنتخبة وفقا للدستور ستلعب دورا كبيرا في كسب السلطة عن طريق الشكل البرلماني للصراع . ومن الصعب أن نقول ما اذا كانت هذه الاجهزة ستكون ذات أهمية حاسمة لكسب السلطة في وقت ما في المستقبل في ظروف ازدياد ميل ميزان القوى لصالح الديمقراطية والثورة . **لكننا اذا درسنا هذه المشكلة في عبارات تاريخية نستطيع أن نقرر بشكل قاطع أنه لا البرلمان ولا المجالس البلدية تستطيع بذاتها أن تكفل انتقال السلطة الكامل الى أيدي الشعب دون تنظيمات جماهيرية . وقد أكدت تجربة شيلي هذا مرة أخرى . وقد كان هناك عدد من تنظيمات الشعب العامل في شيلي ، لكنها لم تلعب الدور الحاسم في دعم السلطة .**

فلم تكن لجان الانتاج في منشآت الدولة منظمات ذات طابع سياسي . وفقدت مجالس الرقابة على الاسعار والتوزيع استقلالها الفعلي حين أصبحت تابعة للجيش . وصحيح أنه كانت هناك منظمات نقابية مناضلة يضمها اتحاد نقابي واحد ولكنها لم تكن تضم سوى جزء من العمال ، ولم توحد غالبية الشعب العامل . وكما نرى فان الغالبية الساحقة من الشعب العامل لم تكن لديها في واقع الامر منظمات موحدة ، وأنها بالتالي كانت ضعيفة في وجه الرجعية العدوانية .

وينص برنامج كتلة الوحدة الشعبية على ضرورة تكوين لجان الوحدة الشعبية وتعزيزها وتطويرها « ولتنشيط وتنظيم حركة الشعب الشيلى من أجل كسب السلطة ينبغى على المشتركين فى حركات يسارية وأعضاء الاحزاب اليسارية أن ينظموا لجان الوحدة الشعبية في كل مكان — فى كل مصنع وفى كل مزرعة دولة وحى ومؤسسة ومدرسة » . وقد أقيمت مثل هذه اللجان أثناء انتخابات الرئاسة وكان هناك أكثر من خمسة عشر ألف لجنة من هذا النوع ، لكن كتلة الوحدة الشعبية لم تبد الاهتمام اللازم بدعم هذه اللجان وتحويلها الى جنين للسلطة . وكان من المعتقد أن مثل هذه السياسة تتناقض مع الدستور .

غير أن مثل هذه القضية لا يمكن أن تكون قائمة على أساس . فقد جاءت حكومة الوحدة الشعبية الى السلطة عن طريق النشاط الجماهيرى للشعب العامل ، وكان لها الحق الشرعى الكامل فى تنظيم هذه الجماهير . وحين يتخطى الصراع الطبقى اطار المعايير الدستورية بمبادرة اليمينيين فان الاشارة الى الدستور تعكس فى هذه الحالات التزام القوى الثورية لموقف الدفاع ، وتحكم على الطبقة العاملة بالهزيمة .

ومن الواضح تماما أنه اذا نشب نزاع بين الدستور وبين منظمات الجماهير ففى مجرى تطور الثورة فان أولوية تطور الثورة تكون من حق قوى الثورة أن حقيقة ظهور مثل هذا النزاع ذاتها توضح تزايد مقاومة الطبقات الرجعية ويعنى التنازل فى هذه المسألة تراجعا فعليا . فالشعب العامل الموحد فى تنظيمات جماهيرية شاملة هو وحده الذى يستطيع أن يحطم مقاومة الرجعية وفى ذروة الصراع بالتحديد تستطيع مثل هذه التنظيمات أن تقاوم الرجعية مقاومة حقيقية . الا أنه لم تكن هناك مثل هذه التنظيمات مما أسرع سقوط حكومة الليندى .

كذلك تؤكد تجربة ثورة شيلى مرة أخرى فكرة لينين عن ضرورة سحق جهاز الدولة البورجوازى فى مجرى الثورة واحلال جهاز للدولة الشعبية محله . وفضلا عن ذلك فان مسألة معدل التحولات الديمقراطية لجهاز الدولة تكتسب حدة أكبر حين تتطور الثورة بالاشكال السلمية . فكلما طالت عملية الانتقال من التحولات الديمقراطية الى التحولات الاشتراكية زادت حدة مسألة مقرطة جهاز الدولة .

ونحن نطرح مسألة التحول الديمقراطى لجهاز الدولة فى المقام الاول كمشكلة تتطلب حلا مبدئيا . أما عن معدلات هذا التحول الديمقراطى لجهاز

الدولة وبالأحرى آلية هذا التحول ، فانها يمكن أن تكون بالغة التنوع ، ويتوقف حلها بالطبع على الظروف التاريخية المحددة فى البلاد ، وتوازن القوى وغيرها من العوامل التى لايمكن تحديدها مقدما . وستبين الحياة فى هذا المجال ثروة أكبر من طرق حل هذه المهمة وأشكاله . أما المهمة نفسها فيطرحها بشكل قاطع كل جوهر الثورة الاجتماعية الذى يحدد الانتقال من النظام الاجتماعى القديم الى النظام الاجتماعى الجديد .

وتكشف هزيمة الثورة فى شيلى نتيجة الانقلاب العسكرى الفاشى عن أشكال لمقاومة التقدم الاجتماعى تتميز بها الطبقات المستغلة . وهذا فى الواقع يجبر كل حزب لطرح مفهوم التطور السلمى للثورة على أن تعرض بوضوح بالغ مسالة اقامة مثل هذا التنظيم الجماهيرى ، ومثل هذه التربية السياسية والادبية للجماهير التى يمكن أن تكفل التفوق لقوات الثورة ، ومقدرتها على أن تشل أى أشكال لمقاومة القوى الرجعية .

ومسألة استعداد ومقدرة الطبقة العاملة على الردعلىمحاولاتالبورجوازية ممارسة العنف الرجعى الصريح ضد الجماهير بعنف ثورى شعبى مباشر ضد البورجوازية هى من أعقد المشكلا تفى عملية التطور السلمى للثورة .

وتلك مشكلة بالغة الحساسية ، ونتيجة لذلك فان العرض النظرى لمسألة أشكال التغلب على مقاومة الرجعية المسلحة يتعثر كثيرا خلف المهام الواضحة للصراع من أجل التحولات الديمقراطية والتحول الى الاشتراكية

وتوضح كل خبرة الصراع الطبقى بجلاء أن الرجعيين فى محاولتهم اعاقة تنفيذ ارادة الشعب يعلقون أمالا كبيرة على البوليس والجيش ، اللذين يعزلان عن الشعب بكل طريقة ، ويخضعان لغسيل مخ أيديولوجى رجعى .

لكن كثيرا من القادة التقدميين فى شيلى قد قللوا من شان طبيعة الجيش الطبقية . فانتشرت فكرة حياد الجيش . وكان المعتقد أن الجيش فىشيلى يختلف عن الجيوش فى البلاد الاخرى فى أنه فوق السياسة ، وأنه يقف الحارس للشرعية ، وينهمك فى عمله المهنى .

وأيد هذه الافكار أن الجيش ظل خلال ثلاث سنوات من نشاط حكومة الليندى يتخذ موقف الحياد المشوب بالعطف ، أو يقدم للرئيس قدرا من المساعدة .

والواقع أن الوضع فى الجيش الشيلى كان أكثر تعقيدا . ففى المقام الاول لم يكن هذا الجيش متجانسا ، فالى جانب العناصر المتعاطفة مع التحولات الديمقراطية كان يضم عددا من الرجعيين بل من الفاشيين وبخاصة بين كبار الضباط . وطيلة الوقت كانت القوات المسلحة الشيلية تحتفظ

بروابط وثيقة مع الجيش الامريكي . والواقع أن كل الضباط القياديين فى الجيش الشيلى تلقوا تدريبا فى الولايات المتحدة ، وقد استمرت الشحنات الامريكية للقوات الجوية والبحرية الشيلية حتى وحكومة الليندى فى السلطة . وكانت هناك أمارات كثيرة على نمو الاتجاهات الرجعية بين الهيئات القيادية فى شيلى .

وكان هناك توزيع جديد خطير للقوى . لكن حكومة الوحدة الشعبية لم تقاومه . ولم تتخذ فى الواقع أية اجراءات لمقرطة القوات المسلحة والبوليس

وقد قامت الدوائر الرجعية فى الجيش الشيلى أولا بانقلاب فى القوات المسلحة ثم بعد ذلك قامت بانقلابها فى البلاد ، ودفع الشعب الشيلى غاليا ثمن الوهم القائل أن الجيش يمكن أن يكون فوق السياسة . ويعترف فولوديا تيتلبويم عضو اللجنة السياسية للحزب بأنه : « من الواضح أن الجيش لايمكن أن يعتبر خارج السياسة ، لقد كان هذا وهما ، وقد أوضح التاريخ أن الجيش ككل المؤسسات الاخرى فى العالم ، وككل شعب على وجه الارض ، يعيشون ــ أرادوا أو لم يريدوا ــ فى عالم تسوده السياسة ويعرف الامبرياليون هذا جيدا ، وقد اجتذبوا الى صفهم كبار العسكريين بعد أن ابعدوا كل أنصار الاساليب الدستورية ممن يحترمون ارادة الشعب وخلقوا نواة من القادة على الطراز الاندونيسى »

وقد بدأ الحزب الشيوعى بعد الانقلاب مهمة اعادة تنظيم الديمقراطية للقوات المسلحة . وجاء فى بيان الحزب فى سبتمبر عام ١٩٧٣ : « بعد ماحدث فان من حق الشعب الشيلى أن يضع أمامه هدف اقامة قوات مسلحة وبوليس من طراز جديد أو على الاقل طرد العناصر الفاشية من الجيش والبوليس وأجهزة التحقيق لكى يستبعد اى تكرار للمأساة ».

ويثور السؤال عما اذا كانت قد وجدت الشروط الاجتماعية والسياسية والامكانات الدستورية لضمان المقرطة الفعالة للجيش والبوليس أثناء الفترة التى كانت فيها حكومة الليندى فى السلطة . وقد قررنا من قبل أن كثيرا من ضباط الجيش الشيلى كانوا تحت تأثير البنتاجون والرجعية المحلية . لكن هيئة الضباط كانت تضم قطاعا كبيرا من الضباط ذوى العقول التقدمية الذين لم يكونوا على استعداد فحسب للدفاع عن الدستور بل كانوا يتعاطفون مع سياسة حكومة الليندى الديمقراطية المعادية للامبريالية . وينبغى أن نضع فى اعتبارنا كذلك أن الجيش فى غالبيته كان يمثل الفئات الوسطى من المجتمع الشيلى ، مما كان يفتح آفاقا كبيرة لتوسيع روابط الجيش مع الشعب . ولكن فى ظروف ضعف تحالف الطبقة العاملة مع الفئات الوسطى وبالاحرى تحالله بدأت الذبذبات تزداد بين العاملين فى القوات المسلحة .

ويعنى هذا أن الطريق الرئيسى لمقرطة الجيش يكمن فى العلاقة الوثيقة

بين سياسة الحكومة الديمقراطية الاجتماعية وسياستها العسكرية . ولكن فى نفس الوقت تستخدم الرجعية كل اساءة تقدير فى السياسة الاجتماعية لتعزيز مواقعها فى القوات المسلحة .

وكان يمكن كذلك الاسراع بمقرطة الجيش بالاهتمام الدائم من جانب الاحزاب الديمقراطية بالحالة المعنوية السياسية لافراد القوات المسلحة . وتتوقف أشكال هذا الاهتمام على الوضع المحدد ، لكن امكانيات هذه العملية كانت متوافرة .

ويتجه النضال من أجل مقرطة الجيش أخيرا الى توسيع روابط الجيش بالشعب ، واجتذاب غالبية جماهير الجنود الى صف الديمقراطية ، وعزل العناصر الرجعية الفاشية بين الهيئات القيادية .

وبعد أن تصل القوى اليسارية الى السلطة فى شكل من الاشكال يصبح النضال من أجل كسب الجيش جزءا أساسيا من عملية التطور السلمى وتعميق الثورة .

ومن الخطأ أن نعتقد أن الحركة الشيوعية لا تمتلك خبرة فى ممارسة تأثير ديمقراطى على الجيش فى ظل أعقد الظروف . فالكل يعرف نتائج مثل هذا العمل الذى قام به البلاشفة فى الجيش حيث اجتذبوا جانبا كبيرا من القوات المسلحة الى صفهم .

وتبين الاشارة الى حاجز القيود الدستورية الموجودة فى البلاد الرأسمالية تعقد المشكلة ، لكنها لايمكن أن تكون أساسا لابعاد هذه المشكلة عن جدول الاعمال . اذ كان يمكن للنضال من أجل مقرطة الجيش أن يزداد دون انتهاك للمعايير الدستورية ، باتباع مثل هذه السياسة الاجتماعية والعسكرية ، وبالعمل الايديولوجى الذى يتفق تماما مع مطالب الجماهير الشعبية ومهام الثورة .

وعلى سبيل المثال يفضح الحزب الشيوعى الفرنسى مثلا الاتجاهات العسكرية المعادية للديمقراطية فى القوات المسلحة ، ويسعى لتطوير التقاليد الوطنية التقدمية للبلاد ، ولتطوير المبادىء الديمقراطية للدفاع الوطنى .

ويولى البرنامج الحكومى للحزب الشيوعى الفرنسى اهتماما بالغا للمفهوم الديمقراطى للدفاع الوطنى والجيش . وقد أثار هذا البرنامج ونجاح القوى الديمقراطية فى انتخابات مارس ١٩٧٣ سخطا شديدا بين الضباط الفرنسيين الرجعيين . ورد الحزب الشيوعى بوضع وثيقة نشرها فى يوليو ١٩٧٣ بعنوان « الحزب الشيوعى الفرنسى يخاطب كوادر الجيش » وتحدد مبادىء سياسة الحزب العسكرية . وتقول هذه الوثيقة فى أحد أجزائها « ولايمكن أن يكون الجيش جزيرة معزولة لا تصل اليها مشاغل البلاد . فهو لايشعر بالراحة الا حين يشعر الشعب بالراحة ، ويؤثر الضرر الذى يسببه

اتجاه السلطات والنظام على رجال الجيش بدورهم . ولا يمكن لاى دعاوى أو خطابات ديماجوجية أن تبعد هذا عن ذهننا » .

لكن مسألة مقرطة الجيش لا تستنفد كل مشكلة الدفاع عن مكاسب الثورة . فعملية التطور السلمى وتعميق التحولات الثورية ـ وهى عملية معقدة متعددة الاوجه ـ تطرح مشكلة الاعداد السياسى والتنظيمى والنفسى للطبقة العاملة وغيرها من قطاعات الشعب العامل للدفاع عن الثورة ، وقد لاحظت وثائق الحزب الشيوعى الشيلى وخطابات قادته مرارا أن على الثورة أن تعرف كيف تدافع عن ذاتها . لكن طرح هذه المسألة بشكل صحيح من حيث المبدأ لايمكن أن يحل مشكلة الدفاع عن الثورة اذا لم تتوفر الظروف السياسية والتنظيمية والادبية والنفسية المواتية .

ولا تستطيع الطبقة العاملة أن تدافع عن الثورة الا اذا كانت مستعدة لذلك سياسيا ، واذا كان لديها أشكال التنظيم الضرورية ،وكانت قد ربيت أدبيا ونفسيا بروح التصميم القاطع على الدفاع عن الثورة .

لكن من الصعب علينا بالطبع ـ ان لم يكن من المستحيل ـ أن نقدم اجابة مؤكدة لمسألة الاجراءات المحددة التى كان يمكن اتخاذها لمنع العمل العسكرى الرجعى . لكن منح العسكريين سلطة رقابة الدولة على الجيوش وتخزينها ، وفرض رقابة العسكريين على المنشآت المؤممة لكى ينزعوا من العمال الاسلحة التى كانت فى أيديهم قد خلق مقدما ـ من الناحية العملية ـ نزاعا بين الطبقة العاملة والجيش ، وخلقت النظرة الى الجيش كحكم فى الحياة السياسية وضعا بالغ الخطورة ، وبخاصة لان الجيش لم يكن قد صبغ بالروح الديمقراطية .

وقد أكدت بعض المقالات التى تعرضت لمسألة شيلى بصورة جبرية تشاؤمية حتمية انتصار الجيش . ومن الممكن حقا فى وضع محدد تكون فيه الطبقة العاملة مهيأة سياسيا ونفسيا للتطور السلمى للثورة وحده ، ولا تكون مهيأة للدفاع عن الثورة ، ويتسع فيها دور الجيش كحكم سياسى ويتوفر لديه الاسلحة القوية ان يؤدى الصدام المسلح الى هزيمة حتمية .

ولكن المشكلة كما قلنا كانت مختلفة . فالربط السليم بين السياسة الاجتماعية والعسكرية ، ومقرطة الجيش والعمل الايديولوجى القوى لليسار بين الجنود والضباط ، واقامة فصائل قوية للطبقة العاملة قادرة ومستعدة للدفاع عن الثورة ـ كل ذلك كان يمكن أن يشكل حاجزا لااجتياز له أمام الفتنة العسكرية الفاشية ، وربما لم تكن قد ثارت أصلا مشكلة المقاومة المسلحة .

ولهذا السبب فان توازن القوى لصالح الديمقراطية الذى لا تجرؤ

الرجعية فى ظله على اثارة الحرب الاهلية ليس هو وحدهالذى يمثل شرطا لا غنى عنه للتطور السلمى للثورة بل لابد كذلك من الاستعداد الحقيقى الدائم للطليعة الثورية والجماهير لقمع المقاومة المسلحة البورجوازية بالقوة .

ولنتعرض فى الختام ونحن ندرس تجربة شيلى لمسألة هامة أخرى من مسائل الحركة الثورية فى الظروف المعاصرة وهى كفاءة النشاط القيادى للطليعة السياسية متعددة الاحزاب للجماهير الشعبية . فكما قلنا كانت الجماهير العاملة فى شيلى تحت قيادة تحالف الوحدة الشعبية الذى يتألف من الشيوعيين والاشتراكيين والمسيحيين اليساريين وغيرهم من المجموعات الراديكالية . وكان هذا الائتلاف قائما على التحالف بين الشيوعيين والاشتراكيين ، وقد تشكل نتيجة لنضال طويل معقد خاضه الشيوعيون من أجل تجميع كل القوى الديمقراطية والثورية فى البلاد .

ولخبرة نشاط هذا التحالف أهمية دولية . فكثير من الاحزاب الشيوعية ـ كما نعرف ـ تقرر فى برامجها أن النضال الناجح من أجل الديمقراطية والاشتراكية فى الظروف المعاصرة يتوقف فى المقام الاول على اقامة تحالف نضالى لكل القوى الديمقراطية بقيادة كتلة الاحزاب اليسارية . وقد بذل جهد كبير بالفعل فى عدد من البلاد لاقامة مثل هذا التحالف . ولاسباب مفهومة فان لتجربة تحالف الوحدة الشعبية دلالة لا تقدر بثمن لزيادة دعم سياسة التحالف فى البلاد الاخرى واثرائها .

وأهم نتيجة يمكن استخلاصها من تجربة عمل تحالف الوحدة الشعبية هى أن تحالفات الاحزاب اليسارية هى أكثر أشكال تجميع القوىالديمقراطية فعالية . وفى المرحلة الحالية للصراع الطبقى توفر مثل هذه الكتل الامكانات اللازمة لاقامة وتعزيز تحالف الطبقة العاملة والفلاحين وغيرهم من قطاعات الشعب العامل ، واجتذابهم الى نشاط التحول الثورى .

لكن تجربة شيلى أوضحت أن تحالفات الاحزاب اليسارية ليست لها نقاط قوتها فحسب بل كذلك أوجه ضعفها .

وتبين خبرة شيلى أن الجوانب الايجابية للتحالفات والائتلافات هى التى تبرز الى المقدمة أثناء فترات هبات الثورة . وبالطبع تحدث اختلافات فى الرأى واحتكاكات ، وتأتى لحظات تسوء فيها العلاقات بين الاحزاب . لكن هبة الثورة تساعد فى نهاية الامر على التغلب على التناقضات .

لكن ضعف التحالفات السياسية تبدأ فى الظهور بوضوح فى الاوقات التى تبطىء فيها معدلات تطور الثورة ، وبخاصة فى ظروف هجوم القوى الرجعية . وقد أوضحت أحداث شيلى هذا بجلاء . ففى أوقات استقطاب القوى الطبقية ثارت خلافات كبيرة بين أحزاب تحالف القوى اليسارية ،

وحلت هذه الاختلافات بأشكال حادة : فقد خرجت بعض المجموعات من الحزب ، وأخذت بعض المجموعات موقفا يختلف عن سياسة الوحدة الشعبية

وحدثت بعض الاختلافات حتى بين الحزب الشيوعى والحزب الاشتراكى اللذين يمثلان الطبقة العاملة ويجمع بينهما مسار مشترك ولكن كما أوضحنا من قبل أصرت الجماعات اليسارية فى الحزب الاشتراكى على توسيع نطاق التحولات الاشتراكية مما أثار صعوبات مع الفئات الوسطى . كما حدثت اختلافات بالنسبة لعدد اخر من المسائل .

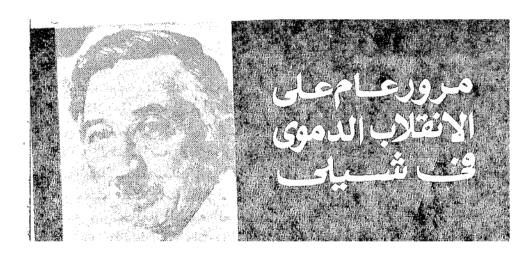
وأضعفت الخلافات المتزايدة بين الاحزاب الشيوعية مواقف الوحدة الشعبية ، وتحالف الطبقة العاملة مع قطاعات الشعب العامل الاخرى . وفى نهاية الامر كانت الخلافات داخل تحالف الوحدة الشعبية من العوامل الرئيسية لضيق القاعدة الاجتماعية لحكومة الليندى ، وأدى هذا كله الى تسهيل الامور بالنسبة للانقلاب العسكرى الفاشى فى البلاد .

ان تجربة شيلى تطرح الضرورة البالغة لاجراء دراسة عميقة لكل المفهوم السياسى لاقامة كتلة من القوى السياسية اليسارية وتعزيزها . ونستطيع أن نقول الان ان حيوية مثل هذه التحالفات والكتل انما تكفلها فى المقام الاول السياسة السليمة تجاه كل قطاعات الشعب العامل أى سياسة تضع فى اعتبارها المصالح الجارية وطويلة الاجل لكل قطاعات الشعب العامل المتحدة فى التحالف ولممثليها السياسيين . ومن هنا فان من المهم أن نطرح السؤال التالى : فى اطار الكتلة التى تعتبر فيها الاحزاب السياسيةمتساوين سياسيا فان الحزب الشيوعى مدعو دائما ــ بحكم استخدامه لمعرفته النظرية وتلاحمه التنظيمى ــ الى أن يلعب دور القوة المبادرة الموحدة .

ان ثورة شيلى ، والسنوات الثلاث من تطورها المستمر ، ودروس هزيمتها ، تمثل حدثا له أهمية دولية كبيرة . لقد بذلت محاولة شجاعة خلاقة فى شيلى لتطبيق القوانين العامة للنظرية اللينينية للثورة على حل مهام تاريخية محددة للتطور السلمى للثورة ، وهذا يجدد الدلالة البالغة لتجربة هذه البلاد . وفى هذا الطريق نجحت ثورة شيلى فى أداء عمل خلاق هائل ، وأوضحت الامكانية المبدئية والتاريخية المبشرة لهذا الطريق من طرق التطور الثورى .

ولا تعنى هزيمة الثورة عدم صلاحية المفهوم وانما هى توضح تعقد الوضع التاريخى ، ومدى الضغط الذى تمارسه الامبريالية الامريكية ،وعنف مقاومة الرجعية ، ونواقص نشاط حكومة الوحدة الشعبية ، واساءة تقديرها النظرى والسياسى واخطائها التكتيكية .

وتدرس الاحزاب الشيوعية بعناية بالغة دروس ثورة شيلى ، وتستخلص النتائج الضرورية وتستخدمها فى نشاطها السياسى .



الليندى..

مات وسلاحه فى يده

« لن أغادر قصر الرئاسة ، ولن أستقيل من منصبى ولسوف أزود بحياتى عن السلطة التى أعطاها لى الشعب .»

فى الوقت الذى كان فيه الرئيس الشيلى سلفادور الليندى يذيع هذا البيان على شعب شيلى ، كانت دبابات المتمردين تحاصر بالفعل قصر لامونيدا ، ويتخذ الجنود مواقعهم وينتظرون الاوامر لشن الهجوم على مقر اقامة رئيس الحكومة .

كان ذلك فى صباح ١١ سبتمبر ١٩٧٣ ، آخر صباح فى حياة سلفادور الليندى ، رئيس شعب شيلى .



وفى ذلك الوقت كان قد مضى ما يزيد على ألف يوم على ذلك اليوم الذى دخل فيه سلفادور الليندى ، وعلى كتفيه شريط الرئاسة ، قصر لامونيدا ، بعد أن عاد هو وأعضاء حكومته ، التى تعتبر أول حكومة شعبية حقا فى شيلى ، من مراسم حلف اليمين فى الجلسة المشتركة لمجلس النواب والشيوخ .

لقد وصل الرئيس الجديد الى حفل تنصيبه الذى نظم فى قاعة الشرف بالمجلس الوطنى ، وهو يرتدى حلته المعتادة ، خارجا بذلك على التقاليد المرعية ، التى تفرض أن يلبس الرئيس معطفا طويلا خاصا بهذه المناسبة. وفى أمثال تلك المناسبات كان الرؤساء السابقون عادة ما يعودون من مبنى البرلمان فى عربة خاصة ، يحيون الجماهير من فوقها ، وهم يرتدون قبعة عالية . وخلفهم كان يسير حرس الفرسان فى لباسهم الرسمى الذى يشبه لباس رجال المطافى .

وحطم الليندى كل هذه التقاليد . وذهب الى قصر الرئاسة على قدميه. واحتشد سكان سانتياجو فى الشوارع الرئيسية يحيون الرئيس الشعبى بهتافات مدوية . وكان الليندى يتوقف من وقت لآخر ويمد يده ليصافح الناس ويتحدث اليهم . كانوا يتحدثون اليه باعتباره واحدا منهم . فكم كان الفارق بين ذلك الرئيس وبين السادة السابقين الصارمين فى لامونيدا ! كان لهذا السلوك البسيط دلالة عند الشيليين ، فلقد انقضت الايام القديمة وبدأ عصر جديد فى شيلى .

وفى اليوم الاول لتوليه منصب الرئاسة قال الليندى « لاول مرة دخل الشعب قصر الرئاسة يوم أن دخلته » لقد عاش الليندى وناضل من أجل انتصار شعبه ، ومن أجل حرية وسعادة بلاده ، وضحى بحياته من اجل هذه القضية .

ولد سلفادور الليندى جوستس فى ٢٦ يونيو ١٩٠٨ فى مدينة فالباريزو ، أكبر موانى شيلى ، لعائلة أحد المحامين . وبدأ دراسته فى تاكنا . وعندما بلغ العاشرة انتقلت عائلته الى ايكيك ثم الى سانتياجو . وفى عام ١٩٢٢ عين الاب موثقا عاما فى فالباريزو ومنذ ذلك الحين ارتبط مصير الرئيس المقبل بمدينة البحارة والتلال العالية ، بالمحيط والبرد حتى فى احر أيام الصيف .

وفى فالباريزو تعرف الليندى فى شبابه على جوان ديمارشي ، وكانت مناقشاته معه أول دروس تلقاها فى علم الاجتماع ، وأول مدرسة فى نضال الطبقة العاملة . وفى ذلك الوقت بدأ الليندى يقرأ بحماس الادب السياسى والكتب المتعلقة بالثورة الاشتراكية .

وفى عام ١٩٢٥ أنهى الليندى دراسته الثانوية واستدعى للخدمة العسكرية


LA JUVENTU

فى فرقة كوراسيروس فى فينادیلامیر . وبعد ذلك بعام دخل القسم الطبى بالجامعة حيث شارك بنشاط فى حركة الطلبة التى كانت تناضل من اجل الاصلاح التعليمى وتعارض حكم الدكتاتور الجنرال كارلوس ايبانيز الذى كان يحكم البلاد آنذاك . وانتخب الليندى رئيسا لمركز طلبة الطب ونائبا لرئيس اتحاد طلاب شيلى . وفى عام ١٩٣١ تزعم اضرابا للطلبة وشارك فى صدامات الشوارع مما أدى الى فصله مؤقتا من الجامعة واعتقـــاله وسجنه .

وفى السجن علم الليندى بوفاة والده ، فطلب أن يسمح له بحضـــور جنازته . ومنحته السلطات « ساعة من الحرية » لحضور الجنازة . وعلى قبر والده أقسم الليندى بتلك الكلمات التى ظل وفيا لها حتى آخر أيام حياته : « منذ هذه اللحظة سأكرس حياتى للنضال من أجل تحرير الشعب، ولتحسين حياة المضطهدين ، وللعدالة الاجتماعية . » وكان وقتــذاك فى الرابعة والعشرين من عمره .

وعندما أنهى الليندى دراسته الجامعية أصبح طبيبا . وأصــدر كذلك مجلة طبية وأعطى جزءا كبيرا من وقته للعمل السياسى . وفى اول كتاب له بعنوان « مناهضة الامبريالية » قدم فكرته عن توحيد كل قوى اليسار فى شيلى .

وفى عام ١٩٣٣ انضم سلفادور الليندى الى الحزب الاشتراكى ، وأصبح سكرتيره العام بعد خمس سنوات . وفى عام ١٩٣٧ انتخب نائبا عن مقاطعة فالباريزو ، وعين فى عام ١٩٣٩ وزيرا للصحة فى حكومة بدرو سيردا الذى تولى رئاسة البلاد بعد فوز تحالف القوى اليسارية ــ الجبهة الشــعبية ــ فى الانتخابات . وبذل الليندى كوزير للصحة جهودا ضخمة لتحسين الخدمات الصحية فى البلاد . وفى كل مكان كان يوضح انه من المستحيل وضع حــد للفقر والظروف الصعبة للجماهير العاملة فى أمريكا اللاتينية دون اجـــراء تغييرات اجتماعية جذرية .

وفى عام ١٩٤٥ انتخب الليندى عضوا بمجلس الشيوخ حيث عمـــل لسنوات نائبا لرئيس المجلس ورئيسا له . ورشحته القوى الوطنيـــة للرئاسة عدة مرات . وساعد ترشيحه على دعم وحدة قوى اليسار التى شكلت الاساس للوحدة الشعبية .

ثم جاء ٤ سبتمبر ١٩٧٠ ، ذلك اليوم الذى سيبقى محفورا الى الابد فى تاريخ شيلى كعلامة بارزة فى نضال الجماهير العاملة من اجل حيـــاة جديدة . لقد فاز سلفادور الليندى مرشح جبهة الوحــدة الشعبية التى تضم الاشتراكيين والشيوعيين والراديكاليين والاشتراكين الديموقراطيين وحركة العمل الشعبى الموحد وحركة العمل الشعبى المستقل .



لم تنم البلاد في هذه الليلة . فالكل ينتظر في قلق نتيجـــة الاقتراع . وعندما اعلنت الاذاعة الساعة الثالثة صباحا فوز مرشح اليسار ، اندفع الناس الى الشوارع يهنئون بعضهم البعض ويتعانقون ويرقصون ويغنون، لهذا الحدث التاريخي في حياة بلادهم .

وفي أول مؤتمر صحفي عقده سلفادور الليندي كرئيس لشيلي بعـــد ساعة من انعقاد المجلس الوطني الذي أعلن تنصيبه رئيسا للحكومة ، قال « انا لا أحب الفصاحة ، وأعتقد أن الاعمال تكشف عن النوايا افضل من اى شيء آخر . لكنني اليوم احب ان اؤكد لكل الحاضرين تصميمي على تنفيذ ارادة الشعب ، وبذل كل مافي وسعي لاستئصال الفقر والمرض والعمل من أجل الحرية الحقة والسعادة لشعب شيلي . ان وفاتي فحسب وهي التي يمكن أن تحول بيني وبين تحقيق هذا الهدف » .

كان يدرك أن اعداء الشعب الشيلي سيلجأون الى كافة الوسائل لتحقيق مخططاتهم الاجرامية ، ولمنع قيام الحكومة الشعبية ، كان يدرك أن رصاصة أحد المتآمرين قد تودى بحياته في اية لحظة ، كان يدرك كل ذلك ولكنه لم يكن يهاب الموت .

كان الليندي يعارض الاجراءات المتطرفة ويبحث على الدوام عن حـل يؤدي الى أفضل النتائج بأقل الآلام . ففي السياسة ظل الليندي طبيبا : كان يعتقد أنه قبل الاقدام على الجراحة لابد للمرء من أن يجرب كافـــة وسائل العلاج الممكنة .وكان يؤمن بالحوار الصريح والبناء مع تلك الاقسام من المعارضة التي تقف باخلاص ضد الحرب الاهلية والصدامات العنيفة ، والتي تكون على استعداد لقبول التغييرات التي تنفذ في اطار القانون . وقبل أيام الانقلاب العسكري التقى الرئيس بزعماء الحـــزب الرئيسي في المعارضة – الديموقراطيين المسيحيين – وبدأ المفاوضات معهم على أساس ديمقراطي لتسوية الأزمة التي تفجرت بتخطيط من قوى اليمين . واقترح عليهم العمل سويا من أجل التوصل الى وسيلة لتجنب الحرب الاهليـــة وخلق الظروف التي تسمح بالمضي في تنفيذ التغيرات الاقتصادية والاجتماعية. وفي الوقت الذي كان فيه الليندي يدافع عن الحوار مع المعارضة كان يؤكد باستمرار أنه لن يوافق على أية تنازلات يمكن أن تشكل نكسة تحـــرم الجماهير العاملة من مكاسبها . ان الليندي الذي كان يصغي باهتمام الى أصدقائه ،كان حازما لا يلين في علاقاته مع الاعداء الصريحين للثورة الشيلية هؤلاء الذين يتحرشون بمكاسب الجماهير العاملة .

وكان سلفادور الليندي مدافعا صلبا عن السلام والصداقة بين الشعوب، وعن التعاون الواسع بين كافة البلدان على أساس احترام سيادتهـــا واستقلالها . واعتبر الليندي منحه جائزة لينين الدولية للسلام في مايو ١٩٧٣ شرفا كبيرا لشخصه ولشعب شيلي .

وفى قصر لامونيدا أعلن الليندى قراره بتخصيص المنحة المالية للجائزة لبناء مستشفى للاطفال فى شيلى وأعرب عن رغبتـــه فى أن يطـلق على المستشفى اسم لينين .

وكل ما حققه شعب شيلى خلال ثلاث سنوات من حكومة الوحـــدة الشعبية يرتبط بشكل لا ينفصم باسم سلفادور الليندى . فهو الذى قاد تحرير البلاد من سيطرة راس المال الاجنبى ، وكان المدافع الصلب عـن تطور بلاده المستقل . وقد كشف فى خطبه بلا رحمة الاحتكارات الاجنبيه التى كانت تتحكم تقريبا فى كل صناعة استخراج النحاس التى تعتبر مصدر ٨٠٪ من دخل البلاد النقدى ، ٦٠٪ من دخلها القومى . وبلغ الدخـل الاجمالى للشركات الاجنبية الاربعة التى تستغل موارد النحـاس فى شيلى خلال ستين عاما ١٠ر٨٠٠ مليون دولار . وفى أول رسالة لسلفادور الليندى الى المجلس الوطنى قال : « اذا ماوضعنا فى اعتبارنا أن الثروة القوميـــة التى تراكمت خلال ٤٠٠ عام تعادل ١٠ر٥٠٠ مليون دولار ، لاستطعنا أن نقول أنه خلال أكثر من نصف قرن استنزفت هذه الاحتكارات من بلاده دخلا يعادل كل ما أنتجه الشيليون خلال تاريخهم ، وكل المصانع ، والموانى ، والمساكن ، والمدارس ، والمستشفيات ، الخ ، التى تم بناؤها . وهذا هو مصدر تخلفنا الاقتصادى وسبب التطور غير الكافى لصناعتنا . وهذا هو السبب فى بدائية زراعتنا . وهذا هو سبب ما نعانيه من بطالة وأجـور منخفضة . وهذا هو السبب فى أن آلاف من أطفالنا يموتون بمجرد ولادتهم . وهذا هو سبب فقرنا وتخلفنا » .

وعند تنفيذ برنامج الوحدة الشعبية أجرت حكومة سلفادور الليـندى عددا من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية لصالح الجماهير العـــاملة ولتشجيع تطور البلاد المستقل . ووضع استخراج وانتاج النحاس والحديد والفوسفات تحت اشراف الدولة ، ونزعت ملكية الضياع الكبيرة ، وأممت البنوك ، ورفعت أجور ومعاشات العمال والموظفين بدرجة كبيرة ، وانخفضت البطالة ، واتسع بناء المساكن . وخصص ٥٩٪ من الدخل القومى لحاجات الجماهير العاملة ، وهو رقم لم يكن يحلم به أحد فى ظل أية حكومة سابقة . ورغم أن الرجعية ردت على ذلك بأعمال التخريب فقدزاد الانتاج الصناعى السنوى فى البلاد ١٠٪ ، وهو ما يعادل ثلاثة أضعاف الـزيادة فى الفترة التى سبقت مجىء حكومة الوحدة الشعبية الى السلطة .

لقد انجز سلفادور الليندى بأمانة ما وعد الشعب به خلال المعـــركة الانتخابية وقام بواجبه نحو الشعب ، ونحو القوى التى تشكل جبهـــة الوحدة الشعبية . لقد وعد باجراء تغييرات اقتصادية واجتماعية فى اطار القانون ولم يحنث أبدا بوعده .

وأكد سلفادور الليندى على الدوام أهمية تدعيم وحدة كل قوى اليسار

فى شيلى وفى المحل الاول وحدة الشيوعيين والاشتراكيين الذين يشكلون اساس التحالف اليسارى . وتحدث مراراً عن الاسهام الضخم للحزب الشيوعى الشيلى فى نضال الطبقة العاملة والشعب العامل من اجل بناء مجتمع العدالة المتحرر من القهر فى شيلى .

ان المنجزات الضخمة للوحدة الشعبية والتأييد المتعاظم من جماهير الشعب العريضة لحكومة سلفادور الليندى قد أثارا حقد المعارضة . ومنذ اللحظة الاولى التى عرف فيها ان مرشح قوى اليسار قد فاز فى الانتخابات الرئاسية فى سبتمبر ١٩٧٠ ، بذلت الرجعية كل ما فى وسعها لكى تحول بين الليندى وبين الوصول الى الحكم ، وفيما بعد بذلت كل مافى وسعها لكى تطيح بحكومة الوحدة الشعبية الدستورية . ومنذ البداية فكرت الرجعية فى اغتيال الرئيس . وكان الليندى يدرك ذلك بوضوح . فحينما تحدث فى جنازة شنيدر قائد الجيش الشيلى الذى قتله الرجعيون بهدف اثارة مشاعر القوات المسلحة ضد الرئيس الجديد ، قال سلفادور الليندى فى ٢٦ اكتوبر ١٩٧٠ : « اننى أعرف أن الرصاصة التى قتلت الجنرال شنيدر كانت مصوبة نحوى . » وكم كانت تلك الكلمات صادقة . فاليد التى اغتالت الجنرال شنيدر ، استمرت لثلاث سنوات تعد المؤامرة ضد الحكومة الشرعية فى شيلى ، وحرضت على الاضرابات السياسية المعادية للحكومة ، وأشاعت أعمال التخريب والارهاب ، وهى نفس اليد التى أطلقت الرصاص على سلفادور الليندى فى ١١ سبتمبر ١٩٧٣ .

ومات رئيس الشعب وهو فى موقعه ميتة الابطال . وكانت ساعاته الاخيرة خير شاهد على شجاعته الشخصية واخلاصه المتفانى للقضية التى كرس لها كل حياته ، قضية نضال الجماهير العاملة من أجل الحرية والسعادة .

وفى الساعات المبكرة من صباح ١١ سبتمبر ، عندما كانت دبابات المتمردين ومدرعاتهم التى تغص بالجنود تقترب من قصر الرئاسة «لامونيدا» تلقى سلفادور الليندى مكالمة من الميجور روبرتو سانشيز مساعده فى السلاح الجوى ، وكان يتحدث من وحدة الطيران ليقول أن هناك طائرة معدة لنقل الرئيس وعائلته الى خارج شيلى . ورد الليندى انه لا ينوى الهرب . وبعد ذلك تلقى الرئيس مكالمة من الجنرال أوجوستو بينوشيه قائد الجيش ورئيس الانقلاب العسكرى ، حيث اقترح على الليندى أن يستسلم ووعده « مقابل ذلك » أن يحافظ على حياته ويساعده على ترك البلاد . وفى غضب شديد رفض الرئيس انذار الجنرال وأعلن انه سوف يحارب حتى النهاية. وحوالى الساعة الحادية عشرة والنصف ، عندما وصلت المعركة حول لامونيدا الى عنفوانها اتصل الجنرال بينوشيه تلفونيا بالرئيس واقترح عليه للمرة الثالثة أن يستسلم واعطاه فرصة ١٥ دقيقة « للتفكير فى الامر » . وحكت ابنته ايزابيل فيما بعد أن سلفادور الليندى رد على الاقتراح بمغادرة

البلاد بالكلمات التالية : « ان مثل هذا الهروب سيكون وضيعا بنفس درجة خيانة الجنرالات » .

وفى يوم الانقلاب وصل الليندى الى لامونيدا فى الصباح الباكر بعد أن تلقى مكالمة تليفونية فى منزله فى شارع توماس مور تبلغه ببدء الانقلاب . وكان فى صحبته حرسه المسلح بالمدافع الرشاشة . وفى داخل القصر استدعى الليندى كل من كان فى صحبته وأبلغهم تصميمه على الدفاع عن حكومة شيلى الشرعية وأعطى أوامره بالدفاع عن القصر .

وخلال ساعة واحدة أذاع سلفادور الليندى رسالة بالراديو موجهة الى شعب شيلى . وقال فيها : « لن أستقيل . لن أتصرف بهذه الطريقة . وأمام البلاد بأسرها ادين الموقف غير المسئول لهؤلاء العسكريين الذين حنثوا بقسمهم وتنكروا لواجبهم العسكرى . وانى لأؤكد مرة أخرى تصميمى الثابت على مواصلة الدفاع عن شيلى . وأعلن مرة أخرى اصرارى على صد العدو بأية وسيلة فى متناولى حتى ولو دفعت حياتى ثمنا لذلك » .

وبعد ذلك بقليل ، عندما كانت الطائرات العسكرية تحوم بالفعل فوق لامونيدا ، بينما تستعد الدبابات للهجوم على القصر قرأ الليندى رسالته الاخيرة الى شعب شيلى من محطة اذاعة « ماجلان » ، المحطة اليسارية الوحيدة التى كانت مازالت تعمل . وتحدث عن خيانة الجنرالات وعن الانذار الذى تلقاه .

وقال سلفادور الليندى فى رسالته الاخيرة : «وفى مواجهة تلك الحقائق، لم يعد أمامى من سبيل سوى أن أقول للشعب العامل : لن استقيل . وفى ظل الوضع الحالى سأضحى بحياتى ايمانا منى بالشعب . وانا أؤكد لكم أن البذور التى غرسناها فى العقول النبيلة لآلاف وآلاف الشيليين لا يمكن القضاء عليها نهائيا . نعم ان أعداءنا يملكون القوة . وربما أمكنهم أن يسيطروا اليوم . لكن ليس فى مقدور جرائمهم أو عنفهم أن توقف العمليات الاجتماعية .. ان التاريخ ملك لنا : والشعب صانعه . عاشت شيلى ! عاش الشعب ! عاشت الجماهير العاملة ! »

كانت هذه هى الكلمات الاخيرة التى وجهها سلفادور الليندى الى شعب شيلى .

وفى اللحظة التى أنهى فيها قراءة الرسالة كان المتمردون يستعدون للهجوم على قصر الرئاسة .

وفى مكتبه عقد الرئيس مؤتمرا قصيرا مع مجموعة من كبار ضباط حرس القصر الذين رفضوا الدفاع عن الحكومة . وأمرهم الليندى بعد أن وبخهم

بمغادرة القصر . واصدر الضابط المسئول عن نوبة الحراسة أوامره الى معاونيه بمغادرة القصر .

وبعد الساعة التاسعة بقليل فتح المتمردون نيرانهم على القصر . وبدأت فرق المشاة هجومها . وأعطى الليندى أوامره بالرد على النيران بالمثل وشارك بنفسه فى القتال . كان هناك أكثر من ٢٠٠ جندى يحيطون بالقصر بينما كان المدافعون عنه اقل من ٤٠ رجلا . لكنهم صدوا الهجوم .واحضرت الدبابات الى ساحة المعركة . وفتحت نيرانها على نوافذ القصر ، وتبعتها نيران المدافع الرشاشة من المدرعات .

وفى الساعة ١٠٫٤٥ دعا الرئيس كل من تبقى فى القصر وقال لهم انه لا بد للذين ليس لديهم سلاح من مغادرة القصر فى أول فرصة حيث ستكون هناك حاجة اليهم فى الصراع الذى بدأ .

وفى هذه الاثناء استعرت المعركة وهدد المتمردون باستخدام الطائرات .

وفى الساعة ١١٫٤٥ استدعى الرئيس كل النساء اللاتى بقين فى القصر، ومن بينهن بنتان للرئيس حضرا عندما علما بالانقلاب ، وأمرهن بمغادرة القصر . وطلب من المتمردين وقف القتال ثلاث دقائق لاجلاء النساء ، لكن الجنرالات رفضوا وقف النار ولو للحظة قصيرة . وفى هذه اللحظة بدأت القوات تبتعد عن القصر لتسمح للطائرات بشن هجماتها ، وانتهزت النساء هذه الفرصة لمغادرة القصر .

وحوالى الساعة ١٢ ظهرا بدأت الطائرات فى القاء قنابلها على القصر .

وكانت المعركة قد مضى عليها ثلاث ساعات . وبدأت الذخيرة تنفذ . وامر الرئيس بكسر باب مخزن ذخيرة الجرس الذى كان يحرس القصر . واجتاز هو بنفسه القاعة الشتوية فى لامونيدا وعندما عجزوا عن فتح مخزن الذخيرة امر بأن ينسف بالقنابل كان بالمخزن أربع مدافع رشاشة وبعض البنادق والرصاص والخوذات . وعندما وزعت الاسلحة أمر الليندى الجميع بأن يتخذوا مواقعهم . وصاح والسلاح فى يده : «هكذا تكتب أول صفحة فى التاريخ . ان على شعبى وعلى أمريكا أن يملئوا الصفحات التالية ! »

وعند هذه اللحظة بدأ هجوم جوى جديد . وادى انفجار أحد القنابل الى تطاير كل زجاج النوافذ مما أصاب الليندى بجرح بسيط . وكان ذلك أول جرح يصيبه .

وبعد ذلك بدقائق شن الانقلابيون هجوما جديدا شاركت فيه الطائرات والدبابات والمدفعية والمشاة .

وذهب الرئيس ومعه بعض المدافعين عن القصر الى الطابق الاول وحطموا محاولات الفاشية لاختراق القصر من شارع موراند .

وتوقف الفاشيون عن اطلاق النيران وتقدموا الى المدافعين باقتراح أن يبعثوا برسول هدنة . وذهب المندوبون الى الجنرالات وعادوا يقدمون أن طلبهم هو الاستسلام . وأعلن الليندى مرة أخرى استعداده للدفاع عن القصر حتى النهاية .

وبعد الهجوم التالى قرر الانقلابيون أن يحتلوا الطابق الاول من القصر لكن المدافعين عنه صدوا هجماتهم من الطابق الثانى . وفى الساعه الثانية فقط تمكن الانقلابيون من دخول احدى غرف الطابق الثانى . وتحصن الليندى وعدد من رفاقه فى القاعة الحمراء . وعندما كان يحاول منع الفاشيين من دخول القاعة اصابته رصاصة فى بطنه . فاستند الليندى على كرسى أمامه واستمر فى اطلاق النار حتى فاجأته رصاصة أخرى فى صدره وأصابته بجرح قاتل . وسرعان ما اغرقت جسده رصاصات المدفع الرشاش .

وعندما رأى الحرس الخاص رئيسهم يموت شنوا هجومامضاداً وأجبروا الفاشيين على التراجع . وحمل المدافعون جثة الليندى الى مكتبهوأجلسوه فى كرسى الرئاسة ووضعوا شريط الرئاسة على صدره ولفوه فى علم شيلى .

وحتى بعد وفاة سلفادور الليندى واصل المدافعون مقاومتهم . ولم نقمع مقاومتهم الا فى الساعة الرابعة بعد الظهر .

هذا هو الوصف الذى أعطاه شاهد عيان حارب الى جوار الليندى حتى اللحظة الاخيرة ، وقدم به صورة للطريقة التى حارب بها رئيسه ومات .

« لقد كان الليندى حازما وثابتا فى وفائه بوعده بأن يموت دفاعا عن قضية الشعب » هذا ما قاله فيدل كاسترو رئيس وزراء الحكومة الثورية فى كوبا ، « ان قوة روحه ، وكفاءته التنظيمية ، وبطولته الشخصية مذهلة وليس هناك رئيس واحد فى هذه القارة قام بمثل هذه المأثرة . أن اهدافا نبيلة قد قمعت بالقوة الغاشمة مرات عديدة ، لكن لم يحدث أبدا انواجهت القوة الغاشمة مثل هذه المقاومة من رجل فكر سلاحه كلمته » ..

لقد عاش الليندى وحارب كثورى . ومات وهو يقاتل كبطل . وقتل الاعداء جسده لكنهم عاجزون عن أن يمحو ذكرى رئيس العمال الاول من عقول الشعب . وسيقف سلفادور الليندى على الدوام بين المدافعين البارزين عن قضية الجماهير العاملة . لقد سجل اسمه فى تاريخ العالم وسيظل فى هذا السجل على الدوام . وسوف يذكره الناس كمدافع شجاع عن سعادة شعب شيلى ، عن السلام والديمقراطية ، وكزعيم بارز لحركة التحرر المعادية للامبريالية فى أمريكا اللاتينية .

●

المسئولية الجماعية عن تطور النظرية

بقلم : جاس هال

ايها الرفاق :

فى مقال « ابداع الماركسية ـ اللينينية » الذى نشر فى مجلة قضايا السلم والاشتراكية يتحدث جاس هال السكرتير العام للحــــزب الشيوعى فى الولايات المتحدة الامريكية عن مهام تطوير النظرية الماركسية ـ اللينينية . وتدل تصريحات الكثيرين من قادة الحركة الشيوعية والعمالية على ان النظرية الثورية اليــــوم تتقدم بدرجة رئيسية عبر الجهود الجماعيــــة للاحزاب الشيوعية . فما هى فائدة هذه الطريقة فى تطوير النظرية ؟ وما هى الصعوبات التى تجابهها الاحزاب وبخاصة ، بسبب الحــاجة الموضوعية لانجاز مهمة ذات وجهين ـ التحليل الدقيق لتجاربها الوطنية المتميزة فى النضال الثورى كى تصبح اكثر فاعلية فى المعنى ، وثانيا ، الاسهام فى العملية الثــورية على نطاق العالم وتقييم تجربتها بشــــكل ثابت بموازين الكفاح الاممى ؟

ولسوف اكون ممتنا لو ان الرفيق جاس هال علق على هذه القضايا .

اشتيفان سابوكيش

« بودابست ، المجر »

يجيب الرفيق جاس هال ، السكرتير العام للحزب الشيوعى فى الولايات المتحدة الامريكية بما يلى :

ان السؤال المثار فى الرسالة شيق وهام . لقد لاحظ لينين بصورة صحيحة للغــاية ان « النظرية لا يمكن ان تبتكر ، انها تنمو من المجموع الاجمالى للتجربة الثورية والتفــكير الثورى لجميع الاقطار فى العالم » .

من الواضح ان المجموع الاجمالى وهو تحليل للاحزاب المختلفة مبنى على تجاربها الوطنية المعينة ، لا يمكن ان يكون تلخيصا ميكانيكيا حسابيا للاستنتاجات . فالنظرية الماركســـية ـ اللينينية تنمو على اساس دراسة جماعية للمجموع الاجمالى للتجارب المتراكمة لجميــــع الاقطار . انها تراكم التجارب الوطنية والاممية والماركسية ـ اللينينية تغنى المعرفة الاجمالية المعرفة المتراكمة المخزونة فى الفكر البشرى ، وهى بدورها تغتنى بها .

ان كتابا يضم جميع التقارير ، والمحاضرات والقرارات التى تلخص تجارب كل قطاع من الحركة والاحزاب الثورية العالمية لا يؤدى ، فى حد ذاته ، الى مزيد من « النمــــو » فى الماركسية ـ اللينينية . اذ يجب تحليــــــل التجارب الغنية التى يحتويها هذا الكتاب ،

وتشريح المواضيع الاجمالية ، ووضع التجارب في اطار قوانين التطور الاجتماعي . فكما ان ظهور طير واحد من السنونو لا يعني ان الصيف قد حل ، فان تجربة بلد واحد لا تشكل بالضرورة نظرية . انها بمعنى من المعاني مثل فحص التربة . فلكي نحصل على فحص جيد للتربة ذاته من الضروري أخذ نماذج من بقاع مختلفة ، ومن ثم فمن الضروري القيام بالفحص . ولتطوير النظرية فمن الضروري استيعاب ، امتصاص « المجموع الاجمالي » للتجارب المختلفة .

والصفة العالمية للطبقة العاملة تفرض هذا الموقف ازاء النظرية التي تعكس تجاربها . فالماركسية ـ اللينينية لا يمكن ان تنمو بشكل مثمر في الوقت الذي تكون فيه منعزلة ضمن جدران وطنية . ومن الانانية القومية التفكير بان تجربة حزب واحد وطاقته الفكرية يمكن ان تحل محل « المجموع الاجمالي » للتجارب وان تقوم مقام الصياغة الجماعية للاستنتاجات النظرية .

ان العمليات أو الاساليب التي أدت في الفترات الماضية الى ظهور أممية من الحركة الثورية لم تكن تكتيكا في الاساس . فلم يكن الضغط لتطوير وتنسيق التكتيكات هو الذي أدى الى الاممية الشيوعية الاولى أو الثالثة . اذ لم تكن هناك حاجة الى منظمة عالمية لاتخاذ قرارات حول التكتيكات او لايصال تجارب تكتيكية من بلد لاخر . وليس هناك حاجة الى مثل هذه المنظمة الان . اذ يمكن ايصال تجارب معينة بين الاحزاب بعملية بسيطة هي تبادل الوفود او الكلمة المكتوبة . ان الضغوط التي ادت في الماضي الى اشكال اممية كانت هي الحاجة الى تقييم جماعي للقوى والاتجاهات في العملية الثورية العالمية ، وتقييم التجارب المتراكمة للحركة الثورية العالمية والتطوير اللاحق ، على اساس هذه التقييمات الجماعية لعلم الماركسية ـ اللينينية . لقد كانت هناك حاجة ، على اساس المجموع الاجمالي للتجارب المتراكمة ، لرسم خط السير العام لتلك المرحلة .

ان ضغوطا مماثلة قائمة وتنمو في عالم اليوم . وفي الواقع لا يمكن ان يكون هناك طريق آخر . فالعالم يمر في اشد اللحظات تفجرا في اعظم تحول تاريخي ـ التحول الثوري من النظام العالمي للراسمالية الى النظام العالمي للاشتراكية . والتحول في ميزان القوى العالمية يطرح قضايا جديدة . كما ان العمق الجديد في الازمة العامة للراسمالية يتطلب فحصا جديدا ادق . وتتطلب الحركة الثورية العالمية رسم خط استراتيجي جماعي جديد للمرحلة العاصفة التي نجد امامنا . وهناك حاجة لدراسة ظاهرة الانتهازية وتطورها الى قوة معادية للثورة في مرحلة يوجد فيها نظامان اقتصاديان واجتماعيان عالميان . وأشكال الاستخلاص الجماعي والتطوير اللاحق للنظرية الثورية وتطوير نظرة استراتيجية لا يمكن ان تكون كما كانت في المراحل السابقة . غير ان من الصعوبة الانكار بشكل جدي بأن هناك حاجة الى اشكال جديدة اخرى لتسهيل التطور النظري . ولا تنمو النظرية ، بالمعنى الكامل، الا عبر عملية جماعية . وبدون ذلك يكون التطور النظري أعرج . ومحاولات تطوير النظرية في عزلة لا يمكن ان تؤدي الا الى موقف احادي الجانب .

ان القول بان مثل هذه العملية ستصطدم بمقاييس « الاستقلال الذاتي » أو «تتدخل في الشئون الداخلية للاحزاب » هو بمثابة صنع رجال من القش ثم تحطيمهم . وهو بمثابة العيش في الاخطاء الماضية . وبشكل اكثر دقة ، انني اعتقد أن البعض يستخدمون اخطاء الماضي ، الحقيقية منها والوهمية ، لتغطية الاسباب الحقيقية لمقاومتهم العنيدة لاي نظام هادف للتبادل والدراسات ، والتقييمات والتخطيطات للطريق الاستراتيجي . ولا توضع الاوراق على المائدة دوما لانها تكشف عن الضعف . فالمقاومة شكل من اشكال الاستجابة لضغط العدو . وضغط هجوم العدو هو ان الاحزاب الشيوعية محلية أو مستقلة ذاتيا . وعلى الاحزاب مجابهة هذا التحدي . ولدى مجابهة التحدي هناك قضايا تكتيكية مشروعة وحقيقية جدا يجب اخذها في الاعتبار . غير ان المسالة هي فيما اذا كان ينبغي مجابهة مثل هذا التحدي بحملة هجومية لفضحه أو التراجع بالاستجابة لتلك الضغوط. وفي مسائل من هذا النوع فان على المرء أن يقرر أين تنتهي التكتيكات المبدئية وأين تبدأ الاستجابة الانتهازية . فالانتهازية تميل الى الانتشار من قطاع واحد من الكفاح الى قطاعات اخرى ، من قطاع واحد من الاستجابة الى قطاعات اخرى .

وعدم توفر تماسك اعظم في الحركة الثورية العالمية يعني جعل العدو يفرض اشكال هذه العلاقات .

والتاثير الوحيد الذي يمكن ان يكون لمثل هذه التقييمات والاستخلاصات الجماعية على حياة الاحزاب الثورية ذات الاستقلال الذاتي هو

تأثير استراتيجي ونظري . ولكن ما هـــو الخطأ في ذلك ؟ ما هو الخطأ في زيادة تطوير وتقوية الجانب الفلسفي للماركســـــية ــ اللينينية ؟ ما هو الخطــــا في تقـــوية الصفة الماركسية ــ اللينينية في الاحـــزاب الثورية ؟

ان الســـــياسات ، والتكتيكات والبرامج الخاصة هي حق من حقوق كل حزب شيوعي. ولا ينبغي القيام ، طبعا ، بما ينقض هـــذا المبدأ المعترف به باي طريقة كانت . غير ان التطور اللاحق لعلم الماركسية ــ اللينينية هو مسئولية جماعية للحركة الثورية باسرها . ولهذا ، فان مسالة كيف يمكن تحقيق ذلك هي مسالة مشروعة وملحة بدرجة متزايدة . ولا يمكن ان تنمو الا على اساس تحليل نقدي للمجموع الاجمالي للتجارب . فالماركسية ــ اللينينية ستنمو في الكفاح ضد الانتهـــازية وضد التحريفية والوجود العقائدي . واذا كنا قد تعلمنا اي شيء من التاريخ الماضي للحركة الثورية فانما هو ان التبادل الاممي المنتظم ، والدراسة النقدية المستمرة على نطاق العالم هي عنصر اساسي في الكفاح ضد الانتهازية . فاين كان يمكن ان يكون الكفاح ضد الانتهازية لو ان لينين اتخذ موقف رفض المناقشة باية طريقة كانت لتجــارب حركة الطبقة العاملة واحزاب الطبقة العاملة في الاقطار الاخرى ؟ ان مقاومة التقييمات والاستخلاصات والتخطيطات الجماعية والتطوير الجماعي للنظرية هي ، في حالات عديدة ، غطاء للانتهازية ، انها استجابة لالوان الضغط المختلفة للقومية البورجوازية. وبهذا المعنى فان القضية الاساسية في الحركة الشيوعية العالمية لا تكمن في ان هناك مشكلات حول ايجاد الاشكال الخاصة لمثل هذا المسعى الجماعي ، بل بالاحرى في عدم وجود القناعة بضرورة القيام بمثل هذه المساعي .

والكفاح ضد المقاومة لوجود اشكال اكثـر أهمية هو في ذاته كفاح ضد الانتهازية بمعنى من المعاني .

وهكذا ، فعلى اساس المجموع الاجمـــالي للتجربة المتراكمة اليوم ، هناك حاجة الى مزيد من التطوير لعلم الماركسية ــ اللينينية ورسم الخط العام لمسيرة اليوم من اجل الانتصارات المقبلة للاشتراكية . ولهذا فان حزبنا يعتقد بان هناك حاجة لاجتماع عالمي مبكر يمثـــل الاحزاب الشيوعية والعمالية .

●

سنوات من الكفاح البطولى للحزب الشيوعى العراقى

صدر فى بغداد كتاب عن الحركة الثورية فى العراق ودور الحزب الشيوعى فيهـا بعنوان ((من تاريخ الحركة الثورية المعاصرة فى العراق)) (١) . ويتناول هذا الكتاب – وهو الجزء الاول – تاريخ العراق السياسى منذ ثورة العشرين الوطنية وحتى ثورة الرابع عشر من يوليو ١٩٥٨ . وتكمن أهمية هذا العمل ، الذى صدر بمناسبة الذكـرى الاربعين لتأسيس الحزب الشيوعى العراقى، وهى الذكرى التى احتفل بها الحزب علنا لاول مرة فى تاريخه البطولى والمديد ، فى انه المحاولة الاولى فى تفسير التاريخ السياسى المعاصر فى العراق من وجهة نظر ماركسية. ويقول الرفيق زكى خيرى ، عضو المكتب السياسى للحزب الشيوعى العراقى فى تقديمه للكتاب : ((ان هذه الدراسة ، التى تقدمها الى القراء ، هى محاولة جديدة فى كتابة تاريخ الحركة الثورية فى هذا القطر على أساس النهج الماركسى فى التحليل الطبقى. ثم يستطرد فيقول : ((وقـد كانت كتابة تاريخ الاحزاب الشيوعية فى البلاد العربية تقتصر ، حتى الان ، على ما كتبه اعداؤها عنها . فلم يكن امام طلاب التاريخ والباحثين بديل عن المراجع وحيدة الطرف ، وان تكن مشوهة ، مزيفة ، مضللة ، عن قصد .)) وهذا عامل آخر يضفى اهمية على الكتاب.

كانت كتابة التاريخ عند العـرب ، فى الغالب ، ركاما من الاحداث يرص الواحد منها الى جانب الاخر ، وهى ليست الا امتدادا لكتابة التاريخ فى القرون الوسطى. وكان ما يعطى التاريخ اهميته هو انه يعتنى بالاحداث والاخبار ((الجليلة !)) ، اى الاحداث والاخبار المتعلقة بالملوك والامراء ، ولا تظهر فيه الشعوب او الجماهير الكادحة الا كمية مهملة ، او فى احسن الفـروض هامشا او اطارا .

ومنذ اواخر القرن الماضى وبداية القـرن الحالى شرع بعض الكتاب ، على اختلاف فى

---

(١) « من تاريخ الحركة الثورية المعاصرة فى العراق » ، تاليف سـعاد خيرى ، ٣٥٤ صفحة ، ١٩٧٤ م.

التوفيق والاجادة ، يتجهون الى تدوين التاريخ وفقا للاتجاهات الرئيسية فى تطور العالم المعاصر التى اخذت تهز الامم المتخلفة وتخرجها من طور السبات . بيد ان هذه المحاولات كانت مشوبة بضيق افق ونظرة الطبقة الجديدة التى تكونت فى رحم المجتمع القديم ذاته ، ونعنى بها البرجوازية الوطنية على اختلاف فئاتها . ولم يدخل الفكر العلمى ، الماركسى، هذا الميدان الا متأخرا. وليس هذا سوى امرطبيعى ، فهو مرتبط، قبل كل شيء بنمو المجتمع وتكون الطبقة العاملة وبوعى طليعتها ،الاحزاب الشيوعية.

وفى الوقت الذى يؤكد كاتب المقدمة انحياز الدراسات التاريخية السياسية السابقة ، وعدم موضوعيتها ، نراه لاينفى عن هذا الكتاب صفة التحيز . افلا يشكل هذا تناقضا ؟ كلا ، ليس الامر كذلك « فالاقلام النزيهة المتجردة تماما غيرالمتحيزة هى تلك الاقلام التى تستطيع أن تتناول الاشياء « الثورات ، الطبقات ،الاحزاب» من وجهة نظر الطبقة الاقل انانية ، والاوسع افقا ، مثل هذه النظرة « المنحازة » فقط، تستطيع ان تنظر الى الاشياء بتجرد ،يعنى « بعدم تحيز » ، اى ان تعطى كل شيء حقه ، ان تضعه فى نصابه ، ان تحكم عليه حكما موضوعيا » .

وهذه الدراسة التى بين ايدينا دراسة رائدة ، وهى لذلك تشتمل على بعض النواقص ، ولكن هذه النواقص لا تقلل من أهميتها البالغة بحال من الاحوال . وتبدى ضرورتها واضحة ، فيما تبدى فيه ، فى انها سجل حافل لحركة وطنية غنية وشعب ذى تقاليد ثورية عريقة ، وحزب ولد فى غمرة الصراع العنيف فاكتوى به ولكنه ثبت فى ساحة المعترك ، ولم يول الادبار .

وهذا الكتاب يبرز دور الحزب الشيوعى العراقى فى الحركة الوطنية والثورية ، منذ نشوئه وحتى عملية التحضير لثورة الرابع عشر من يوليو ١٩٥٨ . فظهور الحزب الشيوعى العراقى وتعمق جذوره فى التربة العراقية اكسب الحركة الوطنية عامل الاستمرار والمثابرة فى اوقات كانت فيها الاحزاب السياسية البرجوازية تؤثر تجميد نشاطها اتقاء للارهاب واحتجاجا سلبيا عليه.

ومنذ عام ١٩٣٤ حيث تشكل التنظيم الشيوعى فى العراق تحت اسم « لجنة مكافحة الاستعمار والاستثمار » ، دخلت الحركة الوطنية مرحلة جديدة ، اذ لم يعد النضال موسميا ، ولا هواية يهتم بها نفر من الناس لينفضوا عنها غدا . فهذا الحزب الوليد اصبح عاملا فى السياسة العراقية الداخلية سواء رغبت القوى الرجعية فى ذلك ام لم ترغب . وكانت هذه القوى السوداء المرتبطة بالامبريالية العالمية والخاضعة لمشيئتها تاخذ فى الحسبان هذا التطور الجديد فى الحركة الوطنية العراقية اذ قال وزير داخلية الحكومة العراقية فى عام ١٩٣٥ بعد عودته من استطلاع الوضع فى منطقة سوق الشيوخ حيث جرى قمع حركة فلاحية ايدها الحزب الشيوعى وناشد الشعب الوقوف الى جانبها ، قال هذا الوزير ، وهو يتطلع الى نسخة من جريدة « كفاح الشعب » اول جريدة سرية يصدرها الحزب ، « ان هذه الورقة اشد خطرا من ثورة سوق الشيوخ » .

ويظهر الكتاب بالشواهد والوثائق كيف ان الحزب الشيوعى كان عاملا فى تعميق وعى الجماهير الشعبية وخاصة الطبقة العاملة

والفلاحين والطلاب والنساء ، وكيف شجع هذه الفئات على ايجاد تنظيماتها المستقلة والمعبرة عن ارادتها في حياة حرة كريمة ، ودعم نضالها في مختلف مراحله وساعدعلى بلورة شعاراتها .

وتجلى اهتمام الحزب بتنظيم الطبقة العاملة والحركة الوطنية بمجموعها فيشعاره « قووا تنظيم حزبكم قووا تنظيم الحركة الوطنية » ، وقد كافح كافة الميول الانعزالية داخله ، كما حارب محاولات العدو الطبقي لفرض العزلة عليه بالارهاب ووصم الحركة الوطنية كلها بالشيوعية تارة ، او باثارة مخاوف الطبقات والفئات الوطنية ضيقة الافق تارة اخرى . وسجل لنفسه مأثرة عظيمة بدعوته الى العمل الجبهوى منذ البداية ، وقد تجسد هذا العمل باشكال مختلفة وبدرجات متفاوتة . ويجد القارىء في صفحات الكتاب شواهد كثيرة على جهود الحزب المثابرة في هذا الميدان ، والتي تكللت أحيانا بالنجاح . والمثال البارز على ذلك هوتكوين جبهةالاتحاد الوطني في ربيع ١٩٥٧ التي كانت من أهم العوامل التي ساهمت في التحضير لثورة الرابع عشر من يوليو ١٩٥٨ ونجاحها .

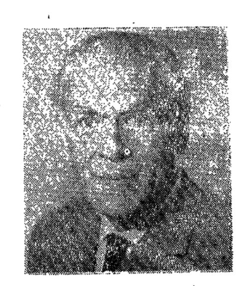
وكان الحزب الشيوعي العراقي الحزب الوحيد الذي درس المسألة القومية وفق ما يقتضيه المنهج العلمي الماركسي ، وناضل من اجل الاعتراف بالحقوق القوميةالمشروعة للشعب الكردى الشقيق، متصديا للتيارات الشوفينية العربية والاتجاهات الانعزالية الانفصالية لدى بعض فصائل الحركة القومية الكردية . وجاء في تقرير اللجنة المركزية الذي صادق عليه الكونفرنس الثاني عام ١٩٥٦ :

(ان « الاستقلال الذاتي » وفق اتحاد اختياري كفاحي اخوى ، تدبير موقوت بظروفه ، تقتضيه مصلحة الشعبين العربي والكردى وبصورة جلية مصلحة الشعب الكردى نفسه ، وهو بهذا المعنى ليس حلا نهائيا للمسألة القومية الكردية ولا يمكن ان يكون بديلا عن حق تقرير المصير للامة الكردية) .

وبعد ، فليس ثمة شك في ان هذا المجلد سوف يكون أداة جديدة في الصراع من اجل غد افضل ، وفي انارة الطريق امام الجيل الفتى التواق الى معرفة مآثر الاجيال التي سبقته على درب النضال الطبقي والوطني وقد تبلورت هذه المآثر في الثبات البطولي للسكرتير العام للحزب الشيوعي العراقي الرفيق يوسف سلمان يوسف « فهد » ، حين هتف وهو يعتلي مشنقة الجلادين في فبراير عام ١٩٤٩ « الشيوعية اقوى من الموت واعلى من اعواد المشانق . »

« مجيد الراضي »

اشترك فى هذا العدد



● ماكس ريمان

رئيس شرف الحزب الشيوعى الالمانى وعضو مجلس رئاسته .

● فريجيش بوبا

عضو اللجنة المركزية لحزب العمال الاشتراكى المجرى ووزير خارجيـــة المجر .

● ايجور بيلاييف

دكتور فى العلوم الاقتصادية ونائب مدير معهد اسيا وافريقيا فى الاتحاد السوفييتى

● ف . كودريا فتسيف

المعلق السياسى بالازفستيا

● جاس هال

السكرتير العام للحـــــزب الشيوعى الامريكى

SOCIALIST STUDIES

September 1974

MAIN SUBJECTS.

- Editorial : On the plan of developing the Arab Socialist Union
- Coordinating the diplomacy of socialist countries.
- Peace, War, and revolution.
- The deepening of the general crisis of capitalism.
- Revolution and counter revolution in Chile.
- Egyptian Working women in united labour legislation.
- Soviet-American relations and mid-east crisis.
- The collective responsibility for developing of theory.

● امينة شفيق

المحررة العماليـــــة بجريدة الاهــرام نشرت لها دراسات عن الحـــــركة العمالية والحركة النسائية

● الكسندر سوبوليف

عضـــــو المكتب السياسى للحــزب الشيوعى فى الاتحاد السوفييتى

●●●

دراسات اشتراكية

مجلة شهرية
تصدر عن دار الهلال
بالتعاون مع مجلة
السلام والاشتراكية

رئيس مجلس الإدارة :
فكري أباظة

نائب رئيس مجلس الإدارة :
صالح جودت

رئيس التحرير :
إبراهيم عبد الحليم

***

الاشتراكات :

ثمن العدد : جمهورية مصر العربية ١٠٠ مليم — عن الكميات المرسلة بالطائرة فى سوريا ولبنان ١٢٥ قرشا . فى الاردن والعراق ١٢٠ فلسا .

قيمة الاشتراك السنوى : « ١٢ عددا » فى جمهورية مصر العربية وبلاد اتحاد البريد العربى والافريقى ١٠٠ قرش صاغ فى سائر أنحاء العالم ونصف دولار أو ٢ ج ك والقيمة تسدد مقدما لقسم الاشتراكات بدار الهلال : فى جمهورية مصر العربية والسودان بحوالة بريدية . فى الخارج بتحويل أو شيك مصرفى قابل الصرف فى جمهورية مصر العربية والاسعار الموضحة اعلاه بالبريد العادى — وتضاف رسوم البريد الجوى والمسجل على الاسعار المحددة عند الطلب .

الادارة : دار الهلال ١٦ شارع محمد عز العرب : القاهرة .

تليفون : ٢٠٦١٠ « عشرة خطوط »


٢٠ عاما على تكوين اللجان النضالية
للطبقة العاملة في جمهورية ألمانيا الديمقراطية
ندافع
عمّا
بنينا

١٠ قروش